NOUR EL HOUDA BADIS

نقد أدبي
CRITIQUE

نور الهدى باديس

بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة

مبحث في الإيجاز والإطناب







www.booksall.net

بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة

مبحث في الإيجاز والإطناب

بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة / مبحث في الإيجاز والإطناب / نقد أدبي
تأليف: نور الهدى باديس / تونس
الطبعة الأولى: ٢٠٠٨
جميع الحقوق محفوظة



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
المركز الرئيسي:
بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم،
ص. ب: ٥٤٦٠-١١، هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨ / ٧٥٢٣٠٨

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص.ب: ٩١٥٧، عمّان، ١١١٩١، الأردن، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢
هاتفاكس: ٥٦٨٥٥٠١
E-mail :info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكتروني:
www.airpbooks.com

لوحة الغلاف:
جميل حمودي / العراق
تصميم الغلاف والتنفيذ الطباعي:
مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة / بيروت، لبنان
All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

ISBN: 978-9953-36-214-9

نقد أدبي
CRITIQUE

نور الهدى باديس

بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة

مبحث في الإيجاز والإطناب



www.booksall.net

القسم الأول

التعريف والعرض

www.booksall.net

١- فضاء التناول:

أ- في الاصطلاح : الوفرة - الندرة: ١-١

نرمي من وراء هذا العنوان إلى الوجوه التي اشتهرت بأن فيها زيادة يفترض أن تكون لفائدة ، وهي التي تهمنا ، ومنها ما لا يكون لفائدة وقد أقصاه الخطاب البلاغي منذ البداية .

والأساليب التي فيها اقتصاد في القول ورفع من «مردوديّة ذلك القول»هي كل الأساليب التي تقوم على المقابلة بين التقليل من جهة والتكثير من جهة أخرى ، وعادة ما ذهب الظن بالدارسين إلى أن التقليل يتعلق باللفظ والتكثير يتعلق بالمعنى .

ونحشر تحت مفهوم الوفرة كل الأساليب التي تفيد التكثير بمختلف وجوهه كالمبالغة والتكرار والتتميم . فهي إذن كل الوجوه التي تكون في دائرة المبالغة والإطناب . بينما ندرس في القسم الثاني الأساليب التي تعتمد التركيز والتكثيف والاقتصاد مع ضرورة الإيفاء بالمعنى ، ويتصدر ذلك الإيجاز باعتباره في تاريخ البلاغة العربية عنوانا من عناوينها . لعلّه أن يكون العنوان الأبرز ناهيك أنها تتحدد في بعض اتجاهات تعريفهم بأنه المعادل الإجرائي لها .[١]

---

(١) يجري مفهوم الوفرة والندرة على علوم كثيرة من أهمها علوم الجغرافيا الاقتصادية والبشرية ويجري أيضا في الدراسات الاقتصادية . والمقصود به بالنسبة للندرة انحسار عوامل التطور الاقتصادي كالنقص في المياه وما يترتب عنه من نقص في الزراعة ==

فتكون الوفرة على هذا الأساس مرادفة للعناصر والمستويات البانية للخطاب المخرجة له على نهج فيه زيادة على أصل المعنى ، وفيه كذلك طرائق في القول تفصله وتذكر أجزاءه لتكفي القارئ مؤونة التأويل وتوليد المعنى .[1]

وتكون الندرة جملة الأساليب التي يسعى بها المتكلم إلى قصده عن

= وما يترتب عن ذلك من أساليب عيش تقوم في العادة على الكفاف . . . بينما الوفرة هي المفهوم المقابل للمفهوم السابق . ونحن طبعا نجري هذه المفاهيم على سبيل الاستعارة والافتراض لنشير إلى أساليب تصريف اللغة في الدلالات على المعاني والطرق المختلفة التي يسلكها المتكلم في خطابه . «البلاغة الإيجاز» ينسب هذا التعريف لصحار العبدي (ت . ٤٠هـ) انظر البيان والتبيين ج١ ص ، ٩٦ وانظر أيضا بقية التعريفات في المعنى نفسه ص . ص ، ٩٦-٩٧ .

(١) طريقة البلاغيين العرب القدامى في الإشارة إلى هذه الأساليب تختلف عن خطابات اليوم التي ليس فيها شيء اسمه زيادة على أصل المعنى . فدراسات الخطاب اليوم تؤكد أن الإطناب مثلا وكل ما يدخل تحت ما سميناه الوفرة أمور لا يمكن الاستغناء عنها في الخطاب ، بمعنى أنها ليست اختيارية ، وإنما هي طريقة في بناء الخطاب تختلف عن الطريقة التي ننتهجها عندما نوجز بل منهم من يذهب إلى أنها جمالية مخالفة لجمالية الإيجاز . فلم تعد الدراسات اليوم تعتد اعتدادا كبيرا بهذا التقسيم الذي انتشر في البلاغات القديمة . فدراسة الخطاب مثلا تستبعد أن ينبني القول على طريقة واحدة من الطرق المذكورة . فدواعي إنشائه بما في ذلك السياق والقصد والغرض تستدعي خارج إرادة المتكلم أحيانا تظافر هذه الأساليب وترافد هذه الطرق ، وإن كانت تقر بوجود جماليتين : جمالية الوفرة وجمالية الندرة . (انظر ، : Aquien(M.)_Molinié (G)
Dictionnaire de rhétorique et de poétique, La pochotheque, librairie géneralé francaise. 1999. p.p37-39).

طريق الإيماء والإيحاء والإشارة ؛ أي باستدعاء قدرة القارئ أو السامع وسعة اطلاعه لكي يستحضر هو نفسه كل تلك السياقات التي تشير إليها الإيماءات والإيحاءات .

ولا بد من التأكيد على أن دراستهم لهذه المسألة تقع ضمن سلم ضبطوه على أساس ما هو مقبول وما هو مطرح ، والمطرح سموه إخلالا أو تقصيرا إذ العبارة دون المعنى ، وسموه تطويلا إن كان القول لا فائدة من إيراده ولا يضيف شيئا إلى المعنى . وسنحتج في هذا الباب على ما اعتبره البلاغيون إخلالا أو تقصيرا . فهذه الوجهة في الدرس ستخلق المصطلح المناسب لذلك في هذه المعادلة الصعبة :[1]

إيجاز + إخلال

تطويل + من غير فائدة

سنحتاج في هذه الحال إلى ثبت مصطلحي للتمييز بين جملة المصطلحات التي تعترضنا في النصوص من قبيل : التطويل /الهذر/العي/ التقصير . . . ومن هنا لا بد من التعليق كذلك على هذا النهج في تحديد حقل الدراسة عندهم ، وهو نهج يقوم على مسألة المعنى قبل كل شيء . والمعنى يسيطر عليه مفهوم البيان .

وإنا لنطمح إلى أن تكون غاية عملنا :

١- دراسة الظاهرة على امتدادها التاريخي إشارة إلى النصوص المؤسسة .

---

(١) سميناها معادلة صعبة لأن المؤلفات البلاغية ترسم الطرفين الأساسيين في المعادلة في هذا الباب وهما الإيجاز والإطناب على نقطتي تماس مع أمرين سلبيين هما الإخلال إن لم يف الإيجاز بالمعنى والإطالة إن لم يكن للكلام فائدة .

فرسالة الرماني(ت . ٣٨٦هـ) في «النكت» يمكن أن نعتبرها نصا مؤسسا لتقدمه في الزمن، ولأن صاحبه توسع في درسه وتحليله وفي ذكر الشواهد التي توسل بها لبيان مختلف أقسامه . فالنص المؤسس هو النص الذي، بعد قراءته وتحليله، ترى الناس لم يضيفوا إليه شيئا ؛ ذا بال ؛ فربما توسعوا فأضافوا شواهد جديدة ولكن أساسيا لم يضيفوا شيئا بل كثير منهم لم يستوعب كل الأبعاد الواردة في النص، خاصة ما تعلق منها بالقوانين التي حاول على أساسها تأطير الظاهرة، بل ربما قد حدث نوع من التفقير لهذه النصوص ولن نجد جديدا إلا في فترة متأخرة مع السكاكي(ت . ٦٢٦هـ) كما سنبين ذلك لاحقا، وهي قوانين سنحاول قراءتها وتأويلها في ضوء تطور الدراسات البلاغية وعلوم الخطاب .

- الفترة الأولى يمثلها الجاحظ(ت . ٢٥٥هـ) ولا بد من العودة إليها لأننا سنجد عنده جملة من المعطيات المهمة عن الإيجاز في تعريفات البلاغة مثلا . فقد رفع الجاحظ من شأن هذا الأسلوب بأن ساق تعاريف للبلاغة تكتفي به أصلا للحد ومادة له .

ومن النقط المهمة كذلك التي أشار إليها هو ربطه الإيجاز بالقدرة الخطابية، باعتبار أنه لا يتأتى لكل من أراده لأن هذا الأسلوب يقع على شفا منطقة، كل تقصير فيها يؤدي في العملية اللغوية إلى إخلال . ولذلك يتطلب الإيجاز لدى الخطيب عارضة ومنة . وهما كلمتان تلخصان ما ينبغي أن يتوفر فيه من كفاءة بلاغية تؤهله إلى أن يقدم عليه . فالإيجاز ليس متاحا لمن اتفق .

ولعل أبرز نقطة وقف عندها هي أنه ربط ربطا أساسيا بين هذه الأساليب ومقتضى الحال ؛ أي مراعاة قانون المناسبة الذي جرده تجريدا

متطورا في جملته المشهورة : «لكل مقام مقال» .[1] ولذلك رأيناه ينحو في الحكم فيها منحى نسبيا . فمن المواطن ما يقتضي الإيجاز ، ومن المواطن ما يدعو المتكلم إلى التطويل . وتبعا لذلك يمكن أن يكون الإيجاز إطنابا وقد يكون الإطناب إيجازا . ومعنى هذا أن قانون المناسبة وهو لغة واصطلاحا مبني على فكرة النسبة والنسبية يخفف من حدة الفصل بين النهجين في التعبير .

ولكن رغم كل الذي ذكرنا لا نجد في مؤلفاته ما يمكن أن يعد تفكيرا «نسقيا» في الظاهرة .

– ويعد الرماني الفترة الثانية للمسألة أو النص المؤسس لها فلا شك أننا سنهتم في هذا المستوى بتحديد الظاهرة والوقوف على الأنواع ومختلف الشواهد وتحليلها ، وما يستحسن وما لا يستحسن . ولعل الأهم في كل ذلك هي القوانين التي يمكن استخراجها من نصه ، وهي القوانين الضابطة لإجراء هذه الأساليب في الخطاب .

– أما المرحلة الثالثة فتمتد من الرماني إلى الجرجاني(ت . ٤٧١هـ) : ولم تضف المؤلفات البلاغية الواقعة بين هذين الطرفين شيئا ذا بال إلى ما جاء عند الرماني ، بل ربما وجدناها لا تستغل منه إلا جوانب الحد

---

(١) انظر الجاحظ : الحيوان ، ج١ . ص٩٣ .

وقانون المناسبة قانون موجود في الدراسات البلاغية والخطابية منذ القديم تشير إليه كثير من المصادر العربية وغير العربية ، باعتباره العمدة في ربط القول بالفائدة «Pertinence»

انظر : Sperber (D.) / Wilson (D.) : La pertinence, Communication et cognition, Les editions de minuit, 1989.

والتصنيف وتحليل الشواهد ، مع عدم اكتراث بما حدده من القوانين قد يصل أحيانا إلى عدم إدراك لها ، وهي إن ذكرتها فإنها لم تفعل بما يدل على احتفائها بها وتقديمها على الجوانب التقنية .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الجانب استخلصناه من نص الرماني بما توفر لدينا من وسائل في الدرس ، ساهم تطور الأبحاث البلاغية واللغوية في بلورتها ، مما قد يكون أعوز القدامى الذين لم يروا من نصه إلا القضايا التي تجيب عن الأسئلة المطروحة عليهم دون غيرها ، وهي بالطبع ليست الأسئلة المطروحة علينا اليوم .

فقد درس المسألة باعتبارها من مأتي الإعجاز في رسالة عنوانها «النكت في إعجاز القرآن» فهي إذن قسم من شبكة حاول بتحليلها والتوسع في درسها ، الاستدلال على إعجاز القرآن ، وعلى أنه نمط في الكتابة جاء على غير مثال ، وحاول الفصل في رسالته بين دائرة المعجز ودائرة الممكن . وقد اقتضى منه ذلك أن يقلب النظر فيها من جميع جوانبها ، وأن يبسط القول في الحد والتقسيم وتحليل الشواهد . ومن الأدلة الواضحة على ذلك اكتفاؤه في الشواهد بأدلة قرآنية ، ومنها تحليله الآية : ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ (البقرة ١٧٩) تحليلا موسعا عجيبا .

والرماني يعتبر في تاريخ النحو العربي من أتباع مدرسة البصرة ومنهجها في دراسة النحو واللغة ، بما اشتهر عنها وعلى رأسها سيبويه من تحليل للظواهر اللغوية وتفسير لما يقع فيها من أبنية ، سواء أكانت تمثيلا لا يتكلم به أم مستعملة جارية في كلام الناس .

وإذا أضفنا إلى ذلك أنه اشتهر بانتمائه إلى الاعتزال وبقدرته العجيبة على الإقناع والمحاجة ، فلقد جاء في أخباره قدرته على أن يحتج للوجه ونقيضه بالبراعة نفسها ، فهمنا الكثير من كيفية تناوله للمسألة وعمق إشاراته .

كذلك كان الرماني من علماء العدد ، و في رسالته ميل واضح إلى استخدام المجردات ، وأبرز مثال في تاريخ الدراسات اللغوية هو مقارنته بين جدول الأعداد المحصور بين صفر وتسعة والممكن من العدد ، وأصوات اللغة أيضا وما يمكن أن يأتي منها من تأليف .(١)

فإذا انتقلنا إلى الجرجاني تبين لنا أن الإضافة الوحيدة تتمثل في ربطه بين الأساليب ونظرية النظم ورفضه القاطع لارتباط الفصاحة والبلاغة باللفظ ودفاعه على أن المعنى هو الذي يستدعيها .(٢)

والمرحلة الأخيرة المهمة هي السكاكي وسنتوسع في مقترحه المشهور القائل بضرورة إيجاد شيء نقيس عليه سماه : «متعارف الأوساط» ، وستتوسع شروح التلخيص في هذه المسألة توسعا مهما تجعل من مقترح السكاكي أهم نقلة في دراسة هذه الأساليب بعد نص الرماني . فكأن النصوص تقوم على طرفين هما الرماني والسكاكي .

---

(١) لا تخفى على الدارسين أهمية هذه الإشارة التي يمكن أن تعد من اللبنات الأساسية التي ساهمت مع جهود الجاحظ في ما وصلنا عن كتابه «نظم القرآن» في تمهيد لبروز نظرية النظم عند المتأخرين .

(٢) الدراسات التي تناولت الجرجاني كثيرة جدا ، وكلها ألحت على هذا الجانب في تفكيره البلاغي . انظر مثلا :

صمود (حمادي) : التفكير البلاغي عند العرب ، أسسه وتطوره إلى القرن السادس ، (مشروع قراءة) طبعة ثانية ، منشورات كلية الآداب منوبة ١٩٩٤ .

النويري (محمد) : علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب ، نشر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ودار محمد علي الحامي ، صفاقس . ٢٠٠١ .

باديس (نور الهدى) : بلاغة المنطوق وبلاغة المكتوب ، دراسة في تحول الخطاب البلاغي من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة ، مركز النشر الجامعي ، ٢٠٠٥ .

٢- التأويل :

لا بد هنا من الانتباه إلى الموضع الذي أدرجت فيه هذه المسائل والتساؤل عن المشاكل التي يثيرها إدراجها حيث أدرجت .

فقد أدرجت في الباب الثامن من باب المعاني ؛ أي في الباب الأخير ؛ وهو أمر واضح عند السكاكي في مفتاح العلوم أو عند كل الذين ألفوا انطلاقا من تلخيص القزويني للمفتاح . والسؤال البسيط الذي نطرحه هنا هو : لماذا أدرجت هذه المسائل في باب المعاني وهي اختلاف الطرق في المعنى الواحد ؟ فكلها تصب في باب رئيسي وهو إمكانية أداء المعنى الواحد بأكثر من إمكانية . فباب المعاني عادة ما يهتم بخواص التراكيب التي تكون دليلا على مقصد المتكلم وغايته من كلامه .

فعلم المعاني عند البلاغيين ليس علم التراكيب بل هو علم خواص التراكيب . فالأشياء التي في التركيب تنقلنا من أصل المعنى إلى المعنى المضاف الذي هو غرض المتكلم : كيف يستطيع المتكلم أن يرتب كلامه بكيفية تدل على غرضه ؟

وكل الأبواب المدرجة في المؤلف من تقديم وتأخير ، مثلا ، ووصل وفصل ، وغيرها ، تهدف إلى الخروج عن الأصل العادي أو السمت المتداول ، وتهتم تلك الأبواب جميعها بالدلائل التي نجدها في التراكيب موصلة إلى غرض المتكلم من كلامه . وإذا كان أصل المعنى من اختصاص النحو فإن البلاغي يهتم بالمعاني الثواني وخواص التركيب الدالة على المعاني ، وهو موضوع علم المعاني .

وأول سؤال يطرح إذا كان الإيجاز لا معنى له إلا أن يكون قلة اللفظ مع كثرة المعنى ، وأكبر نموذج له عندهم : ﴿ولكم في القصاص حياة﴾[1]

---

(١) البقرة ، ١٧٩ .

هو : هل من طريقة أو قاعدة للترقي في مدارج هذا المعنى الكثير ؟

فإدراج الإيجاز في باب المعاني يثير تساؤلا بل قضية التقسيم نفسه ؛ لأننا في الإيجاز بهذا المعنى وخاصة إيجاز القصر(بغير الحذف) تكثر الممكنات ، وهي ممكنات ليس لنا عليها دليل من اللفظ ، والمذهب الوحيد في الوصول إليها هو الاستدلال .

وعن هذا تنجم مشكلة أقسام البلاغة : هل وضعت لأسباب تعليمية أم أن لها أسسا نظرية مقنعة ؟ يبدو على الأقل من خلال باب الإيجاز أن أسسها النظرية غير مقنعة .

فلو أخذنا مثلا لب باب البيان ، وهو أن البيان يقوم على المعاني العقلية التي طريقها الاستدلال ، وهو ما سماه الجرجاني معنى المعنى ، يطرح سؤال مهم يتعلق بالتقسيم المقترح ؛ هل هو تقسيم يمكن تجاوزه أم لا؟ إذ كثير من الأبواب المدرجة كالإيجاز تكون علاقتها بالقسم الموالي أهم (البيان) من عدة نواح :

١- من جهة أن الإيجاز لا يقوم إلا إذا توفرت أكثر من طريقة في أداء المعنى ، وهذا من أصل تعريف باب البيان الذي يقوم أساسا على التعبير عن المعنى بأكثر من طريقة بالانتقال من معنى أصلي إلى ما يسمى معنى المعنى .

الدراسات البلاغية متفقة على أنه لا يمكن الحديث عن إيجاز وإطناب إلا إذا توفرت أكثر من إمكانية لأداء المعنى .

ثم إن المعاني الزائدة هي معان ، كما يقول البلاغيون أنفسهم ، معان استدلالية (فمن النصوص ما وردت فيه مقارنة مدهشة بين الكناية والإيجاز)[1] .

---

(١) ستكون لنا عودة إلى هذا الموضوع في ما سيأتي من التحليل وخاصة في قسم التأويل .

٢- المسألة الثانية المهمة هي مسألة القوانين المتحكمة في هذه الظاهرة، إذ لا بد من وضعها في منزلتها التي هي جديرة بها؛ لأنها تدل على أنهم لم يدرسوا الظاهرة من جهة التحسين الأدبي، وإنما حاولوا بناء منوال تصبح بموجبه خاضعة لجهاز تأويلي تفسيري فيه درجة كبيرة من الضبط (الرماني/ ابن الأثير/السكاكي/الشروح...)

وهذه القوانين تنتهي بنا إلى أنهم كانوا حريصين، أولا، على مسألة المعنى والفائدة: لا إخلال بالمعنى ولا كلام بلا فائدة. هذا معناه التأكيد على أمرين أساسيين: على البيان من جهة، وعلى نجاعة الخطاب ثانيا، مما يؤكد أن البلاغة هي علوم خطاب قبل كل شيء. ويخطئ من يعتبر البلاغة العربية بلاغة وجوه، وإنما الحرص كل الحرص على الغرض والمنفعة. فكل كلام تأتي منه فائدة زائدة كلام مقبول، وكل كلام مخل بالمعنى غير مقبول. فهي بلاغة خطاب.

٣- المشكلة الثالثة المهمة هي أن دراسة هذه الطرق في التعبير تقع بين حدين:

- الحد الأدنى هو الإخلال
- الحد الأقصى هو اللغو واللاجدوى

وهذا ما سيكسب هذا المبحث أهمية قصوى؛ لأن المتكلم يجد نفسه، ولا سيما في الإيجاز، يتحرك على نقطة تماس بين فضاءين متناقضين؛ أحدهما يؤدي إلى غاية البلاغة، والآخر نفي للبلاغة (عي. لغو. هذر...)

ومن هنا نفهم الحرص الكبير في النصوص البلاغية القديمة على صعوبة الإيجاز وإلحاحهم على القدرات الخاصة، التي ينبغي أن تكون للمتكلم حتى يظل على خط التماس دون الوقوع في النقيض.

وينطبق هذا كذلك على الإطناب لأنه الوصول في تفريع الخطاب،

وبناء أقسامه ، وترتيب تلك الأقسام ، والرفع من طاقته على الفعل والتأثير ، ودون أن نقع في الفائض المخل إخلالا بالزيادة . فنحن إذن بين إخلالين : إخلال بالزيادة أو إخلال بالنقصان . وهذا كله مرتهن بالقدرات الخاصة التي لا يستطيعها إلا الخطيب المصقع .

ذلك أن الإيجاز والإطناب يعودان إلى المنبع نفسه ، وهي القدرة على الخطاب ، وبذلك تبدو هذه الأساليب ، على ما بينها من تقابل في الظاهر ، وجها من وجوه الإطناب ؛ فالتتميم والغلو والاعتراض وسائل وتقنيات وطرق لبناء الخطاب والإيفاء بما تتطلبه أقسامه المختلفة ، باعتبارها أساليب وطرقا موضوعة على ذمة الخطيب لبناء خطابه . فهي ليست وجوها إنما إمكانيات بها يستطيع الخطيب التوسع وبناء خطابه ، على ما يقتضيه الغرض والسياق والموضوع . فالإيجاز والإطناب هما صفتان أساسيتان للخطاب مطلقا بل هما وجها الوجوه[١] .

في المصنفات القديمة كان الإيجاز والإطناب يدرسان انطلاقا من شواهد ومما يعتبرونه إيجازا بالميراث .

مع السكاكي حدث انقلاب عظيم ؛ فقد الح على أنه لا يتسنى لنا الحديث عن الإيجاز والتطويل إلا إذا كان هناك معيار (Norme) سماه «متعارف الأوساط» نقيس عليه مختلف التصاريف اللغوية ، بحيث يكون ما نقص عنه إيجازا وما زاد إطنابا . فقد كانت الأمور تقوم على مقايسة ضمنية في الكتب التي جاءت قبل السكاكي دون أن يحددوا مقيسا عليه (le comparant) ، وهو الحد الأوسط المحايد الذي لا يذم منهم ولا يشكر

---

(١) انظر : مولينيي (الإيجاز والإطناب) Molinié(J) et Aquien(M) :Dictionnaire de rhétorique et de poétique.

حسب قوله ، و الذي نؤدي فيه المعنى بلا زيادة أو نقصان . فقد كانوا قبله يستعيضون عنه بتحليل الشواهد ، وأغلبها شواهد متوارثة تنتقل من السابق إلى اللاحق نصا وتحليلا .

ولم نقف في تلك النصوص على بلاغي واحد طرح مسألة القاعدة أو المقياس ، حتى جاء السكاكي ليطرح بشكل واضح وجلي ضرورة استكمال أطراف النسبة أو أطراف القياس ؛ لأنه في الأمور ذات المنزع الكمي لا يمكن الحديث عنها حسبه ، إلا متى رسمنا نقطة مرجعا نعتبرها بلغة اللسانيين اليوم السنة المعيار والقياس و . . . وهذا طبعا يؤدي إلى أمر هام ، وهو أن كل الأدبيات هي في البحث عن هذه النسبة ، وعن جدواها وعن طريقة تحديدها .

وعلى هذا النحو يصبح الطول والقصر شيئين نسبيين يستمدان حقيقتيهما من النسبة القائمة بين المقيس والمقيس عليه ، ويتحرران من ذاتية المتكلم أو المحلل الدارس ، كما يتحرران من النهج الانطباعي في الاعتبار وهو النهج الذي رأيناه سائدا عند البلاغيين المتقدمين ، حيث كانوا يذهبون في تصنيف بعض الأقوال وتعيينها مذاهب مختلفة في القول الواحد لأن الأمور لم يكن يضبطها معيار .

وتصبح تبعا لذلك العلاقة بين اللفظ والمعنى بحثا مجردا يحمينا مما يقوم على غلبة الظن ، وإنما تتحدد بهذه النسبة إلى ما يسمى «متعارف الأوساط»أي الكلام الجاري بينهم في التعبير عن المعاني الدائرة في حياتهم اليومية ، ومن أهم ما يميز هذه الطريقة أن التعبير فيها لا يزيد على الحاجة ؛ لأن العبارة لا تقصد أكثر من إنفاذ الغرض ، والتعبير عن الحاجة ، واسترفاد الرفيق والمعاون .

ولعل أهم ما يترتب عن هذا المذهب القول بأن الأسلوب لا يمتلك بلاغته من ذاته وإنما من نسبته إلى طريقة أخرى في التعبير ، ومنهم آخر

في قول الأشياء باللغة وقول العالم .[1]

وبناء على ذلك ، عدت الأوساط فئة اجتماعية هي طبقة من المستعملين الذين ليس لهم من استعمال اللغة إلا غرض التفاهم والتواصل ، وقضاء الشؤون والحاجات والإفهام .

ومن هنا يصبح الطول والقصر نسبيا يخرج عن اعتبار المتكلم أو القارئ أو المحلل ، إننا إذاك نخرجها من ذاتية المتكلم أو ذاتية المحلل ، ونخرجها من انطباعيتهم ومن الأفكار الموروثة والطريقة التي استقرت عندهم إلى أمور تصبح خاضعة للقياس والنظر .

فالعلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة مطابقة ومساواة وإيجاز وإطناب ، وإنما ستصبح طريقة تتدرج من مذهب في التعبير ينسب إلى أوساط الناس ، والمعروف بينهم والجاري عندهم في التعبير عن المعاني ، حيث المتكلم في هذا المستوى لا يزيد على التعبير عن الحاجة والمعنى القريب البسيط إلى مذهب في القول يعكس قدرة هذه الأساليب على فتح باب الفهم والتأويل للوصول إلى معان كثيرة . ومن نتائج ذلك أن التحاليل التي نجدها عند الناس ، الذين فكروا انطلاقا من هذا التصور ، ستؤدي إلى كثير من الفلسفة .

فالأسلوب ليس له بلاغة في ذاته وإنما بلاغة بالنسبة إلى طريقة أخرى في التعبير ومنهج آخر في قول الأشياء . وهذا يعد تحولا كبيرا في مسار البلاغة العربية .

ب- تمهيد: في القضايا التي يطرحها المبحث

لا بد من التأكيد في بداية هذا العمل على الدافع الذي دعانا إلى

---

(١) انظر وولف : Wolff(F) :Dire le monde, Quadrige, P.U.F, Coll. 1997.

الاهتمام بهذا الموضوع ، والسبب الذي من أجله اخترنا هذا المدخل بالذات لاسيما أن طرق التعبير عن المعنى أو عن الغرض كثيرة . فما الذي يشرع الاعتماد على هذا الباب ؟

لعلنا نجد تبريرا لاختيارنا هذا في ما أنجزنا من بحوث سابقة ، وخاصة في عملنا عن «بلاغة المنطوق وبلاغة المكتوب» ، فقد انتهينا اعتمادا على معطيات وردت في مؤلفات متقدمة أن الإيجاز مثلا يلائم شفوية الخطاب باعتباره بنية لها خصائص شكلية ومعنوية تجعلها ألصق بالذهن وأنفذ في أداء المعنى وأقرب مأخذ .[1] وربما راودنا الميل إلى اعتبار الإطناب من خصائص النص المكتوب لما فيه من توسع في الاحتجاج ، وفي بناء الأقسام ، وفي ترتيبها ، فبدا لنا مناسبا للمكتوب . والحق أننا لم نكن مطمئنين تمام الاطمئنان إلى هذا الذي صرحنا ببعضه في خاتمة بحثنا المذكور .

وبعد القيام به طرأت أثناء قراءتنا دواع بدأت تحملنا على الشك في ما كان ظنا وترجيحا . فرأينا أن نعود إلى المسألة عودة مستفيضة لنطور معارفنا وندقق نتائجها .

ومن دواعي هذا البحث أيضا أن هذه الطرق في القول تحشر في علم المعاني ، بل هي آخر باب من أبوابه ، وتدرس على أنها طرق في القول موضوعة على ذمة المتكلم كثيرا ما يكتفى في تعريفها بالجوانب الكمية

---

(١) انظر عملنا الموسوم بـ : **بلاغة المنطوق وبلاغة المكتوب ، دراسة في تحول الخطاب البلاغي من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة .**

لاشك في أننا ذهبنا في أطروحتنا هذا المذهب وحاولنا أن نجد ما يدعم هذه الوجهة في النظر . ولكننا سنعود إلى هذه المسألة بشيء من التفصيل لعله يحملنا على تعديل بعض ما كنا قلناه في العمل المشار إليه .

من باب اللفظ ؛ حتى لقد رسخ في أذهان دارسي البلاغة العربية أن الإيجاز معناه اللفظ القليل ، والإطناب اللفظ الكثير ،من بدون أن تقوم دراسات لترصد الدواعي والمسوغات أو المبررات التي تدعونا إلى استعمال هذه الطريقة أو تلك .

ولقد رأينا أثناء مطالعتنا لنصوص التراث البلاغي العربي أن المسألة أعقد من هذا بكثير ، وأن الإيجاز والإطناب ليسا صفة للأسلوب بقدر ما هما مذهب في بناء القول بحسب مقتضيات وعوارض وأحوال .

أما ثالث الدواعي فيتصل بمنظومة الأجناس والأنواع في الثقافة العربية الإسلامية . فلقد وجدنا الإيجاز من أبرز ما يسم بنية ما يسمى في المصطلح الإنشائي اليوم بالأجناس الوجيزة أو الأشكال الوجيزة(١) ، وهي أجناس وأشكال أهم ما يميزها انقطاعها عن السياق المولد لها ، وقدرتها على تجاوز الأزمنة والأمكنة ، بحيث يمكن تحيينها وإلباسها لبوس مقامات متغيرة مما أكد فيها ظاهرة الإطلاق .

فأردنا أن نعمق المعرفة بهذه الطريقة في القول ؛ لعلنا بذلك نقف على دورها في إكساب هذا النوع من النصوص أو الأقوال هذه الخاصية والتساؤل عن مدى مساهمة طريقة القول في سيرورة موضوع القول فيها (الأمثال /الحكمة) .

فالأمثال ، والمواعظ ، والحكم ، وحتى الفقر البليغة تقوم على تكثيف المعنى في العبارة ، وإخراجه على هيأة تسمح بتعدد المعنى وتعدد القراءة .

---

(١) أما عن وضع هذه الأشكال في الأدب العربي فعد إلى بحث : **جميل بن علي** : **الأشكال الوجيزة في النثر العربي القديم** ، رسالة دكتوراه مودعة بقسم الرسائل بمنوبة ٢٠٠٦ . وفي الموضوع دراسات نظرية مهمة من أشهرها الدراسة التي قام بها جون لاس : Jolles(A) , Formes simples, Paris, Seuil, 1972.

أما رابع الدواعي فهو من حياتنا التي نحياها اليوم ، ذلك أننا نلاحظ في وسائل الإعلام صوت ما يملأ شوارعنا وساحاتنا بهيمنة بلاغة جديدة تقوم على الإيجاز والإيحاء بالمعنى ، واختصار الطريق إلى الغرض ، وغايتها الرفع من قدرتها على لفت نظر المخاطب والتأثير فيه ودفعه إلى ترجمة وقع الكلام بالعمل والإقبال على ما تدعوه إليه ، وحمله على ذلك حملا يفقد به أحيانا جزءا من إرادته ؛ لأنها استطاعت أن تزج به في مجتمع استهلاكي . وعملت على تراجع قدرة الوعي والتمييز لديه نعني بذلك بلاغة الصورة وبلاغة النصوص المصاحبة لها في ما يطلق عليها إشهار . وهي وسائل مجعولة للترويج والتحكم في رغبات الناس وإرادتهم .(١)

فهل للإيجاز قدرة جديدة لم تشر إليها البلاغات القديمة؟ أم أن هذه البلاغة الجديدة لم تفعل سوى قراءة البلاغة القديمة في هذا الموضوع قراءة واعية ؟ فاستطاعت أن توظفها توظيفا اقتصاديا مهما . فكان الاقتصاد في القول بابا لتوسيع مجال الكسب بالفعل والعمل .

٢- الإيجاز والإطناب في المدونة البلاغية العربية القديمة :

* من البداية إلى ابن الأثير
* السكاكي وشروح التلخيص

حملنا الاطلاع على أغلب نصوص المدونة البلاغية المتوفرة ، على أن ندرس هذه المسألة ضمن مسارين نعتقد أن بينهما اختلافا اعتبرناه مهما ،

---

(١) انظر مثلا حول بلاغة الإشهار والصورة : : Barthes (R), l aventure sémiologique

Le message publicitaire P.P243.248.

Ed.du Seuil Paris.1985.

رغم ما يقوم بعد ذلك من وجوه الاتفاق والالتقاء .

فلقد كانت النصوص المعنية بالمسألة منذ بدايتها تباشر هذا الموضوع بشكل يمكن أن ننعته بالتقريبي أو المعتمد على غلبة الظن ، دون أن نشعر أن هؤلاء البلاغيين كانوا يستندون في تحليل الأساليب وتصنيفها على شيء يزيد على ذوقهم ، ورسوخ قدمهم في قضايا البلاغة أو على ما ورثه اللاحق من السابق . ولذلك كنا نشعر في كثير من الأحيان أنهم لتقريب ما يريدون إبلاغه يعتمدون على كثرة الشواهد ، وتحليلها تحليلا تغلب عليه التأثرية والانطباعية ، والوقوع أحيانا في ما سطر السابقون واحتذاؤه بصفة تكاد تكون كلية . على أن ذلك قد مكنهم من التوسع في المسألة وعرضها عرضا يتناول الكليات والجزئيات ، دون مستند يقيسون به هذه المسائل التي تبدو من صياغتها ، ومن منهج البحث فيها مسائل كمية نحتاج في تصنيفها إلى مقياس أو عيار . وهو ما سيطرحه السكاكي بشكل لم يسبق إليه ، وفي لغة فيها كثير من السعي إلى الضبط والتدقيق والتنظير . فهو أول من سيطرح بشكل واضح مسألة نسبية هذا الباب وضرورة الحديث فيه ، بناء على شيء نتخذه مرجعا وعيارا ومقياسا ، واقترح أن يكون ذلك المقياس وذلك المرجع ما تعارفت عليه أوساط الناس في حديثهم اليومي لقضاء حاجاتهم ، وإنفاذ ما يريدون إنفاذه من الإخبار والعلم والشؤون التي تهمهم في حياتهم ؛ وقد سماه «متعارف الأوساط» كما سبق أن أشرنا .

والسكاكي بهذا الصنيع سيدفع من لخص كتابه ومن شرح ذلك التلخيص إلى نقاش هذه المسألة نقاشا مستفيضا لا يخلو من العمق والتعقيد أحيانا ، وسن لذلك الباب سنة لم نقف عليها في ما سبق من النصوص .

ولذلك اعتبرناه مسارا مخصوصا يستحق أن نفرده بالبحث ونبسط القول فيه ، ونرى ما ترتب عن هذا الاقتراح من نتائج بالمقارنة مع ما سنرى عند أصحاب المسار الأول .

أ) الرماني أو النص المؤسس للمبحث :

- تباشير القضية عند الجاحظ :

لا شك في أن الرماني ليس أول من افتتح الحديث في هذه المسائل . فنحن نقف في مؤلفات سابقة على إشارات كثيرة تهم المبحث ، وتأتي له بالشواهد وتحاول محاولة نعتبرها ضرورية في ضبط مصطلحه ، وتقديم حدود تقريبية له .

فالبيان والتبيين ومنزلته في تأسيس التفكير البلاغي كبيرة ومعروفة . فيه إشارات متعددة إلى المسألة ، وفيه استعمال للمصطلحات سيتبناها البلاغيون بعده ، ولا سيما مصطلحي الإيجاز والإطناب(١) .

---

(١) انظر في هذه المسألة الأعمال التالية عن الجاحظ :

- الثبت البيبلوغرافي الذي اعتمده شارل بلا في بحثه «دراسات جاحظية» ETUDES JAHIZIENNES

وكذلك أعمال أخرى كثيرة اهتمت بمساهمته في تأسيس الفكر البلاغي العربي نذكر منها :

صمود (حمادي) : **التفكير البلاغي عند العرب (الحدث الجاحظي)** .

باديس(نورالهدى) : **بلاغة المكتوب وبلاغة المنطوق** .

- **تصور العرب لعلاقة اللفظ بالمعنى وأثره في فهمهم للمجاز** ، شهادة الكفاءة في البحث ١٩٩٠ -١٩٩١ ، قسم الرسائل ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس .

- البوشيخي(الشاهد) : **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ** ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٢ .

- انظر الفهرس الذي وضعه عبد السلام هارون لمصطلحات البيان والبلاغة في الجزء الرابع من **البيان والتبيين** . من ص ١٠٥ إلى ص ١١٢ .

- وانظر أيضا الجاحظ : **البيان والتبيين** ، الجزء الأول ، ص . ٩٩ .

- الجاحظ : المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

فمن التعريفات التي يسوقها للبلاغة ما يقوم أساسا على الإيجاز منهجا في تقصد المعنى ، بل نجد لديه أخبارا تؤكد اهتمام الأوائل بتعريفها بناء عليه ، و يثبت الجاحظ تلك الأخبار ويعبر أحيانا عن موقفه منها تعبيرا ينم عن وعيه بما يجب أن يتوفر في الحد حتى لا يقع الإخلال بالوظيفة الأساسية ، وهي عنده الإبانة عن الغرض من أقرب السبل . ومن أشهر تلك الأخبار ما جاء محاورة بين صحار العبدي ومعاوية بن أبي سفيان لما سأله معاوية عن الإيجاز فقال : «أن تجيب فلا تبطئ ، وتقول فلا تخطئ» ، فما كان من معاوية إلا أن نبهه إلى ما في حديثه من فضل كلام يمكن الاستغناء عنه وإن لم يصرح بذلك ، واكتفى فيه بالإشارة . فما كان من صحار إلا أن استدرك على نفسه بالمغالاة في حذف فضول القول فاستحال ما قاله : «لا تخطئ ولا تبطئ» .(١)

ومن الطريف أن نشير إلى أن الجاحظ ، وإن أورد الإجابة كما هي احتراما لأصل الخبر فإنه يسارع إلى التقليل من شأنها حدا للظاهرة ؛ لأنها لا تؤدي المعنى إلا ضمن هذا السياق المضبوط بينما يطلب من الحد أن يعرف بالظاهرة منقطعة عن سياقها المباشر . ولذلك لا يمكن عنده الاكتفاء في تعريف الإيجاز بما قال صحار في ما استدرك به على نفسه ولم يخف الجاحظ تهكمه من هذا النهج في اعتبار الأمور .(٢)

فالناس قد يؤثرون أشياء ويرضونها وهي لا تؤدي ما جعلت لتأديته . وفضل على ما جاء في الخبر تعريفا أكثر بساطة ، ولكنه من وجهة نظره دال على الظاهرة وهو الاختصار .

ثم ينتقل في مرحلة ثانية إلى تطوير الحد بإقصاء ما قد يتبادر إلى

---

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ، ج . ١ص ٩١ .

(٢) الجاحظ : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

الذهن بناء على أصل الكلمة اللغوي من دلالات كمية مادية ، ورفض رفضا واضحا أن يكون الإيجاز التقليل في عدد الحروف واللفظ . والأساس الذي عليه بنى تصوره هذا هو سلطان البيان الذي نعتبره محور نظريته . فكل ما يحجب المعنى أو يتسبب في إغلاقه وغموضه ليس من البلاغة والبيان ، ولا يمكن أن يدخل في باب الإيجاز . فالمتكلم محمول على الإبانة ، و«ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا في إغلاقه[1] . فيصبح الإيجاز بهذا المفهوم استيفاء للمعنى ، ولو حملنا ذلك على الإطالة .

فما لم يدخل المتكلم دائرة الخطل وهو اللفظ المتردد المتكرر الذي يكتفى في الإفهام بشطره دون الفائض على المقدار .

ونستنتج بسهولة أن الإيجاز والإطالة قد يتطابقان احتراما للمناسبة بين اللفظ والمعنى . (وقانون المناسبة في الخطاب من القوانين المهمة في تصور الجاحظ لعملية الكلام أو التكلم) . فهي الأساس الذي يدور عليه الخطاب في علاقته بصاحبه ، وفي علاقته بمتقبله ، وفي علاقته بموضوعه وبالمقام الذي يجري فيه ، بل وكذلك المناسبة بين العناصر المكونة لبنيته في حد ذاته . مما يسمح بأن نقول إن قانون المناسبة يجري على داخل النص ، كما يجري على ما هو خارج النص . وقد صاغ الجاحظ هذا القانون صياغات عديدة ذكرنا منها قوله السائر المشهور «لكل مقام مقال[2]» . و«للإطالة موضع وليس ذلك بخطل وللإقلال موضع وليس ذلك من عجز» : ما نشير إلى قوله (في الحيوان ج . ١ ص . ٤٩) : «ورأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف ، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا وزاد في الكلام» .

---

(١) الجاحظ : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢) الجاحظ : **الحيوان** ، ج ١ ، ص ، ٩٣ .

فالتعاريف والحدود الواردة عنده في هذه المسألة تتحرك داخل تصوره النظري العام وكل واحد منها رشح عن ذلك التصور وتأكيد له .

ولكن كل هذه المادة على أهميتها في التعريف بالباب ، وفي تثبيت بعض شواهده في المدونة البلاغية[1] (مراد بن عياد : الشاهد البلاغي) وفي سيرورة بعض التعريفات القائمة عليها ، وفي ربطه هذه الأساليب بالمقامات والأغراض ، حتى إنه ربط الإطالة بأجناس من القول وربط الإيجاز بأجناس أخرى . بل إنه في الجنس الواحد أحيانا ميز بين المواقف التي تتطلب الإيجاز والمواقف التي تتطلب الإطالة[2] ، (انظر مثلا ما قاله في الفرق بين أنواع الخطب) .

ولكن كل ذلك على أهميته ، كما قلنا ، لم ينخرط في بنية مضبوطة ، ولم نشعر أن الجاحظ يهتم بها اهتماما يتجاوز كونها وسيلة من وسائل التعبير وإمكانية من الإمكانيات .

- الرماني :[3]

يمتاز نص الرماني عن النصوص السابقة ، وخاصة نص الجاحظ ، بأنه جمع المعلومات التي صادفناها عند هذا الأخير في مواطن متفرقة من كتبه ورسائله في حيز واحد وخصها بباب من الأبواب العشرة التي جعلها

---

(١) بن عياد(مراد) : **مدونة الشواهد في التراث البلاغي العربي من الجاحظ إلى الجرجاني أسسها - مقاييسها - مناهجها - وظائفها** ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس ، جانفي ٢٠٠٦ .

(٢) الجاحظ : **البيان والتبيين** ، ج١ ص ١١٦ .

(٣) الرماني : **النكت في إعجاز القرآن** ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني تح . محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام .

معتمدة في بيان مأتى الإعجاز في القرآن من جهة لفظه وصياغته .

ولم يكتف بإيرادها مجتمعة بل نظمها وفق تصور للعلم والمعرفة كان رائجا في زمانه ، وقد تناول التنظيم الحدود والقوانين والأقسام والشواهد كما تناول ، وإن بطريقة غير مباشرة يستنتجها القارئ بالاستدلال ، والتأويل ، المشاكل التي اعترضته في بناء الباب .

- الحدود :

أول ما نلاحظه هو تخصيصه بابا للإيجاز جعله في صدارة الأقسام المكونة للبلاغة ، ومعنى هذا أن الإيجاز سيكون المقياس الذي يستطرد منه إلى بقية المظاهر المكونة لهذا الباب كالإطناب والتطويل . وقد ورد التعريف في أول الباب معتمدا على الناحية الكمية ، ويبرز ذلك بجلاء في قوله : «تقليل الكلام» ، و لكن التقليل مشروط عنده بشرطين هامين :

- أولهما يبرز أهمية المعنى في اللغة ، إذ يقصد من إجرائها قبل كل شيء أداء المعنى . ولا يمكن لأي صورة مقبولة من صور الكلام أن تخل به . فمقبوليتها رهينة إيفائها بالمعنى ، بحيث لا نتصور إنجازا لغويا مهما كانت الطريقة التي نجريها فيه ليس موفيا بالمعنى(١) .
- أما الشرط الثاني وهو ما يمكن تسميته بشرط الوجود أو شرط الإمكان ، وهو أن تتوفر في الدلالة على المعنى الواحد أكثر من طريقة لأدائه لأنه لا سبيل إلى الحديث عن الطول والقصر إلا بالمعنى يالثابت الذي يمكن أن نؤديه بألفاظ كثيرة . والألفاظ هنا بمعنى طريقة القول وأسلوبه .

---

(١) انظر عملنا الموسوم بـ : **تصور العرب لعلاقة اللفظ بالمعنى وأثره في فهمهم للمجاز** ، شهادة الكفاءة في البحث ١٩٩٠-١٩٩١ ، قسم الرسائل ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس .

وسنعود إلى تحليل هذه المسألة في القسم الثاني من عملنا ؛ لأننا سنطرح سؤال المعنى الواحد والمعنى المتعدد . أو إن شئنا سنحاول أن نسأل هذا السؤال : هل يبقى المعنى واحدا متى سلكنا إليه طرقا تختلف طولا وقصرا؟

وقد جمع هذا التعريف الكمي وهذه الشروط الضابطة له في قوله : «الإيجاز تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى ، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة ؛ فالألفاظ القليلة إيجاز» (النكت ، ص . ٧٦) .

ولكن الذي يلفت النظر ، زيادة على السؤال الذي أجلنا الخوض فيه ، رجوعه في آخر الباب إلى التعريف بشيء من التوسع في المفهوم ، إلى درجة نشعر معها أنه وقد وصل إلى هذا الحد من الباب لم يعد مقتنعا بالحد الذي فتح به الباب أو رآه غير واف بما تشير إليه النماذج المختلفة والشواهد الكثيرة التي ساقها لتوضيح الحد . وإذا بنا أمام عدد من التعريفات تتحد في رؤوس الجمل أو مواضيعها وتختلف الأخبار المحددة لماهيتها .

ونقف على أربعة حدود ليس من السهل دائما إبراز الفروق القائمة بينها . وهذه الحدود هي على التوالي :

- والإيجاز تهذيب الكلام بما يحسن به البيان .[1]
- والإيجاز تصفية الألفاظ من الكدر وتخليصها من الدرن .
- والإيجاز البيان عن المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ .
- والإيجاز إظهار المعنى الكثير باللفظ اليسير .

وواضح أنه يمكن جمع هذه التعريفات في قسمين كبيرين في القسم

---

(١) انظر : الرماني : النكت ، ص ، ٧٦ .

الأول ، ندرج الأول والثاني ، وعماد التعريف فيهما التهذيب والتصفية . وندرج في القسم الثاني الثالث والرابع ، وهما مرتهنان باعتبارات كمية عمادها الأقل والكثير . فماذا نستنتج من هذه الأقسام؟

لئن كانت عبارة التهذيب والتصفية من العبارات الجارية بكثرة في النصوص البلاغية التي جاءت قبل الرماني[1] ، ولا سيما نصوص الجاحظ . وهما تعبران بصفة انطباعية تأثرية عن منهج في تقويم الكلام وإخراجه يقترب كثيرا من المنهج الذي كان يستعمله العلماء في اختصاصات أخرى ؛ كاختصاص الكيمياء وما إليها من من العلوم الدائرة على الأخلاط والمعادن ، وأن التصفية هي الفوز بالفلزات الخالصة من المعدن أو من المادة ، بتخليص كل الأخلاط التي تشوبها عندما تستخرج من الأرض . وهذه الأخلاط عبرت عنها لفظة الكدر والدرن . وهذا يدل على أن عمل اللغوي لا يختلف عن عمل الصاغة مثلا ، الذين يقدون من الذهب الخالص أشكالا من الحلي لا يمكن أن تبهج أو تعجب إلا إذا كان معدنها قائما على الخلاص لا شوب فيه . والتهذيب أيضا من لغة النظام ومن لغة حذف الزوائد الخارجة عن كل ما يستميل العين ويبهج الناظر ، وهي من العبارات التي تستعمل أيضا في كثير من الاختصاصات التي تتطلب من القائمين عليها جهدا واضحا لإعطاء الأشياء مظهرا لائقا منظما بعيدا عن كل متوحش أهوج .

كذلك تحدثوا عن تهذيب الأخلاق وتهذيب الطبائع بردها إلى أسلوب يسيطر عليها ويخرجها من تنطع الطبيعة وهيجانها . فالكلام كذلك ، متى ترك على عواهنه ، أمكنه أن يكون جافيا خارجا لم يثقف ولم يهذب . فجهد المتكلم ، خاصة إن كان متمكنا من مراتب البلاغة ، أن

---

(١) أنظر على سبيل المثال : الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، ج . ١ مثلا ص . ص ٩٢ ، ٩٣ .

يصب كلامه في القوالب والأنماط التي ترفع من قدرته على البيان والوضوح والإفهام . وهكذا تكون الأصول الاستعارية[1] ، التي يبنى عليها التعريفان الأول والثاني أصولا عامة نجد صداها في اختصاصات أخرى ، ونجد شروطها تجرى على كثير من الصنائع التي يمارسها الإنسان . يبقى أن نشير إلى أن التهذيب في التعريف الأول مرتبط بالكلام ، وواضح من بقية الجملة أنه يستعمل الكلام هنا في معنى قريب جدا من معنى الخطاب أي اللغة ، وقد أنجزت في متتابعات مترابطة لإقامة العلاقة ، علاقة الحوار مثلا بين متكلم وسامع . كما أننا نلاحظ أن التهذيب ارتبط بالآلة والأداة ارتباطا عاما دل اسم الموصول عليه «ما» ، ولكنه ارتباط يتحدد بالوظيفة وقد عبر عنها بالفعل«حسن يحسن» . فالغاية من التهذيب هي البيان أولا ، ولكن ليس البيان فقط وإنما هو حسن البيان أي مرتبة من البيان يجمع فيها الكلام بين قدرته على الأداء وقدرته على التأثير .

ولئن ارتبط التهذيب بالكلام فإن التصفية ارتبطت بالألفاظ . والمحرج هنا الوقوف على معنى اللفظ في هذا التعريف الثاني : هل الألفاظ تساوي الكلمات منفصلة باعتبارها وحدات معجمية تنتظر انخراطها في وحدات أكبر منها . وتكون بذلك هذه المرتبة الثانية مرتبة ممهدة للمرتبة

---

(١) وهي في العادة صور قليلة تولد كما هائلا من الاستعارات ، نجدها منتشرة في كثير من العلوم والصنائع ، ونجدها خاصة في لغة النقد ، من ذلك مثلا الأصل الاستعاري المبني على تقريب البناء باللغة من عملية النسج أو توليد جملة من المصطلحات والمفاهيم انطلاقا من عمل الصاغة بالذهب أو بالجواهر . (انظر في ذلك في ما يتعلق بالأصول البانية للمصطلح النقدي في العربية ، دراسة توفيق الزيدي : **جدلية المصطلح والنظرية النقدية** ، قرطاج . ٢٠٠٠ ، نشير بالأصول الاستعارية إلى ما يسمى في الدراسات البلاغية اليوم بـ Radical rhétorique أو Paradigme métaphorique

الأولى التي أشرنا إليها ؟ولكن هذا التأويل على ما فيه من إغراء يبقي على السؤال ولا يجيب عنه . إذ كيف يكون الإيجاز في اللفظ الواحد؟والإيجاز كما سبق أن رأينا في مطلع الباب لا يكون إلا في العبارة عن المعنى الواحد بالألفاظ أي عندما تستوي الألفاظ كلاما ؟

فهل هو مجرد جريان الكلام على الترادف ، بحيث يصبح الإيجاز عملا يقوم به المتكلم في مرحلة أولى ليقوم حديثه على الخلاص والصفاء بأن يحذف منه كل ما يدخل الضيم ، ويفسد طريق فهمه وتلقيه . إذا هي مرحلة دنيا في تخليص الإبريز من الشوائب . ثم تأتي إثر ذلك مرحلة ثانية يقع فيها الاهتمام بالوظيفة ، وبجمع العناصر التي تجعلها في مرتبة يتوفر فيها للسامع الفهم والاستحسان .

والحق أننا أميل إلى هذا الفهم وإن كنا نعرف حق المعرفة المشاكل التي لا تزال قائمة أمام المصطلح الجاري في نصوص البلاغة وما يكتنف استعماله من غموض لا تجدي فيه أحيانا المقارنة بين السياقات المختلفة .[1] كما أننا نعرف حق المعرفة أن النظرية البلاغية التي سبقت نصوصها زمن تأليف النكت ، اهتمت بخلاص اللفظ وصفائه في معنى الكلمة الواحدة التي تستدعي هي أيضا أن تبنى على الملاءمة والتناسق ، وأن تخلص من كل ما من شأنه أن يذهب برونقها وفصاحتها[2] .

أما القسم الثاني من التعريفات ، وهو كما قلنا قسم يقوم على مفهوم الكم ؛ أي هو القسم الذي يناسب المعنى اللغوي الموجود في الإيجاز ،

---

(١) البوشيحي (الشاهد) : **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ** ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ و انظر في ذلك : مطلوب (أحمد) : مصطلحات بلاغية ، ط . ١ ، بغداد . ١٩٧٢ .

(٢) انظر الجاحظ : **البيان والتبيين** ، ج . ١ص ١٥٥ .

ويناسب المعنى الذي يتبادر إلى الأذهان كلما ذكر هذا الباب . وفيه تدرج نشرحه كما يأتي : أول ما يهتم به التعريف الثالث هو الغاية أو الوظيفة ، وهي وظيفة كل فعل لغوي إجمالا وقد عبر عنها بقوله : «البيان عن المعنى» . ولو وقف الرماني عند هذا الحد لكان قوله مطابقا لما نرومه من اللغة عموما . ذلك أن اللغة جاءت لتبين عن المعنى . وفي حرف الجر «عن» ما يدل دلالة واضحة على انتماء هذا القول لتصور وقع بسط القول فيه في كثير من الدراسات ، وهو الاقتناع بأن اللغة لا تنشئ المعنى ولا تبتدعه ، وإنما تكشف عنه وتميط عنه اللثام وترفع دونه الحجب . فالمعنى موجود واللغة تخرجه من وضع الضمور إلى وضع الظهور . فتنقله من موجود في معنى معدوم على حد عبارة الجاحظ[1] إلى مظهر يمكن تبادله وإنفاذه إلى الآخر الذي نتجه إليه بالقول . ولكن الرماني ليس في مجال تعريف اللغة ، وإن كان حديثه مرتبطا بهذا التصور ولكنه في باب التفريق بين طرق القول وأساليبه . ولذلك جاء المركب المسبوق بحرف الجر دالا على الطريقة والوسيلة : «بأقل ما يمكن من الألفاظ» ؛ فيصبح الإيجاز مذهبا في تعاطي المعنى وطريقا من الطرق المختلفة إليه .

ولا بد هنا أن نلاحظ حديثه عن الإمكان في جملة موصولة تكشف بقدر ما تخفي ، وتشير إلى أنه لا سبيل إلى التحكم في ذلك الإمكان وحصره والسيطرة عليه . فيبقى الأمر موكولا إلى قدرة المتكلم ومدى ما له من باع في تصريف اللغة واستثارة قدراتها الكامنة فيها .

ولئن كان التعريف الرابع يقوم كالثالث على معنى الكم إلا أنه مبني على التقابل بناء واضحا . وعماد هذه المقابلة : الكثير واليسير .

---

(١) انظر صمود (حمادي) : في نظرية الأدب عند العرب ، دار شوقي للنشر ، ط . ١ ، ٢٠٠٢ .

اتصل الطرف الأول بالمعنى واتصل الطرف الثاني باللفظ . ويبني هذا التقابل ضربا من التوافق العكسي بين العبارة وما يمكن أن نولد منها من المعاني ، ذلك أن المذهب هنا هو استخراج الكثير من القليل ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان هذا الكثير مبنيا على التكثيف وكثرة الإمكان بحيث يسمح للسامع أو المتقبل ، انطلاقا من ذلك اللفظ ، أن يستمد عددا كبيرا من المعاني بالاستتباع والاستدلال . وهذا المعنى هو المعنى الأساسي الذي من أجله ربما وجد هذا الباب ، واعتبره البلاغيون ومنهم الرماني مقدمة البلاغة وفاتحتها . لأنه يعبر عن قدرة فائقة لدى المتكلم على فتح عبارته على متعدد المعاني ، حتى لكأنه يضعها بنية مفتوحة فارغة لا تدل على شيء بعينه ، وتدل في مقابل ذلك على أشياء كثيرة تستمدها منه استمدادا . وسنعود إلى هذه المسألة بشيء من التفصيل في القسم الثاني من هذا العمل .

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن هذا التعريف هو أهم التعريفات وألصقها بهذا الباب ، ما سنلاحظه عند صاحبنا من اهتمام بها ولهج بما تشتمل من البلاغة والفصاحة التي تصل إلى حد الإعجاز . ويبرز ذلك بصفة جلية في حديثه عن أقسام الإيجاز ووجوهه .

- الأقسام والوجوه :

مباشرة بعد التعريف الذي جاء في مطلع الباب الذي أشرنا إلى محتواه والشروط التي تضبطه ، يبدأ الرماني في الحديث عن وجهي الإيجاز اللذين ستتبناهما الدراسات البلاغية بعده ، ولن تضيف إليها شيئا يذكر بل ربما سكتت عما في تقسيمه من إشارات هامة في العبارة باللغة إنشاء ، وتقبلا مما سنذكره بعد حين .

وقبل تحليل هذين الوجهين نشير إلى أمر نعتقد أنه بعيد الأهمية ،

ولكن المؤلفات البلاغية بعده لن تبقي عليه لأسباب لا نتبينها بصفة قطعية . وهذا الأمر الذي نشير إليه هو تبسطه في تقسيم الوجوه في ثلاث فقرات مختلفة ، تبدأ كلها بالبنية اللغوية نفسها ؛ أي بجملة اسمية المبتدأ فيها الإيجاز والخبر جار ومجرور يتكرر على النحو التالي : «والإيجاز على وجهين»(ص . ص ، ٦٧ ، ٩٧) و«الإيجاز على ثلاثة أوجه»(ص . ٧٩) .

وهكذا يعود الرماني في هذا الباب الوجيز إلى وجوه الإيجاز ثلاث مرات ، سنحاول تحليل محتوى كل قسم على حده مبرزين ما ستحتفظ به النصوص البلاغية بعده ، وما ستسكت عنه أو يكون صداه فيها باهتا لا يسترعي انتباه الدارسين .

- الإيجاز بالحذف والإيجاز بالقصر

ويبدأ تحليله بالقسم الأول مفتتحا مدونة الأمثلة التي سيوردها وترتيب الشواهد عليه بتعريف الوجهين جميعا قائلا : «فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام» (ص . ٧٦) ، و«القصر بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف»(ص . ٧٩) .

واضح في التعريف الأول اعتماده في تبرير الظاهرة على ما في الكلام أو السياق من المشيرات التي تهدي السامع أو القارئ إلى ما وقع السكوت عنه ، ذلك أن الحذف لا يمكن أن يعتبر كذلك إلا متى استطعنا أن نرد البنية الماثلة في السياق إلى صورة نظرية لا وجود لها في المنجز من الكلام ، ولكن فيه أو في مطابقته لمقتضى الحال ما يسمح بإظهار المضمر والاهتداء إلى أصل الكلام . أي إن غياب عنصر أو عناصر من الكلام ينوب عنه شيء حاضر شاهد يكون مجازنا إلى المحذوف وطريقنا إليه .

ويكون الغياب إذاك ليس غيابا مطلقا وإنما هو غياب تشهد بحضوره

وإن في مستوى خفي مضمر . والطريقة التي نقف بها على ذلك الغائب تكون بإشارة الشاهد عليه ، أي كما نقول اليوم يهتدي القارئ أو السامع إلى العناصر الغائبة بقياس البنية الفعلية المنجزة على البنية النظرية المقدرة . والأمثلة التي ساقها في هذا الشأن أصبحت في كتب البلاغة شواهد قارة على هذا الضرب من الحذف . ففي قول القرآن : «واسأل القرية» ، حذف للمضاف وإقامة المضاف إليه مقام المفعول به . والمفعولية هنا هي الرائز الذي به نهتدي إلى المحذوف ، وهو الأصل في اعتبار أن السؤال لا يمكن أن يطال هذا الجماد أو هذا الفضاء الذي يملأه ساكنوه . فنحن لا نسأل الحيطان والجدران والأرضين ، وإنما الأمر متعلق بالتوجه بالسؤال إلى أهل القرية . فقام هنا الظرف مقام المظروف ، والمكان مقام ساكني المكان . وهكذا نفهم لماذا اكتفى في تعريف الحذف بقوله إسقاط كلمة . فالذي سقط من المثال السابق هو كلمة تكون مع كلمة أخرى تركيبا إضافيا . كما قد تكون الكلمة المحذوفة جارا ومجرورا في مثل قوله تعالى : «ولكن البر من اتقى» ، والمحذوف هنا وإن لم يشر إليه الرماني وهو «من الناس» ؛ لأن المجال مجال إبراز قليل من كثير أو جزء من كل ، ولأن مثل هذه الصفات لا يمكن أن نبحث عنها إلا في الذين تشملهم الدعوة ، ويدعون إلى تقوى الله والإيمان به .

وكل الأمثلة وهي جميعها آيات قرآنية لأن الرسالة في إعجاز القرآن وقع فيها حذف من هذا الصنف . ومن الطريف أن نشير أن التعريف المذكور اكتفى به دون غيره مما اضطر الرماني أن يستدرك على هذا التعريف لقصوره عن استيعاب كل مظاهر الحذف . فقال بعد أن ذكر الأمثلة التي جاء فيها الحذف كلمة بقوله : «ومنه حذف الأجوبة»(ص ٦٧) ، وهو هنا يشير إلى حذف جمل كاملة غلبت عليها البنية الشرطية ؛ فوقع حذف جواب الشرط اكتفاء بالروائز والدلائل المضمنة في جملة الشرط .

فلماذا لم يضع الرماني للتعريف صياغة يمكن أن تضم القسمين جميعا ؟

ليس في نصه ما يمكننا من تفسير الأمر تفسيرا واضحا ، إلا بعض الإشارات التي يمكن أن تكون وراء هذا التمييز وهي إشارات من درجتين :

الإشارة الأولى التأكيد على أن حذف الجواب أدخل في البلاغة من ذكره ، وتفسير ذلك عنده وهو التفسير أو التبرير وهو أن المحذوف أقدر على فتح أبواب التأويل أمام السامع أو القارئ ، بحيث تكون البنية بما فيها من فراغ أو خواء أقدر على استدعاء مذاهب التأويل مما لو ضبط المعنى بالذكر . فيقتصر منه على واحد دون غيره يقول : «وهو أبلغ من الذكر (. . .) وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر ؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان . فحذف الجواب في قولك : «لورأيت عليا بين صفين» ، أبلغ من الذكر لما بيناه» (ص . ص٧٧ ، ٧٦) .

وقد يكون هذا الأمر السبب في إخراجه حذف الأجوبة من التعريف ، إلا إذا كان يتساهل في مصطلحه ويجري الكلمة على الكلام . فحينئذ يكون القسم الثاني متضمنا في التعريف ، وإن كان الأمر هنا أيضا غير مقنع لأن كل ما ذكره وأثبتناه في حديثه عن البلاغة حذف جواب الشرط ، لا يجري على الشواهد الأولى التي رأيناها من نوع حذف المضاف أو حذف الجار والمجرور . فلا نظن أن حذف الأهل يفتح للنفس أبواب التأويل ؛ لأنها مجرد مجاز قام فيه المظروف مقام الظرف ، وهي طريقة معهودة في الكلام العادي في كثير من النماذج التي يجريها الناس في مخاطباتهم . مما يؤكد أن هذا المذهب في الإيجاز ، وهو الإيجاز بالحذف ، يقوم على مقايسة بين بنية واقعة وبنية مفترضة . وهذا ما يفسر شعور الرماني بالحاجة في الأمثلة التي ساقها من الكثير الموجود في القرآن على حد عبارته ، إلى أن يبرز المحذوف بحذر شديد تعبر عنه صيغة التمثيل والتشبيه . فهو في كل مرة

ينتقل من البنية المجراة إلى البنية المتصورة بعبارة : «كأنه قيل» ، مثال ذلك قوله : «لو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى» كأنه قيل «لكان هذا القرآن» (ص٧٦) .

ويبدو أن هذا القسم الأول لا يطرح من المشاكل العملية والنظرية ما يطرحه القسم الثاني ، الذي يقوم كما ذكرنا على بنية التقابل وعلى التناسب العكسي بين قلة اللفظ وكثرة المعنى وهو إيجاز من غير حذف . وهذه نكتة لطيفة تصبح فيها مشيرات الإيجاز غير ماثلة في ما أنجز من الكلام ، ولا حتى أحيانا في مطابقته لمقتضى الحال . وإنما تتولد من قدرة البنية على توليد المعنى ، وعلى قدرة السامع أو القارئ على الوصول من تلك المعاني إلى مرتبة لا يمكن أن يكون بعدها مرتبة . وقد جمع الرماني كل هذه القضايا في الإشارة التي افتتح بها حديثه عن هذا الوجه الثاني من الإيجاز يقول : «وأما الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحذف ، وإن كان الحذف غامضا للحاجة إلى العلم بالمواضع التي يصلح فيها من المواضع التي لا يصلح» (ص ٧٧) .

والجزء الثاني من التنبيه يدعونا إلى التساؤل عن القصد الذي ربط فيه إجراء الوجه بالموضع . ولا شك في أنها إشارة إلى ما سيصبح في ما بعد جاريا في مصطلح مضبوط هو مقتضى الحال . ولكن ذلك لا يكفي لإبراز الغموض المحيط بهذه الإشارة ، فهل ذكر ما ذكر نزولا عند ما يقتضيه علم البلاغة من تعليم المتكلمين الموافقات بين القول وبين الأوضاع التي يصلح فيها . وإذاك نكون أمام إشارة واضحة إلى قانون المناسبة الذي سبق أن أشار إليه غيره من المتقدمين من أمثال الجاحظ ، حيث يرتبط المقال بالمقام ارتباطا أساسيا . ومهما كان المقصد الذي إليه قصد فلا بد أن نشير إلى أنه كان يقتصر في تحليل هذا الوجه على آية من القرآن تحليلا نحا فيه نحو المقارنة بين ما يتولد عنها من المعاني ، وبين ما

في عبارة أخرى جارية على ألسنة الناس الفصحاء والبلغاء، يعتبرونها الغاية في الإيجاز والنموذج الأمثل. وواضح أن الهدف من المقارنة إبراز فضل القرآن على غيره من أصناف الكلام، وأنه في دائرة منقطعة هي دائرة المعجز في مقابل ما هو في إمكان الناس ومتناولهم، وقد سميناها في عمل لنا سابق بدائرة الممكن.

والشاهدان هما قول العربي : «القتل أنفى للقتل»، وقول القرآن : ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ (البقرة، الآية ١٧٩). وقد قارن بين هاتين العبارتين اللتين تجريان على معنى واحد، مما يشرع لإمكانية المقايسة، ولكن الدوافع العقدية دفعت الرماني إلى الاجتهاد لإبراز التفاوت الحاصل في البلاغة والإيجاز بين هذين المذهبين في التعبير عن المعنى الواحد. وقد ظهر ذلك التفاوت حسبه في أربعة وجوه نذكرها لأهميتها، ولكي نبرز أيضا ما دفعت إليه مسألة الاستدلال على إعجاز القرآن من اعتبارات بعضها لا يخلو من طرافة. ذلك أنها ذهبت بهم في تأويل الأمور مذاهب أوصلتهم إلى نتائج لغوية يمكن أن تعد حاسمة. وهذه الأوجه هي :

أ- أما عبارة القرآن «أكثر في الفائدة»

ب- أما عبارة القرآن «وأوجز في العبارة»

ج - أما عبارة القرآن و«أبعد من الكلفة بتكرير الجملة»

د- أما عبارة القرآن «أحسن تأليفا بالحروف المتلائمة»

وسيتبسط الرماني في تحليل كل وجه من هذه الوجوه إلى درجة لا تخلو من التحمس ومن التشقيق، كأن يحتفي بالتفاوت في الأصوات المكونة لكل عبارة من هذه العبارات.

كذلك فإن تخريجه للملاءمة بين الحروف، وإن كان في الظاهر مبنيا على أصول فيزيولوجية تنضبط بها خصائص الأصوات من حيث مخارجها فإنها غير مقنعة. فقد يكون الخروج من الفاء إلى اللام أعدل من

الخروج من اللام إلى الهمزة لبعد الهمزة من اللام . وكذلك الخروج من الصاد إلى الحاء أعدل من الخروج من الألف إلى اللام . فمن السهل أن نجد في اللغة مما عد من رفيع البلاغة ولا يستجيب لهذا المذهب في الاعتدال .

ولكن في مقابل ذلك ، لا بد أن الرماني وهو يقارن بين الشاهدين ويحاول الإقناع بالتفاوت بينهما في البلاغة والإيجاز أشار إلى أمرين هامين :

الأمر الأول : هو أن الإعجاز لا يمكن أن يأتي من وجه واحد وإنما من اجتماع أمور ، وأن الاقتناع بعلو طبقة المعجز في البلاغة إنما هو أمر لا تحده قاعدة وإنما يظهر للنفس . وبالتالي هو أمر داخل في دائرة التأثير والوقع والانطباع . وهي أمور لا يمكن الإقناع بها بقانون لغوي . يقول : «وظهور الإعجاز في الوجوه التي نبينها يكون باجتماع أمور يظهر بها للنفس أن الكلام من البلاغة في أعلى طبقة .» (ص ٧٨) .

والأمر الثاني : هو إقراره بأن في لغة العرب عبارات لا تقل قيمة عما يتضمنه القرآن من قوة في الأداء ، وعمق في التأثير ما يضاهي القرآن ويبقى أن الفرق الوحيد ماثل في اطراد ذلك الحسن واشتماله على كل القرآن آيه وسوره . بمعنى أن الفرق قائم في تلك الجملة التي وضعها علماء الإعجاز مقدمة لدراستهم وأحرجت الكثير منهم غاية الحرج . وهذه الجملة هو قولهم بشمول الإعجاز القرآني على التساوي أو المساواة . أي إنه كله يتنزل في المنزلة نفسها ؛ أو بعبارة أخرى أن أدنى منزلة من منازله هي أرقى من أسمى منزلة من منازل البشر . وتعليقه على القولة التي أوردها منسوبة إلى علي بن أبي طالب وهي قوله : «قيمة كل امرئ ما يحسن» (ص٧٨) يدل دلالة صريحة على أنه لولا تلك الجملة لكان قال بإعجازها ، وهذا التعليق هو في اعتباره الجملة لشدة حسنها وعميق معناها في غنى عن

كل وصف . يقول : «فهذا كلام عجيب يغني ظهور حسنه عن وصفه»(ص ٧٨) .

وبالمقارنة بين المقايسة التي أجراها بين الآية وقول العرب : «القتل أنفى للقتل» ، وهذه الجملة ما يدل على أنه في غاية الحرج عندما يتعلق الأمر بمثل هذه الأقوال المبنية على الإيجاز وعلى توليد المعنى .

ولا يفوت المطلع على مؤلفات إعجاز القرآن الرئيسية بأن يقر بأن هؤلاء العلماء وضعوا كل تلك المقدمات لكي يحصل لهم الدفاع عن هذا الأصل المهم من أصول العقيدة ، دون أن تشوش عليهم مثل هذه الشذرات التي لم يجدوا بدا من الاعتراف بتسنمها قمة الفصاحة والبلاغة ، إلى درجة تثير العجب من قدرة أصحابها على تأتي القول الجميل الحسن .

ولم يكتف الرماني بذكر هذين الوجهين الذين سيبنيان ، كما قلنا ، هذا الباب في كتب البلاغة المتأخرة ، بل ذكر تقسيمين آخرين يتفاوتان غموضا ووضوحا . وعلى كل حال سوف لن نجد لهما ذكرا في هذا الباب عند المتأخرين .

أما ثاني الأقسام فهو أيضا على وجهين :

وجه أول كأنه يشير إلى شيء يشبه إلى حد كبير صورة من صور المجاز العقلي ، التي تكون فيها النكتة كافية لشرح الجملة . ويوجد هذا حسبه في العلوم القياسية : «وذلك أنه إذا فهم شرح الجملة كفى بعد ذلك حفظ النكتة ؛ لأنها تكون حينئذ دالة ومغنية عن التعلق بها في نفسها لتعلق النكتة بها .»(ص٧٩) .

فهذا الكلام ليس واضح المعنى تماما ، رغم أن الرماني ربط الاكتفاء بالنكتة ورسالته رسالة في النكت ، إلا إذا استقام لنا فهم الجملة بما سماه بشكل ليس أقل غموضا بـ«الأحوال المتقررة» . فهل يعني بذلك النكتة

التي متى أوردناها ونحن على بينة من الجملة في كل مكوناتها ، أمكننا الاستغناء عن إيراد الجملة؟ولكن ماهي هذه الأحوال التي تغني فيها النكت عن إيراد الجمل؟وهل يشير بذلك إلى رسالته التي لم تتضمن في مقدماتها حديثا عن الجمل الدائرة في مؤلفات الإعجاز ، والتي نجد احتفاء بها خاصا في كتاب الباقلاني «إعجاز القرآن» ، حيث أجهد نفسه في المقدمات لطرح الجمل الكبيرة التي على هديها تسير التفاصيل وتتفرع الفروع . وهل أن الحديث عن وجوه البلاغات في رسالته ، وهي الوجوه المولدة عنده لإعجاز القرآن متى اجتمعت كافية عن التبسط في تلك الجمل التي لا بد للدارس من ربطها بمذهب صاحبها في الكلام وطريقته في الاحتجاج .

يبدو الأمر في غاية الغموض ، ولعله لهذا السبب لم تحافظ عليه المؤلفات المتأخرة لأنها لم تتبع في التأليف النهج الذي اتبعه هو حينما اكتفى بإيراد النكت إشارة بها إلى الجمل ، بعد أن كان تم الفهم والشرح .

وأما الوجه الثاني في هذه الفقرة فهو كذلك يحتاج إلى بيان ، وهو يشير به لا شك إلى المقابلة بين قلة اللفظ وكثرة المعنى . وهذا عنده وجه : «مستأنف لم يقرر له حال خاصة يكون جارا لها من حيث تعلق بها من فهم كيف وجه التعلق فيهما» (ص٧٩) .

وربما يؤكد استعماله لمفهوم الجار ما ذهبنا إليه من أمر العلاقة في المجاز العقلي بين الجزء والكل . ولذلك كان الأمر السابق على غموضه يحتكم إلى علاقة نصل إليها بالفهم والشرح ، بينما لا نجد في هذا الوجه الثاني ما به نقرر تلك العلاقة . ولذلك فهو أمر يخرج عن كل علاقة سببية وتصبح العلاقة بين اللفظ والمعنى المستخرج علاقة لا مشروحة ولا مفهومة .

ونحن أميل إلى هذا الاعتبار لأن العلاقة بين المعنى المستخرج واللفظ الذي منه نستخرج ذلك المعنى علاقة لا تتقرر بحال من الأحوال ، وإنما

هي قائمة أساسا على مجرد الاستدلال . ولم يستقم للبلاغيين أن يضبطوا مسالك ذلك الاستدلال والمعاني التي يمكن أن نصل إليها .

أما الطريقة الثالثة في تحديد وجوه المجاز فهي على ثلاثة أوجه ليس فيها الغموض الذي رأيناه في المذهب الثاني في إبراز الوجوه ، وإن كانت هي أيضا لا تخلو من غموض ولم يحفل الدرس البلاغي في الفترات المتأخرة إلا بالوجه الأول منها ، وهذه الوجوه هي :

- الإيجاز بسلوك الطريق الأقرب دون الأبعد : وهو وجه يظهر فيه الأصل الاستعاري الذي يبنيه وهو أصل السفر والرحلة في الأرض . فإذا كان الإنسان قاصدا مكانا معينا ، وكانت لذلك المكان مسالك مختلفة طولا وقصرا ؛ فإن الإيجاز هو الذهاب إليه من الطريق الأقرب . وهذه الاستعارة تدعم القانون الأساسي الذي أشرنا إليه في التعريف ، وهو إمكانية أن يؤدى المعنى الواحد بطرق مختلفة ، كإمكانية أن نذهب إلى مكان واحد من طرق متعددة . كما أنها تبرز التداخل بين العلوم عند تحديد المفاهيم ؛ فواضح أن هذا الوجه مرتبط ارتباطا مباشرا بالرحلات والجغرافيا وخاصة بالممالك والمسالك ، حيث يكون السعي هو إيجاد السبل المؤدية إلى القصد بأقل ما يكون من الجهد .[١]

وواضح أن الرماني يريد بالشاهد الذي أورده أن يلفت النظر إلى القدرات الاشتقاقية الموجودة في اللغة العربية ، ذلك أنها لغة في إمكانها أن تقول «تحرك حركة سريعة» ولا ضير على من يتكلم على هذا النحو فإنه يؤدي المعنى الذي إليه قصد ، إلا أنه ربما أبان عن جهله بالطرق والمسالك التي توفرها له هذه اللغة . إذ يمكن أن نقول تعويضا للجملة السابقة أسرع

---

(١) انظر : Barthes (R): L'aventure sémiologique, Ed, Seuil, Paris, 1985, P.P 90.92

فأسرع ، إذن هي الطريق الأقرب قياسا على الجملة السابقة . والفرق عنده ليس نحويا ، ليس في الخطأ والصواب ، ليس لغويا ، وإنما الفرق في البلاغة بين إنسان يعرف أسرار اللغة ويعرف أن «أسرع» تؤدي المعنى الذي تؤديه «تحرك حركة سريعة» ، ولكن من أيسر السبل وأقلها جهدا وكلفة . وعلى هذا النحو تتفاوت القدرات بين من يقول وجدت الشيء طيبا واستطبته .

– وإيجاز باعتماد الغرض دون ما تشعب : ومثاله على هذا بنية القصيدة كما ضبطتها أصول النقد العربي القديم كابن قتيبة . فهو يرى اعتمادا على المدحية ، وهي الأساس الذي بنى عليه هؤلاء النقاد تصورهم النظري لها يعتبر أن ما سوى المدح أغراض مكتنفة ليس عليها اعتماد كالتشبيب وكالصفات المعترضة في الكلام . فالتجاوز على كل ذلك والذهاب مباشرة إلى الغرض الأصل هو عنده وجه من وجوه المجاز يقول : «وقد يكتنف الغرض شعب كثيرة كالتشبيب قبل المديح وكالصفات لما يعترض الكلام مما ليس عليه الاعتماد .» (ص . ٧٩) .

ولا تخفى أهمية هذه الطريقة في النظر في وقت مبكر نسبيا من التأليف في قضايا النقد والبلاغة ، فاعتبار القصيدة ، ما عدا الغرض الأصلي ، من المكونات التي يفوز بتركها الشاعر بمرتبة الإيجاز الممكنة له في البلاغة . وهذا رأي في غاية الجرأة ، وإن كانت الممارسات الشعرية قد حققته بتفجيرها لتلك البنية وجعلها الأقسام المكونة لها أغراضا مستقلة . ولكن تبقى مع ذلك لهذا الرأي أهميته في عدد الدراسات النقدية التي كتبت في القرن الرابع ، والتي واصل الكثير منها التشبث بتلك البنية وكذلك فعل كبار الشعراء في هذا القرن .

– وإيجاز بإظهار الفائدة بما يستحسن دون ما يستثقل : يرسم هذا الوجه ثنائية طرفها الثاني واضح له علاقة بالجماليات والكيفيات التي يخرج عليها الخطاب ليكون مستساغا سهلا . فالاستحسان كفيل بجعل

الأمور مستساغة سهلة ، تدخل على النفس البهجة ، وتسهل عليه ما هو بصدد الاستماع إليه أو قراءته . فيكون فهمه أسهل واستساغته أمرأ . أما الطرف الأول فيدعو إلى اللبس لاسيما في معناه الجاري في العربية اليوم . فالمستقبل في اللغة هو الآتي من الزمن . ولا نظن أن الرماني يجري الكلمة على هذا المعنى ، وإنما يجريها على معنى الأصل قبل أن يتلقى الشيء ويرضى به ، أو على الأقل لم يرغب عنه ويزور . وهكذا يكون المستقبل هو كل ما لا تقدر النفس على إبعاده ورفضه وإن لم يكن لابسا لبوس ما يجعله مستحسنا خفيفا . فهل تعني الثنائية ، عنده المقابلة بين ما يكون جاريا على قواعد اللغة وأصولها ، مخرجا على سمت العرب في الكلام ، وإن كان عاريا عن كل تحسين في العبارة يروج له عند المتقبل . وبين التأنق في العبارة وإخراجها غير مخرج العادة ، وصياغتها بكيفية تجعلها أكثر لفتا للنظر واستمالة للأعناق . فتكون إذاك المقابلة بين نوعين من قول الشيء الواحد : نوع لا يزيد فيه صاحبه على احترام قواعد اللغة وسنن القول . ونوع يرتقي إلى مصاف الكلام الذي ينعت بالبلاغي ويجتهد فيه صاحبه فيلبسه من الزينة ما يسهل تقبله . فيكون قول الشيء بالكيفية الثانية إيجازا متى ما قسناه بقوله على الكيفية الأولى .(١)

ب- العسكري : التمثيل وقياس الغائب على الشاهد :

يمثل العسكري في تاريخ التأليف البلاغي أول نص مهم في قضية الإيجاز والإطناب بعد الرماني . ومن المفيد أن نرى كيف تعامل مع هذا

---

(١) هذا مذهب طريف في اعتبار الإيجاز لم يشتهر في المؤلفات المتأخرة ، ولكنه يؤكد أهمية التقبل في تصنيف الأساليب . فكل مستوى من الكلام يجتهد صاحبه في تحسينه لتسهيل تقبله ، إيجاز بالقياس إلى إجراء اللغة على ما تقتضي قواعد اللغة .

النص الذي اعتبرناه المنطلق والأصل ، ومع المادة البلاغية التي جاءت مبثوثة في نصوص أخرى غير نص الرماني . وفي طليعتها نص الجاحظ . وأول ما تجدر ملاحظته هو أن صاحب «الصناعتين» خصص للمبحث بابا كاملا هو الباب الخامس ، وبناه على فصلين متفاوتين : فصل للإيجاز وفصل للإطناب[(١)] . وقد استأثر فصل الإيجاز بأكثر الباب . وهو بذلك يواصل شيئا أصبح في النصوص السابقة عليه كالسنة . وهذا الأصل هو الإيجاز باعتباره من مدلول لفظه ومن مفهومه كما رأينا ، يمثل خروجا عن النهج في ايراد المعاني لأنه مبني على التقليل من اللفظ من غير تغيير في المعنى . أما الإطناب وما إليه من التطويل فهي ظواهر عادية في الخطاب لا تلفت نظر البلاغي في ذاتها ولا مجال لدرسها إلا في علاقتها بالإيجاز ؛ لأن الحديث عنها هو كالاستطراد عنه وكالتلوين عليه . وتلفت النظر في هذا الباب الخامس أشياء كثيرة سنحاول الحديث عنها ، وفي ذهننا دائما النص المرجع الذي أفضنا في الحديث عنه في ما سبق . وسنحاول إيراد هذا الحديث ، متبعين الخطة التي سرنا عليها في حديثنا عن الرماني ما أمكن ذلك ، مشيرين دائما إلى نقاط الالتقاء ونقاط الافتراق بين النصين .

وقبل أن نبدأ في ذلك نشير إلى فرق أساسي في بنية المبحث بين النصين . فالرماني لم يتحدث عن الإطناب والإطالة إلا عرضا في مواطن ثانوية قام جلها على تشبيه تمثيل بين المعنى والمسلك الموصل إليه ، والمكان الذي يقصده القاصد وما يؤدي إليه من طرق تتفاوت طولا وقصرا . بينما أفرد العسكري الإطناب بفصل كامل هو الفصل الثاني من الباب الخامس . وهذا أمر مهم من جهة المعالجة سنحاول عند التحليل الإشارة إلى دلالته .

---

(١) انظر : العسكري (أبو هلال) الصناعتين ، تح . علي محمد البجاوي وأبو الفضل إبراهيم ط . عيسى البابي الحلبي د . ت الباب الخامس ص . ص ١٩٦ ، ١٧٩ .

وأول ما يلفت النظر في مسألة الحد تعريفه الإيجاز تعريفا لا يخلو من غموض . وهو على كل حال يختلف اختلافا ظاهرا عن كل التعريفات التي رأيناها عند الرماني . وقد أورده منسوبا نسبة لا تخلو هي نفسها من الأهمية ، أشار فيها إلى المفضلين له نهجا في العبارة فسماهم «أصحاب الإيجاز» ، واعتمادا عليهم ساق التعريف التالي : «والإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة» (الصناعتين ، ص١٧٣) ثم أضاف موضحا فكرة موجودة في المؤلفات السابقة تقوم على المناسبة في المقداربين المعنى وحاجته إلى اللفظ ، معتبرا أن كل ما زاد على الحاجة داخل في باب الهذر والخطل . وذكر بأنهما : «من أعظم أدواء الكلام يدلان على بلادة صاحب الصناعة» (ص١٧٣) . فماذا يعني العسكري بهذا التعريف؟ وفي أي معنى يجري لفظ الحقيقة القائم في هذا التعريف كالعمدة فيه ؟وكيف يكون الإيجاز حركة تجعل البلاغة مقصورة على الحقيقة؟ لاسيما وهو فاتحة أبواب البلاغة التي يأتي منها الإعجاز في «النكت» . ويزداد غموض هذا التعريف بإيراده لقسم ثان في التعبير عن المعنى لم يرد ذكره عند الرماني وهو باب المساواة يقول : «ومما يدخل في هذا الباب المساواة ، وهو أن تكون المعاني بقدر الألفاظ ، والألفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض ، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب» (الصناعتين ، ص ١٧٩) .

فلئن كنا نفهم أن يكون اللفظ في المساواة طبقا للمعنى لا فاضلا ولا مفضولا حسب عبارة أبي عثمان ، فإن ذلك لا يعيننا على تبين المقصود بالحقيقة في التعريف . ومن الصعب أن تكون الحقيقة هنا في مقابل المجاز لأن ذلك يخرجنا عن جوهر البلاغة ، إذ هي الطرق والوسائل التي بها يضيف المتكلم إلى المعنى المعبر عنه قيمة مضافة تخرجه من الكلام المبسوط العادي إلى الكلام الذي يتوفر فيه قدر من العمل والصناعة . ثم إن ما يؤكد هذا الأمر هو أن الأمثلة الواردة تقوم في جلها على بلاغة

واضحة ،بما في ذلك انبناؤها على المجاز إلا أن يكون العسكري في هذا التعريف منخرطا انخراطا كاملا في مفهوم للبلاغة كنا رأينا بعض سماته في مؤلفات الفترة السابقة ، ولا سيما في «البيان والتبيين» للجاحظ[1] ، حيث تكون العبارة مكرسة لإبراز المعنى وتقريبه من الأفهام بحذف كل ما من شانه أن يصيب الخطاب بشيء من التعمية والإبهام . وإذاك تكون الحقيقة هنا لا في مقابل المجاز وإنما هي في التعبيِر عن الشيء بما هو عليه ، بحيث يهجم المتكلم مباشرة على غرضه ويؤدي المعنى من أقصر سبيل وأبعده عن التكلف .

ومع ذلك يبقى هذا الحد مثيرا للاستفهام لأنه منفصل أو كالمنفصل عن مدونة الشواهد التي أوردها . يكفي بيانا لهذا الانفصال أن نذكر محاكاته للرماني في تفضيل الآية «ولكم في القصاص حياة» ، على قول العرب الفصحاء «القتل أنفى للقتل» (ص١٧٥) . فهو هنا يشير بصريح العبارة إلى الزيادة في الفائدة الموجودة في الآية ويحاول كما حاول سلفه أن يولد جملة المعاني التي يمكن الاستدلال عليها .

فهذه الزيادة تحرج الحد الذي وضعه . ويأتي هذا الحرج من تعليق العسكري نفسه على المعاني المختلفة المتولدة من هذه الآية ومن آيات أخرى كثيرة ساقها إثرها إذ يقول : «فمعاني هذا الكلام أكثر من ألفاظه وإذا أردت أن تعرف صحة ذلك فحلها وابنها بناء آخر فإنك تجدها تجيء في أضعاف هذه الألفاظ»(ص١٧٨) . فهو هنا ينتهي إلى ما انتهى إليه الرماني ويزيد عليه باقتراح طريقة عملية هي الحل وإعادة البناء نتبين بها أن اللفظ الموجز هو في الحقيقة ألفاظ كثيرة مختزنة فيه تقتضيها المعاني

(١) انظر تحليلنا لهذه المواطن واستنتاجاتنا المبنية عليها في عملنا الموسوم بـ : **تصور العرب لعلاقة اللفظ بالمعنى وأثره في فهمهم للمجاز .**

الكثيرة التي وقع استخراجها منها . فإذن كيف يكون قصور البلاغة على الحقيقة مادمنا هنا نتحدث عن الفوائد الزائدة والتفاوت الكبير في الكلام بين معانيه وألفاظه ، إلى درجة يمكن أن يكون فيها اللفظ الواحد ألفاظا كثيرة ؟إلا إذا كانت في الأمر شعبة أخرى من النظر وطريق آخر في التدبر بموجبه يخرج العسكري الإيجاز من باب المجاز ، ويعتبره مقصورا على طريقة أداء المعنى . هنا أيضا نجد انفسنا في حرج لأن العسكري يورد من الشواهد ما يشير إلى معنى التحلية والتحسين الذي يكتسبه المعنى من الإيجاز . فهو يقول مثلا : «وقيل لبعضهم : من أبلغ الناس ؟ قال من حلى المعنى المزيز باللفظ الوجيز وطبق المفصل قبل التحزيز» (ص١٧٥) . فلا شك أن في هذا الشاهد ما يدل على أن الإيجاز هو طريقة في الوقوع على المعاني ولكن فيه أيضا إشارة واضحة على أن وظيفة الإيجاز فيها ما هو زائد على مجرد أداء المعنى كما هو في قوله حلى المعنى . والتحلية أن تغير من مذاقه بالإضافة إليه فيصبح مقبولا مستساغا .

إلا أن الأكيد أن العسكري بقي مشدودا في التعريف وفي كثير من الشواهد التي أوردها إلى مرحلة الشفوي التي تقاس فيها قدرة المتكلم بقدرته على توضيح المعنى للمتلقي ، وتقريبه منه وتخليصه من كل ما يمكن أن يقوم حاجزا دونه . كما تتمثل قدرته في صياغة كلام يجمع بين أمرين : الوقع والحفظ . وقد تردد هذان المفهومان في مؤلفه بشكل يدعو إلى الانتباه . فأغلب الأخبار والشواهد المحكية مباشرة بعد التعريف تلح على الفهم والبعد عن التكلف وحذف الفضول ، وتقريب البعيد . ومن أبرز ما لخص ذلك خبران نسبا إلى شاعرين مشهورين هما الفرزدق والحطيئة[١] . ونوردهما لما فيهما من دلالة على ما نقول ولأنهما يعينان ربما على تبين

---

(١) انظر العسكري (الصناعتين) : ص ١٧٤ .

قصده من التعريف المذكور: «وقيل للفرزدق ما سيرك إلى القصائد القصار بعد الطوال ؟فقال : لأني رأيتها في الصدور أوقع وفي المحافل أجول» (ص١٧٤) .

وقالت بنت الحطيئة لأبيها: «ما بال قصارك أكثر من طوالك ؟فقال : «لأنها في الآذان أولج وبالأفواه أعلق» (ص١٧٤) .

لعل في هذا ما يعين على فهم المقصود بالحقيقة . وهو المعنى كما أراده صاحبه لا كما يلتقطه المستمع أو المتلقي بالتفسير والتأويل فتكون غاية القدرة بناء اللفظ على الإيجاز مع تحديد المسار المؤدي إلى المعاني وإن كانت فيها إطالة . ولعله لهذا أيضا أشار إلى العلاقة بين التلفظ وبين نشاط المتلقي واحتماله . فالمقياس الذي على أساسه تقوم العبارة هو مراعاتها لمن تتوجه إليهم بالكلام ، بحيث لا ينقطع حبل التواصل بين المتكلم والسامع بسبب ما قد يتسلل إلى نفس السامع من الملال الذي يهدد عملية الكلام في جملتها . فيعرض عن المتكلم وإذاك يكون كلامه هذرا وإسهابا وخطلا . فغاية البلاغة بهذا التصور هي في القدرة التي تكون للمتكلمين على شد انتباه السامع ، وإعانته على الوصول إلى متعدد المعنى بالكلام الوجيز ، دون أن يصيب القصد أي شكل من أشكال التردد وسوء الفهم .

أما في حديثه عن الإطناب فقد نقله على المذهب نفسه الذي نقل به تعريفه للإيجاز ، بأن بدأ حديثه منسوبا إلى أصحاب الإطناب وكأنه يعني المدافعين عنه ، وبذلك تصبح المسألة بين جماعتين : جماعة تنتصر للإيجاز وجماعة تنتصر للإطناب . وعند هذا الحد تقف المشابهة لأنه لم يقدم عنه تعريفا بالشروط التي يجري عليها التعريف . وبنى ما يقوم مقام التعريف على جملة من المقدمات تتوسطها جمل اعتراضية تساهم في تفسير المعنى وتأييده . وتنتهي السلسلة بتخصيص الإيجاز بنوع من

الجمهور وجعل الإطناب مشتركا بين جميع الناس . وقبل أن نورد هذه المقدمات نود أن نشير إلى شيء استرعى انتباهنا عند قراءة الباب في جملته . فلقد رأيناه يربط البلاغة بالإيجاز بينما يربط البيان بالإطناب . وهو بذلك يميز بينهما على أساس هذه الأساليب . ويجعل البيان شعبة من البلاغة تتصل بتوضيح المعنى ، والتبسط في تفسيره ، وذكر العوارض المفهمة له حتى يكون المعنى مبذولا لأكبر عدد ممكن من الناس . يقول : «البلاغة بالإيجاز أنجع من البيان بالإطناب»(ص١٧٥) . وسيبرز هذا التعليق في الفقرة التي افتتح بها الفصل الثاني من الباب الخامس المخصص للإطناب ، يقول : «المنطق إنما هو بيان والبيان لا يكون إلا بالإشباع والشفاء لا يقع إلا بالإقناع ، وأفضل الكلام أبينه وأبينه أشد إحاطة بالمعاني ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلا بالاستقصاء» (ص١٩٠) .

واضح أولا أن العسكري ليس من أهل القياس لأن هذه السلسلة التي بناها لا يمكن إدراجها بصفة دقيقة في أي بنية من أبنية القياس المعروفة ، وإن كنا لا نلومه على ذلك لأن غاية العسكري بانت ، وإن كان في ترتيب القضايا تداخل أو اختلال ، وإن كانت الحلقة السابقة لا تؤدي بالضرورة إلى الحلقة الموالية .

واضح من هذه الفقرة أنه يبحث لهذا القسم ، الذي هو فرع عن الإيجاز وتبع له ، عن مشروعية . وهذه المشروعية انطلق في تأكيدها من الربط اعتمادا على جهود السابقين بين اللغة والإبانة . فالمنطق يشير إلى اللغة ، والنطق إلى التكلم إشارة الفعل إلى الحاصل عنه (الكلام) . والبيان هنا يذهب فيه مذهبا قريبا مما رأيناه في كثير من الأعمال السابقة بمعنى الظهور والاكتشاف ورفع الحجب ، أي في المعنى الأول للكلمة الذي على أساسه ضبطوا وظيفة اللغة بأنها الفهم والإفهام . فلئن كنا نتفق مع العسكري في أن الوظيفة الأساسية للغة هي الإبانة عن المعنى ؛ فإننا لا نقبل بسهولة

قوله : «والبيان لا يكون إلا بالإشباع» ، والإشباع هنا كلمة مهمة لأنها تشير لا إلى سد الحاجة فقط وإنما الوصول منها إلى الاكتفاء حد الإعراض عن الشيء . وجريانه هنا على المجاز لا يخفي معناه المادي الحقيقي المرتبط بالجوع . فأن تشبع كلاما معناه أن تأتي فيه بكل العوارض التي من شأنها أن تسد سدا نهائيا كل ما تحتاج إليه للإلمام بالمعنى وبشعبه اللاصقة به . ونحن لا نقبل ذلك بسهولة لأننا رأيناه في حديثه عن الإيجاز يرفع من قيمته في البيان في مواطن كثيرة ، وعند تعليقه على عدد كبير من الشواهد حتى لكأن العسكري يواجه المشاكل بالتعاقب ، بحيث لا يبقى شيء من المبحث السابق في ذهنه عند دراسته للمبحث الذي هو بصدده .

ولا يكون القارئ أقل حرجا مع الجملة الثالثة وطرفاها الشفاء والإقناع . وقد بناها على الحصر ، ولعله يشير بالشفاء هنا إلى انقطاع الريبة والشك وذهاب الهواجس ، وكل ما يجعل النفس مترددة أمام الشيء .

والشفاء كذلك شعبة من الإشباع وهو عادة ما ارتبط في اللغة العربية بالعطش ؛ فيكون الإشباع للجوع والشفاء للعطش . فشفاء الغلة هو أن ينهل الإنسان من الماء العذب حتى يذهب عنه العطش وينقطع . إلا أن وجود الإقناع في الجملة يؤكد المعنى الأول أكثر من تأكيده المعنى الثاني ، ويترتب عن استعماله هنا في هذا السياق أنه يجريه لا في معناه وإنما في ما يحتاج إليه من الأساليب ليقع . ومن أساليب الإقناع التكرار ، والمبالغة ، والتبسط في القول ، والرجوع إلى المسألة بعد الخروج منها . إذن فهي كلها عبارة تنتمي إلى دائرة الكثرة والتعدد . وطبعا نفهم لماذا كثف العسكري من استعمال مثل هذه الكلمات لأن الباب في حد ذاته في الرفع من شأن الكثرة والتبسط .

أما الجملة الرابعة ، وهي في الحقيقة المقدمة الثانية الكبرى ، فإنها تعقد الفضل بناصية الإبانة . تفعل ذلك بصفة واضحة تدل عليها صيغة

التفضيل ، ويدل عليها الفعل نفسه الذي صيغت منه هذه البنية . وهكذا يصبح السلم في التفاضل مرتهنا بالمرتبة في البيان والإفهام .

وتأتي الجملة الخامسة لتؤكد معنى البيان من ناحية بما هو تعبير عن المعنى بكل ما يتعلق به من تفاصيل ، بحيث يكون محيطا به إحاطة لا تزهد في شيء منه ولا تفرط في ذرة من ذراته . ويبرز هذا المعنى جليا في حصول التمام بالاستقصاء ، وأن هذه الإحاطة لا تكون شاملة تامة إلا بالذهاب فيه إلى أقصى نقطة ممكنة .

وهكذا تصبح هذه الفقرة انتشارا لمفهوم الإطناب الذي جاء في عنوان الفصل ، وانتصارا له نهجا في التعبير يوفر كل ما حاولنا أن نشير إليه في كلام العسكري .

ومما به يتأكد هذا المعنى الذي ذهبنا إليه وبنيناه على الكثرة والإحاطة والاستقصاء ، حديثه بعد ذلك عن اختصاص هذه الأساليب بأنواع من الجمهور . ولعله بذلك يشير إلى طريقته في رفع التناقض الذي كنا أشرنا إليه عندما قلنا إنه اعتبر الإيجاز أيضا بلاغة وبيانا .

فكيف يمكن له من دون أن يقع في التناقض أن يقول الشيء نفسه في النهج المقابل وهو الإطناب ؟ الجواب عند العسكري هو ، كما قلنا ، في اختلاف من نتوجه إليهم بالكلام نعني الجمهور المستهلك للخطابات التي ننتجها ، ومراتب هذا الجمهور مختلفة ، وقدرته على التنبه إلى دقائق المعاني متفاوتة ، ومكاشفته لأسرار اللغة مختلفة . فالإطناب عنده تشترك فيه العامة والخاصة ، ويشترك فيه الغبي والفطن ، والريض والمرتاض ، ولم يأت بهذه المقابلات إلا لتأكيد مفهوم الشمول وذلك بالإشارة إلى الشيء بذكر طرفيه .

فالخطاب المطنب أوسع ، جريانا من الخطاب المبني على الإيجاز ؛ لأن قاعدة جمهوره كما نقول اليوم أوسع ، ومن ثم كانت الحاجة إليه أوكد ،

ليس كالإيجاز الذي لايقدر على فهم لحه وإشاراته إلا الذين رسخت قدمهم في اللغة ، وفي العلم بالكلام العالي الطبقة . أولئك الذين أوتوا قدرة على اقتناص اللمح وإبصار اللمع . فالإيجاز لطبقة الخاصة والإطناب للجمهور الأعظم . كأنه بذلك يرتب الأساليب على شاكلة ترتيب طبقات الناس في المجتمع ، أو على الأقل في قدراتهم اللغوية ومدى ما لهم من علم بالأشعار والأخبار والنصوص .

وهذه القسمة هي التي ستفتح الباب أمام العسكري للحديث عن قانون من القوانين المهمة التي توزع الخطابات بحسب المقامات : مقامات المتكلمين ، ومقامات المستمعين ، ومقامات الكلام . فمواضيع الكلام مختلفة متباينة ولا يمكن للمتوسل باللغة أن يجريها على وتيرة واحدة ، وأن يسلك في بنائها وإتيانها سبيلا منمطة ، وإلا فقدت اللغة أهم خاصية من خصائصها وهي قدرتها على التأقلم مع مختلف الأوضاع وتعهد الواقع[1] .

وتتصل بالحدود مسائل أخرى قد نشير إليها عند حديثنا عن خصائص تناول الباب ، كحديثه عن الأقسام وتحليله للشواهد المستدعاة لبلورة تلك الأقسام . ونراه في الإيجاز لا يخرج عن الوجهين الذين شرحتهما النصوص قبله وهما الإيجاز بالقصر والإيجاز بالحذف ، ولم نلاحظ بينه وبين سلفه فرقا يذكر عدا اتساع مدونة الشواهد عنده وحرصه بعد كل شاهد على تفسير معناه ؛ لإبراز ما في الإيجاز بالقصر من تكثير للمعاني وما في الإيجاز بالحذف من إمكانية لإظهار المضمر ورد الشاهد إلى أصله النظري . وقد سمحت له الفترات السابقة بمادة لم يجد كبير

---

(١) انظر : Issacharoff (Michael) , Lelia Madrid, De la pensée au language, Jose Corti, Paris, 1995.

عناء في تحليلها والتعليق عليها . من ذلك المقارنة التي أشرنا إليها بين قول القرآن الكريم «ولكم في القصاص حياة» ، وقول العرب «القتل أنفى للقتل» . بل إن العسكري كاد يقتصر في النوع الأول من الإيجاز على آي القرآن ، وكأنه بذلك يتبع خطى الرماني عندما ذكر أن في القرآن منه الكثير . وإن كان هو قدم القسم الأول الذي جاء ثانيا في حديث الرماني . ولكن كثرة الشواهد القرآنية لم تمنعه من أن يبني مدونة الشواهد في كتابه على ما اتفق عليه اللغويون في فترة جمع اللغة ، من أن شاهد اللغة العربية الأمثل هو القرآن ، والحديث بدرجة أقل ، ثم يأتي بعد ذلك كلام العرب الأبيناء والفصحاء . فقد استشهد بأربع وعشرين آية في هذا القسم الأول ، واستشهد بالحديث (إحدى عشر مرة) ثم بعد ذلك جاء الاستشهاد بأقوال العرب مرات أقل مما ذكرناه . وربما في هذا دليل على أنه يبني الباب على كثرة الشواهد مذهبا في اتخاذها معتمدا يقيس عليه من أراد أن يذهب في التعبير عن المعنى مذهب الإيجاز أو مذهب الإطناب . يؤكد ذلك ما ختم به الباب بقوله : «فاعتمد على ما مثلته لك وقس عليه إن شاء الله» . (ص١٩٥) .

وهكذا نكون مع العسكري في مرحلة أخرى من مراحل البلاغة تخلص فيها النص من الحمل النظري الذي كنا رأيناه مع الرماني ، ومن التأويل والتفسير الضروريين لإقامة المسألة لفائدة الشواهد الكثيرة باعتبارها قاعدة يمكن أن يتعلم منها الذي يريد أن يتخرج على مسائل البلاغة المختلفة . وتكون إذاك مدونة الشواهد بمثابة حفظ الشعر وروايته مدخلا إلى صناعته وهو مظهر مهم من النزعة التعليمية التي تسم كتابه . فالتبويب والتصنيف والإتيان بالشاهد على كل مسألة ، يصبح نشاطا مقدما على جهد النظر والتدبر وتقليب الرأي في المسائل .

ولم يخرج في هذا التبويب عما كنا رأيناه عند المتقدمين عدا اهتمامه

بالمساواة وإفرادها بفقرة جاءت استطرادا عن حديثه في القسم الأول من الإيجاز في ما قل لفظه وكثر معناه(ص١٧٩) . فتصبح بنية الباب هكذا ثلاثية وسطها المساواة، وطرفاها الإيجاز من جهة والإطناب من جهة أخرى، وإن كان جهد الإقناع بالتفسير في هذا الموطن متواضع بالقياس إلى الجهد الذي بذله عند حديثه عن القصر . وهذا التواضع متأت من أشياء عديدة، من بينها التعريف الذي اقترحه للإيجاز في أول الباب عندما ربط بين مازاد على مقدار الحاجة والهذر والخطل . فالزائد يشير بصفة مباشرة إلى المساواة . فإذا كانت العبارة ليست تزيد على مقدار الحاجة . فمعنى ذلك أن اللفظ على قدر المعنى لا يزيد عليه . وهذه مسألة مهمة لا نناقشها هنا وإنما نناقشها عندما نصل إلى الفترات المتأخرة بداية من السكاكي ؛ لنرى كيف تحولت المساواة إلى قضية نظرية ستعلن عن منعرج في المبحث بأكمله . وبما أن الفترات السابقة لم تفرد الإطناب بباب مستقل وإنما اكتفت بذكره على سبيل المقارنة بينه وبين الإيجاز في زوجين مشهورين هما الإيجاز والتقصير من جهة، والإطناب والإطالة من جهة ثانية، بحشر الطرف الثاني من كل زوج في دائرة العي، والطرف الأول من كل زوج في دائرة البلاغة . وبما أنهم تبعا لذلك لم يذكروا له أقساما مرتبة على مدونة شواهد واضحة، فإنه وهو يبنيه بناء مبتدأ سيستغل لا محالة الأفكار التي جاءت متناثرة عند سلفه، ولكنه سيضطر إلى الاجتهاد في تأكيد أهميته مما سيؤدي به إلى التصريح في شانه بآراء نعتقد أنها مهمة في ذاتها، ومهمة في ما ستؤول إليه عند غيره من البلاغيين المتأخرين . ومن أبرز تلك الأفكار بناء على قانون المناسبة الذي ذكرناه، هو إقراره بأن كلام الفصحاء لا يمكن أن يقوم على الخلاص . بمعنى أنه لا يمكن أن ينبني على الإيجاز لوحده أو على الإطناب لوحده . وقد وجد في اللغة مصطلحا به عبر عن وضع المخاطبات بصفة عامة وهو مصطلح «الشوب»،

يقول : «وكلام الفصحاء إنما هو شوب الإيجاز بالإطناب والفصيح العالي بما دون ذلك من القصد المتوسط ليستدل بالقصد على العالي وليخرج السامع من شيء إلى شيء فيزداد نشاطه وتتوفر رغبته» (ص١٩٣) .

وهذا الموقف في عمومه مهم يدل على وعي بأن الخطاب بنية معقدة تأتي من مآت مختلفة ، وأن حقائق الإيجاز اللغوي تختلف عن الأبواب التي ينبني عليها التنظير(١) .

فليست دراسة الإيجاز على حده والإطناب على حده إلا مظهرا من مظاهر الارتباط بين الظواهر اللغوية بقصد السيطرة عليها . ولئن كنا نرى رأي الكاتب في ما ذهب إليه من مفهوم الشوب ، لكننا نختلف معه في الأسباب التي من أجلها تجمع الخاطبات بين هذه الأساليب جميعها على ما بينها من تقابل . فلسنا واثقين من أن المتكلم عندما يكون بصدد إنجاز كلامه ، يتقصد أن يكون المتوسط منه دليلا على عالي الطبقة ، وإنما هي كما قال العسكري نفسه أوضاع يتشربها المتكلم عند اكتسابه للنصوص اللغوية ، ويأتي بها على مقتضى الأحوال المكتنفة لخطابه . والأكيد أن هذه الفكرة وقعت للعسكري من دراسات إعجاز القرآن السابقة ، وخاصة دراسات الخطابي التي صنف فيها الأساليب تصنيفا ثلاثيا ، خروجا من المأزق الذي زج بعلماء الإعجاز فيه قولهم بإعجاز القرآن على التساوي . ثم إننا وإن كنا نقول بدور السامع في بناء الخطاب ، بحيث يضع المتكلم كلامه على مقتضاه وهو معنى من معاني مقتضى الحال ، كما سنرى ، ذلك عند البلاغيين المتأخرين . فإننا لا نميل إلى اعتبار الإطناب في الخطاب ذا وظيفة بيداغوجية تسهر على تواصله ؛ لأنها لا تحمل السامع

---

(٣٥) انظر : Meyer(M), Histoire de la rhétorique des grecs a nos jours; Librairie Générale francaise, Paris 1999.P.P317.325.

أكثر مما يطيق ، وإنما يكون الأمر على ما هو عليه في الكلام أو الخطاب بأسباب كثيرة السامع طرف من أطرافها . ولكن رغم ذلك ننوه بهذه الفكرة لأنها تسلمنا إلى فكرة أخرى لعلها أهم وأبعد في تقدير الدواعي التي تدعو المتكلم إلى أن يطيل أو يوجز . وهذه الفكرة الثانية هي التي بتمسكها بالمواضع والمناسبة ، وباعتبارها الأسلوب المتوخى مشروطا بغرض القول فكرة أساسية ، بموجبها تسقط ثنائية الإيجاز والإطناب ، ويتراجع الفرق بينهما لأن الأسلوب يصبح ملابسا لموضوعه وبالتالي يصبح وجوده أو بروزه ضروريا . يقول : «ووجدنا الناس إذا خطبوا في الصلح بين العشائر أطالوا ، وإذا أنشدوا الشعر بين السماطين في مديح الملوك أطنبوا ، والإطالة والإطناب في هذه المواضع إيجاز»(ص١٩٢) .

هكذا إذن نصل في خاتمة هذا التحليل إلى إقصاء هذه الثنائية وتصبح ثنائية لا معنى لها ، وإنما هي ثنائية تتحدد طبيعتها بالموضع الذي استدعاها .

ج- تناول عبد القاهر الجرجاني للمسألة:

كانت مرحلة العسكري بالنسبة إلينا مرحلة ضرورية في هذا البحث لما في طريقة تناوله من اهتمام بالحدود والتصنيف والإكثار من الشواهد المقربة للمسألة من وجوهها المختلفة . وانتظام المعلومات المختلفة الواردة في المؤلفات السابقة عليه كان السبب الرئيسي وراء اهتمامنا به ، واعتباره في عملنا مرحلة لا يمكن السكوت عنها . وقد حاولنا في تحليلنا لمادة مؤلفه أن نبين ما احتفظ به من معلومات وما سكت عنه . وأوصلنا التحليل والتأويل لجهده إلى استصفاء سمات ستكون حاسمة في توجيه البحث البلاغي عامة والبحث في هذه المسألة على وجه الخصوص في القرن الرابع . وأهم تلك السمات ، إضافة إلى التنظيم والتبويب ، هو زهده في

جهد التفسير والتأويل الذي رأيناه عند سلفه ولا سيما الرماني .

ولذلك لم نر حاجة إلى الإكثار من الحديث عن المؤلفات الشبيهة بمؤلفه ، والتي صارت على إثره تعدد الوجوه والأبواب ، وتكمل منظومة الشواهد التي جرت عند سلفه ، ولذلك رأينا أن ننتقل منه مباشرة إلى عبد القاهر الجرجاني لما له من مكانة خاصة في تاريخ البلاغة بشقيها : الوقوف على أسرارها وأسرار ما توفر اللغة بخواص التراكيب وطرق البيان وأنواع المحسنات لمستعملها ، ليكون الخطاب على هيئة يتحقق بها الإبلاغ بكيفية تضيف إلى المعنى الأصلي معنى زائدا ما كان ليوجد لو ارتبط مستعملو اللغة بأصل التركيب . وعن البحث عن الدلائل المختلفة التي بها يمكن الحسم في مسألة إعجاز القرآن بطريقة تندس في أعطاف اللغة وفي طرائق إجرائها ، حتى تبلغ من البيان مراتب تخرجها من الممكن إلى المعجز .

فاختيارنا له هو استجابة لإجماع نصادفه عند الدارسين ، لأن مؤلفاته ، ولا سيما الكتابين المذكورين ، تمثل انعطافا مهما في تاريخ النظرية اللغوية والبلاغية . ومن أبرز ما اشتهر به تطويره لمقولة النظم التي وجدها علماء الإعجاز قبله وتحويلها إلى منوال تفسيري يعتبر من أهم ما وصل إليه الفكر اللغوي عند العرب في القرن الخامس ، وربما في المرحلة الكلاسيكية جميعها .

وأول ما نشير إليه أن الرجل لم يخصص لهذه المسألة بابا على غرار ما فعل مثلا بالنسبة إلى بعض الأدوات والحروف أو بعض الصور البيانية كالتشبيه بأنواعه والاستعارة . وإنما نجد حديثا في مسائل مختلفة اعتاد البلاغيون قبله أن يصنفوها في باب الإيجاز .

نشير إلى بعضها أولا ثم نحاول أن ندرس مضمونها ثانيا .

ففي «دلائل الإعجاز» مثلا حديث مطول عن الحذف يبدأ من

الصفحة الثالثة بعد المائة إلى الواحدة والعشرين بعد المائة (رضوان وفائز الداية ، الطبعة الأولى ١٩٨٣) . ونجد أيضا حديثا عن مسائل القصر بإنما وبأساليب أخرى (ص ص ، ٢٣٠-٢٤٥) . كما نجد في أسرار البلاغة حديثا مهما عن الحذف والزيادة ، فهل هما من المجاز أم لا (طبعة المنار ص٢٦٢ وما بعدها) . وما عدا ذلك فإشارات هنا وهناك مبثوثة في غضون الفصول التي لها بقضية الإيجاز علاقة مباشرة أو غير مباشرة .

ومن أبرز ما ورد عنده في هذه المسألة فكرة مهمة تنسجم تمام الانسجام مع تصوره الذي عارض به البلاغيين قبله ، في إرجاعهم البلاغة والفصاحة إلى اللفظ بينما هي في نسقه تعود إلى المعنى . ويلح إلحاحا واضحا على أن الوقوف عند اللفظ وهم وقع فيه من لم يتثبت في تدبير الأمور ولم يتعمق في درسها ، وتنبني هذه الفكرة عنده على فروع عدة أولها ما قد يوهم به التعريف السائر الذي يذهب فيه أصحابه إلى أن الإيجاز تقليل في اللفظ وتكثير في المعنى ، حتى ذهب في ظن الكثيرين أن المسألة لا تعدو أن تكون كمية ، وأنه في مقدور المتكلم أن ينقص من اللفظ ويزيد فيه إذا أراد أن يشير إلى المعنى الذي جعل ذلك اللفظ ليدل عليه .

ومن نتائج هذه الطريقة في النظر إرجاع المسألة إلى اللفظ المفرد دون غيره .

وسيرد الجرجاني على هذه الطريقة في الاعتبار والتقدير بشيء غير قليل من العنف ، واصفا هذا النهج بأنه «المحال المضحك» ، إذ لا معنى في نظره لتقليل اللفظ إن لم تجعله وصفا له من أجل معناه لأنك بذلك تبطل معنى الإيجاز دفعة ، إذ لا سبيل إلى تكثير المعنى أو تقليله في مستوى بنية اللفظ والأصوات التي تكونه[1] .

---

(١) انظر الجرجاني : **دلائل الإعجاز** ، ص ٤٣ .

ومن أكثر حججه إقناعا في هذا المضمار اتكاؤه على رأي كان استعمله في مواطن عديدة من كتابه ، ومفاده أن المتكلم مهما كانت قدرته لا يمكنه أن يغير من المواضعات ، ولا أن يتصرف في المعاني المودعة في الألفاظ كما نطقت بذلك إرادة واضع اللغة .

فليست لأي متكلم قدرة على تغيير المواضعة . فالمواضعة قانون ملزم لكل مستعملي اللغة ، وهو إلى ذلك أمر لا يمكن أن نتبين منه استطاعة وقدرة أو عجزا ونقصا في الآلة . وإذا كان المتكلم لا يزيد إلى المعنى ولا ينقص منه ، بحكم هذا الإلزام المنجر عن المواضعة ، أصبح قولنا «كثرة المعنى مع قلة اللفظ» هزءا لا معنى له[1] .

فمن أين إذن يأتي التكثير في المعنى ؟

يلتفت الجرجاني هنا إلى«منوال» تفسيري كان استعمله في تفسير وجوه البيان في دلالتها على المعنى الكثير ، وهو ماسماه معنى المعنى . أي أن المسألة لا تعدو أن تكون ضربا من الاستدلال يستطيع بموجبه القارئ أن يولد المعاني في الخطاب ، من تحويل المعاني الأول إلى دال جديد يحيلك بدوره على معنى ثان ، وهذا التوالد والتكاثر الآتي من القدرة على الاستدلال واستخراج طبقات المعنى بالتدرج ، بتحويل الأول إلى مجاز إلى الثاني والثاني إلى الثالث هو المعنى المقصود من قولهم : «كثرة المعنى مع قلة اللفظ» .

فلا علاقة للمسألة إذن بالكم وإنما علاقتها بقدرة منشئ الخطاب على بناء خطابه بكيفية تسمح للمتلقي بأن ينتج منه دلالات كثيرة ، بناء على الصورة أو الصيغة اللغوية المثبتة التي لا تتحول . ويكون استخراج هذه المعاني مناسبا لقدرة القارئ أو السامع على الانتقال من الصيغة المثبتة

(١) الجرجاني : المصدر نفسه ص٤٤ .

الجارية إلى المعاني المضمرة المختفية وراءها ، التي نهتدي إليها لا محالة بعلامات لغوية موجودة في ذلك المثبت .

وهذا أمر على غاية من الأهمية ، لأنه يؤكد القدرة الإجرائية لهذا المنوال الذي اشتهر لدى الدارسين أنه يقتصر فيه على أمر البيان أو وجوه البيان . وإذا بنا هنا نرى أن الجرجاني يوسع منه ليضم الإيجاز باعتباره وجها من الوجوه المهمة في اللغة ، التي يكون فيها أحيانا التناسب عكسيا بين اللفظ والمعنى المستل منه (انظر : شكري المبخوت ، الاستدلال البلاغي ، تونس ٢٠٠٦) . وقد حاول فيه رصد هذا المنوال وتساءل عما إذا كانت قدرته التفسيرية مقصورة على باب البيان ، أم أن له قدرة تتجاوز ذلك ليصبح قادرا على تفسير أغلب الظواهر اللغوية الموجودة في الخطاب .

يجمع الجرجاني كل هذه المعاني التي أشرنا إليها في نص مهم نرى ضرورة إثباته على طوله . يقول : «وإذ قد عرفت ما لزمهم في الاستعارة والمجاز فالذي يلزمهم في الإيجاز أعجب ، وذلك أنهم يلزمهم إن كان اللفظ فصيحا لأمر يرجع إليه نفسه دون معناه ، أن يكون كذلك موجزا لأمر يرجع إلى نفسه . وذلك من المحال الذي يضحك منه لأنه لا معنى للإيجاز إلا أن تدل بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى . وإذا لم تجعله وصفا للفظ من أجل معناه أبطلت معناه ، أعني أبطلت معنى الإيجاز . ثم إن ههنا معنى شريفا قد كان ينبغي أن نكون قد ذكرناه في أثناء ما ذكرناه من كلامنا ، وهو أن العاقل إذا نظر علم ضرورة أنه لا سبيل له إلى أن يكثر معاني الألفاظ أو يقللها لأن المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغير على الجملة عما أراده واضع اللغة ، وإذا ثبت ذلك ظهر منه أنه لا معنى لقولنا كثرة المعنى مع قلة اللفظ . غير أن المتكلم يتوسل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير» (الجرجاني ، الدلائل ، ط . المنار ، ص ص٢٥٦-٢٥٧) .

ويتأكد انطلاقا من هذا النص أن الإيجاز مذهب في القول قد تخلص مع صاحب الدلائل من أبعاده الكمية التي كانت رائجة في مؤلفات البلاغيين قبله ، وأن ما فيه من تقابل بين اللفظ والمعنى لا يأتي من مقايسة بينه وبين غيره من طرق التعبير عن الشيء الواحد ، وإنما من قدرة اللغة عندما تنتظمها العلاقات في الخطاب أو في السياق على استحضار عدد من المعاني تحصل للسامع أو للقارئ بضرب من الجهد الذهني ، والتأويل القائم على آليات الاستنتاج أو الاستقراء أو غيرها من الوسائل التي تكون مجازا إلى المضمر الخفي ، الذي إن أردنا قوله في تفاصيله احتجنا إلى أبنية لغوية عديدة ، حتى لكأن البنية لما فيها بالإيجاز من طاقة الجذب والاستدعاء تجمع في داخلها بنى عديدة لا يمكن أن تظهر إلا بظهور المعاني المضمرة ، التي يقع استخراجها بالاستدلال وحمل الغائب على الشاهد .

على هذا النحو ندرك التحولات التي تقع في التفكير البلاغي ، وهي تحولات لا يقف عليها من يقتصر على الجمل والعموميات ، وإنما تسلم نفسها لمن درس هذا التفكير في جزئياته وفي الأبواب المكونة للمنظومة البلاغية بابا بابا وقضية قضية . فلقد كان البلاغيون قبل الجرجاني ، رغم جهودهم المهمة التي أثبتنا مراحلها الحاسمة ، مترددين في باب الإيجاز بين الاعتبار الكمي والاعتبار المعنوي الاستدلالي . ولم يتمكنوا من الحسم في ذلك بصورة قاطعة ، بما في ذلك جهود الرماني المهمة ومساهمته التي اعتبرناها النص المؤسس لمبحث الإيجاز في البلاغة العربية .

وإذا بالجرجاني وبصفة نعتناها بالعرضية ، يفض الإشكال فضا نظريا ويحسم التردد بالقطع بأنه لا علاقة بين بلاغة الإيجاز وكم اللفظ ، وإنما المسألة عنده ترتبط ارتباطا مباشرا بالقدرة على بناء نص مكثف . فيه وجوه من المعاني كثيرة يصل إليها القارئ بوجوه الاستدلال والتأويل . وهي وجوه تتنزل

منازل مختلفة يرتهن وجودها بما للقارئ من قدرات على التوليد والاشتقاق . ولمن أبرز ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد انتباهه بصريح عبارته في النص السابق إلى أن المنوال الذي ظن الدارسون أنه مقتصر إجرائيا على وجوه البيان ، هذا المنوال يمكن أن يطرد فيشمل وجوها أخرى وأبوابا من البلاغات تقوم على كثرة المعنى ، وعلى ضرورة التأويل طريقا إليها .

فمعنى المعنى ، وهو من أبرز المناويل التي انقدحت في ذهنه وطارت شهرتها ، ولعله كان السبب في شهرته أيضا ، تتجاوز قدرته الإجرائية الحيز الذي ورد فيه في مؤلفاته إلى أحواز أخرى جاءت مبثوثة مبعثرة في ما ألف كمبحث الإيجاز هذا ، حيث نراه يحمله بصريح العبارة على هذا المنوال . بل إن في عبارته ما يدل على أنه حفي به فيه أكثر من حفاوته به في باب البيان .

ومدلول هذا أن معنى المعنى يمكن أن نجربه على كل وجه أو باب لا يتحصل فيه المعنى من اللفظ الماثل ، وإنما يتحصل بأن تتحول درجات الدلالة إلى دلائل تسلم الواحدة منها إلى الأخرى بشيء من التعاقب والتسلسل . وفي ما وجدناه هنا متعلقا بالمجاز هو صورة من صور الإجابة عن إجرائية المنوال واطراده ، كما طرحت ذلك بعض الدراسات البلاغية الحديثة .(١)

د - تناول ابن الأثير للمسألة :

ننتقل في دراسة هذه المسألة بعد الجرجاني مباشرة إلى السكاكي ولا سيما إلى الشروح الكثيرة المختلفة التي أنجزت انطلاقا من تلخيص القزويني له .

وانتقالنا هذا بسبب قلة الإضافة التي وجدناها عند البلاغيين والنقاد

---

(١) انظر الهامش عدد ٥ من هذا العمل .

الذين جاءوا في وقت متأخر ، والذين واصلوا السنة النقدية في تناول قضايا البلاغة ، إلا ما لاحظناه عند ضياء الدين بن الأثير في المثل السائر من طريقة في تناول المبحث فيها أحيانا من الطرافة على قدر ما فيها من الغرابة . فمجيئه متأخرا مكنه من أن يخصص للإيجاز من كتابه «المثل السائر»[1] بابا مطولا مفصلا من القسم الثاني منه ، وفي هذا الباب بسط للموضوع وتوسع في ضرب الأمثلة وتنويعها ، يذكرنا بما كنا أشرنا إليه عند صاحب الصناعتين أبي هلال العسكري ، وإن كان الفرق في الاستشهاد واضحا ، ذلك أن ابن الأثير لم يكتف بآي القرآن المفردة وبأبيات الشعر المعدودة ضمن شواهد البلاغة ، وإنما اعتمد لبيان المسائل التي يروم تبيينها إيراد الفقر ، ومنها ما هو مطول بعضها منسوب وبعضها الآخر مصنوع .

وهذا التبسط في العرض لا يخلو من فائدة ، وإن كان لا يتطلب ممن استفاد من التأليف البلاغي قرنين ونصف تقريبا جهدا كبيرا .

ولما يلفت الانتباه في هذا المؤلف خروج صاحبه على ما جرت به عادتهم عن المسطر المألوف بحثا عن الطرافة والتفرد ، مما قد يؤدي أحيانا إلى نتائج تدعو إلى كثير من الحيرة ومن الاستغراب ، لأنها لا توافق في الظاهر ما عهدنا عند سلفه في المبحث . ثم إنها إلى ذلك لا تكون في ما بدا لنا نظاما متماسكا مستقلا . فقوله مثلا في تعريف الإيجاز : «هو دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه» (ابن الأثير ، المثل السائر ، ص٢٦٥) حد صالح لعموم الكلام ، ذلك أن المفروض في كل متكلم أن يطابق لفظه معناه ، أي أن لا تزيد عبارته على ما يريد التعبير عنه . ولا دخل للبلاغة هنا لأن المسألة تتعلق بقدرة المتكلم على إيجاز اللغة طبق

---

(١) انظر ابن الأثير (ضياء الدين) : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تح . أحمد الحوفي وبدوي طبانه ، مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

حاجات التعبير التي يشعر بها والمقاصد التي يريد أن يحققها من ذلك التعبير . إذن في هذا التعريف ضرب من التناقض الظاهر بين عنوان الباب الذي يشير بالمعنى اللغوي للكلمة وبقرنين أو ما يزيد على القرنين من الممارسة النظرية ، يشير إلى اختزال واختصار ووقوع دون مستوى معين في ما تتطلبه العبارة عن المعنى .

ولا نفهم السبب الذي حمله على تبني هذا الحد ، وبقية الباب كما سنشير إلى ذلك لا تعيننا على تبين ذلك .

فأنت مثلا إن نظرت إلى تعريفه التطويل وقد حمله في الأول على حد الإيجاز فقال : «والتطويل هو ضد ذلك» (ابن الأثير ، المثل السائر ، ص٢٦٥) ، ثم أضاف فقال وهو : «أن يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه» (ابن الأثير ، المثل السائر ، ص٢٦٤) . فهذان التعريفان يؤكدان الغرابة التي أشرنا إليها ، ويفسران معنى المقدار الموجود في حد الإيجاز . فأن تكون الألفاظ على قدر المعنى لا تزيد ولا تنقص هو مطلب كل كلام ، أو إن شئنا مطلب كل كلام بليغ لا تزيد بلاغة صاحبه على تحقيق المطابقة بين اللفظ والمعنى ، وأن تكون الألفاظ على أقدار المعاني . وهي المرتبة التي نتخذها مقياسا لما قد يقع دونها أو يزيد عليها ، ولا يمكن أن تسمى هذه المرتبة بالإيجاز ، لا سيما وقد سماها غيره من البلاغيين المساواة كما سنرى ذلك بصفة جلية في شروح التلخيص ، واتخذوا منها حدا وسطا بين طرفين هما الإيجاز من جهة والإطناب والتطويل من جهة أخرى .

ومما يؤكد أن ابن الأثير لا يبني نسقا خاصا به انطلاقا من التعريف المذكور ، وإلا لكان ذلك من دلائل براعته أنه عاد إلى ما كان ذكره سلفه من البلاغيين عند ذكر أقسام الباب وأنواعه . فقد ذكر في القسم الأول منه نوعه الأول وهو الإيجاز بالحذف ونصه في هذا المضمار دون نص الرماني ، من ذلك مثلا أنه اكتفى في تبرير هذا الحذف بدلالة فحوى

الكلام على المحذوف ، أي باعتماد سياق القول وبنيته الداخلية عندما يحمل بعضه على بعض . وسكت عن دلالة الحال التي ألح عليها الرماني ، وهي كما حاولنا أن نبين عند حديثنا عنه دلالة هامة . بقي أن نذكر ، وهذا وجه من وجوه الاتساق بين ما جاء في هذا الحد وما جاء هنا ، أنه حصر هذا القسم الأول في ما يكون فيه المعنى زائدا على اللفظ ، يقول : «ولا يكون إلا في ما زاد معناه على لفظه» (ابن الأثير ، المثل السائر ، ص٢٧٥) . وهذه طريقة في الاعتبار لا تخلو أيضا من غرابة لأن هذا الضرب من الحذف يسعى به المتكلم إلى تخفيف البنية اللغوية المنجزة من العناصر اللغوية التي يمكن الاستغناء عنها ، ولا يغير ذلك من المعنى شيئا . فإذا كان المعنى هو الزائد على اللفظ . فهل نحذف من المعنى أو من اللفظ؟ثم كيف يمكن أن نحذف من المعنى؟ وحتى إن تصورنا أنه بالإمكان فعل ذلك ، فهل من البلاغة تقليل المعاني لتكون على مقاس الألفاظ؟

فالحذف في هذا القسم هو لا شك حذف يتناول الكم لا يتناول الكيف ، هو حذف يمكن الإشارة إليه ويمكن تكميله بالعناصر المثبتة في السياق التي تهدينا إلى البنية النظرية النموذجية .

أما القسم الثاني عنده فقد فرعه فرعين سمى أولهما تسمية لا تخلو من غرابة ، وهو عنده «ما ساوى لفظه معناه» (ابن الأثير ، ص٢٧٥) . وسماه التقدير وهذه التسمية لا تخلو من الالتباس ؛ لأنها قد تكون بمعنى ضبط القدر أي من قدّر ، والأغلب على الظن أنه يذهب إلى هذا المعنى محاكاة لما كان جاريا في كتب أسلافه ، عندما اعتبروا أن مقياسا من مقاييس البلاغة المحققة لقانون من قوانين الخطاب ، وهو قانون مراعاة مقتضى الحال ، أن تكون الألفاظ على أقدار المعاني .

ولكن للتقدير معنى آخر نجده في كتب اللغة وجرى في لغة سيبويه بكثرة ، ويدل اللغويون بذلك على العملية التي يقوم بها قارئ النص عندما

ينتقل من شكل ظاهر أو بنية ظاهرة إلى بنية مضمرة هي في العادة البنية النظرية لقياس ما يكون طرأ بين البنيتين من اختلاف .

فكيف يكون التقدير في حال المساواة؟ والمساواة تعني المطابقة ، والمطابقة هي انعدام المسافة . فلا مجال إذن للانتقال من صيغة إلى صيغة . ويبدو لنا أن ابن الأثير أثبت هنا هذا القسم الأول انسجاما مع الحد الذي كنا تحدثنا عنه ، وهو انسجام شكلي لم يترتب عنه شيء ذو بال في مستوى التصور .

ثم انتقل بعد ذلك إلى القسم الثاني وسماه القصر ، وقد كان الرماني أطلق على هذا القسم التسمية نفسها دون أن يجري في تفريعه مجرى ابن الاثير . ويعود إلى السنن البلاغية السابقة ، فيشير كما أشاروا إلى دقة هذا القسم الثاني وصعوبة الاهتداء إلى المحجوب فيه ، لأنه يقوم على الاستدلال بالانتقال من شيء معلوم إلى شيء مجهول ، وذلك يحوج إلى «فضل تأمل وطول فكرة لخفاء ما يستدل عليه» (ابن الأثير ، المثل السائر ، ص . ٢٧٦) .

ولعل طرافة ابن الأثير الوحيدة في هذا الباب هي في النقاش الذي جاء بعد تعريفه هذا القسم ، والذي تصور فيه بعثا للجدل والاحتجاج اعتراضات يقوم بها مخاطب مفترض تنتهي إلى نفي أن يزيد المعنى على اللفظ ، وبناه قصدا بناء فيه كثير من التمحل والسفسطة والتشقيق .

ويجرد نفسه بعد ذلك للرد على هذا الزعم بطريقة نقدر أن فيها جوانب طريفة وإن لم تكن جديدة كل الجدة ، مثبتا إمكانية أن يزيد المعنى على اللفظ ، مؤكدا أن في قدرة اللفظ أن يدل غائبا ومضمرا .

فاللفظ كما يدل بحضوره يمكنه أن يدل بالغياب والإضمار ؛ لأن اللفظ في هذه الحال ليس مفردا وإنما هو منخرط في سياق وقائم في خطاب تترافد فيه المكونات ويدل بعضها على بعض . يقول : «هذا لا ينقض ما ذهبت إليه من زيادة المعنى على اللّفظ ؛ لأن المعنى الزائد ظاهر

واللفظ الدال عليه مضمر ، وإذا كان مضمرا فلا ينطق به وإذا لم ينطق به فكأنه لم يكن ، وحينئذ يبقى المعنى موجودا واللفظ الدال عليه غير موجود ، وكذلك كل ما يعلم من المعاني بمفهوم الخطاب» (ابن الأثير ، المثل السائر ، ص . ٢٧٧) .

وإمعانا في هذا الاتجاه تبسط في عرض الكيفيات التي تدل بها اللغة ، وهو تبسط نشير إليه لما فيه من طرافة أحيانا لا سيما في ذلك الوقت . وقد استنفر دفاعا عن رأيه مفاهيم تدور كلها في فلك الصمت ، حتى تحول الموطن الذي جاءت فيه إلى فضاء يرسم فيه صاحبه لبلاغة الصمت بعض قواعدها . فقد أنهى هذا التبسط برأي نعتقد أنه هام ، رغم أننا رأينا مثله عند غيره من البلاغيين ، لا سيما عبد القاهر الجرجاني ، يقول : «وأما الإيجاز بالحذف فإنه عجيب الأمر شبيه بالسحر وذلك أنه أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت من الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين .» (ابن الأثير ، المثل السائر ، ص٢٧٩) .

هـ- السكاكي وشروح التلخيص :

لمفتاح العلوم للسكاكي في تاريخ البلاغة العربية منزلة مخصوصة . فلقد انتهت إليه جهود البلاغيين قبله في هذا الباب ، ولاسيما جهود عبد القاهر الجرجاني الذي يبدو التأثر به في الكتاب واضحا[1] . ثم إنه كان منطلقا لحركة في الاختصار والشرح امتدت فترة طويلة تجاوزت ستة قرون ، خاض فيها الشراح في أغلب القضايا التي طرحها ، وحاولوا البلوغ بتلك

---

(١) انظر على سبيل المثال تنويهه به : **مفتاح العلوم** ، ضبط نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، ط . ٢ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص . ٣٧١ .

القضايا إلى أبعد حد ممكن من التحليل والشرح مكنتهم أحيانا ، وهم يشرحون ويناقشون من طرح مسائل في غاية الدقة والعسر ، لأنهم كانوا في تلك الشروح يمزجون بين معارف مختلفة حصل لهم ، بعضها من علوم اللغة وكثير منها من علم الكلام والفلسفة والأصول .

ثم إنه لا يحتل مكانة متميزة لهذا السبب فحسب ، وإنما من جهده الواضح في التنسيق بين شتات الآراء التي تضمنتها مدونة البلاغة قبله ، والسعي إلى تدبر وجوه انتظامها حتى تستوي نسقا مترابط الأجزاء يستجيب لتصوره في بناء ما سماه «علم الأدب» بأقسامه المختلفة : «الصرف والنحو والمعاني والبيان والاستدلال» .

ولئن لم يكن من هدفنا هنا الحديث المفصل عن أهمية هذا المشروع[١] ، وعن كفايته التفسيرية وقيمته النظرية ، فإننا قبل أن نأخذ في درس موضوعنا في كتابه وفي الشروح ، نريد أن نشير بسرعة إلى أن هذه المكانة وقع غبن قيمتها باستسهال بعض الدارسين الحكم عليها بأنها تقنين مجحف لقضايا البلاغة أصابها بكثير من التوعر والإجحاف في التجريد[٢] .

ولذلك نعتقد ، بعد أن غيرت الدراسات الحديثة في اللغة والبلاغة من كثير آرائنا وزوايا النظر التي نتعامل من خلالها مع الموضوع ، نرى أنه لا بد من تجاوز هذه الأحكام المبنية على تصور للبلاغة قائم على أنها أداة دراسة القول الجميل المؤثر ، وأنها بذلك لا تحتاج إلى أن توضع فيها المناويل

---

(١) من الأبحاث التي حاولت التصدي لهذا المشروع في جملته أطروحة بعنوان : **انتظام التصورات اللسانية عند السكاكي** ، ناقشها الباحث مهدي بن صوف بكلية الآداب والفنون والإنسانيات ، جامعة منوبة ، ٢٠٠٦ .

(٢) انظر في ذلك : مطلوب (أحمد) : **البلاغة عند السكاكي** ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٤ .

والأنساق ، وأن يقع الاهتمام بهذا المشروع المهم حتى نتبين الخلفية النظرية التي تسيره وجعلت صاحبه يجمع ، في مؤلف اشتهر بانتمائه إلى البلاغة ، علوم اللغة كلها أو يكاد .

أما في ما يخص القضية التي نهتم بها فإن مساهمته تعتبر مساهمة مهمة لأسباب كثيرة ، أهمها انتباهه إلى أن الحديث عن الإيجاز والإطناب لا يمكن أن يتم في موضوعهما منقطعين عن سند به نقيس مسألة التكميم هذه الواضحة في البابين ، ويبدو ذلك واضحا من مطلع حديثه عنهما ، فيما سيحتل في التلاخيص والشروح الباب الثاني . يقول : «أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي ، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني في ما بينهم ، ولا بد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه ، ولنسمه متعارف الأوساط ، وأنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم» (القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تح . عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ١٩٩٦ ، ص٢٠٩) .

ولهذه الفقرة أهمية بالغة في تاريخ هذا الباب عنده وعند من سيأتي بعده ذلك ؛ لأن الشراح سيبنون عليها الباب كله تقريبا مع ما وجدوا فيها من ضروب التعليق والاستدراك والإضافة . ولا بد من أن نشير إلى أهم ما ورد فيها لأن ذلك يكشف لنا عن حقيقة مساهمته ويعيننا على فهم توجهه النظري الذي عابه عليه بعض الدارسين بشيء غير قليل من الغفلة .

وأول ما نشير إليه صياغته لقضية النسبية صياغة نظرية واضحة . وقد تبدو لنا الأمور اليوم هينة بسيطة ، لكنها في ذلك الوقت ، الذي كان فيه السكاكي يؤلف كتابه ، كان الانتباه إليها وصياغتها على هذا النحو أمرا ليس متيسرا كل التيسر . ولا يعني كلامنا هذا أن سلفه لم يكونوا في هذا الباب يقيسون ما فيه إيجاز أو ما فيه إطناب على صور

يعتبرونها خلوا منهما ولكنهم كانوا يمارسون ذلك بصفة عملية دون أن يصاغ عندهم في الحد والتعريف ، وأن تصبح الأمور مثبتة في الحد . فهو من وجهة نظرنا نقلة مهمة إن لم نقل نقلة نوعية في دراسة هذا الباب وهذه المسألة . ولا يتسنى الانتباه ربما إلى هذا الأمر بهذه الكيفية المجردة إلا لفكر له معرفة بعلم العدد ولا سيما بعلم الكسور .

فمسألة النسبة هي مقايسة رياضية بين طرفين ينتظمان في بسط ومقام . يكون المقام فيهما المقيس عليه ويكون البسط جزءا من ذلك المقام أصغر منه في حال الإيجاز وأكبر في حال الإطناب . وتدل هذه الصياغة أيضا على انتباهه الواضح إلى أن مثل هذه المسائل لا يمكن درسها مستقلة بذاتها ، تستقل بحقيقتها عن كل شيء حولها ، وإنما هي مسألة تستمد حقيقة وجودها من حملها على شيء آخر .

فالحديث فيها حديث تتحكم فيه العلاقة القائمة بين الشيئين لا حقيقة الشيء في ذاته .

هذا في مجال العدد والكسور ، أما إذا انتقلنا إلى مسألة اللغة ؛ فالأمر يصبح أعقد وأدعى إلى التفكير وأعسر على الضبط . لأننا إن كنا في الأعداد نستطيع أن نتبين بسهولة نسبة البسط إلى المقام ، وهي نسبة عددية لا اختلاف فيها ، فإن التعبير عن المعنى قد يتم عند المتكلمين المختلفين بطرق شتى ؛ لأن المقايسة بين المعاني والمباني ليست أمرا يتحقق بالكيفية نفسها .

فالعملية اللغوية أبعد تعقيدا من العملية الرياضية أو العددية ، لأن عمادها أطراف كثيرة ، هي المتكلم والمخاطب والقصد والسياق الذي يساق فيه القول ، مما يجعل مسألة المقيس عليه قضية معقدة لا يضبطها قانون ، ولذلك رأى السكاكي أن البناء لا يكون إلا على شيء عرفي ؛ أي شيء ليس مضبوطا بقانون وإنما تكرسه العادة والاستعمال . وهذا أيضا من

النقاط اللافتة في هذا التعريف ، التي تدل على إحساسه بصعوبة الاهتداء إلى هذا المقيس عليه اهتداء يقع على التحقيق والتعيين . وهذه أول صعوبة تعترض النسبة والعلاقة ؛ لأنه لا يكفي أن تنتبه إلى النسبة ، ولكن لا بد من أن تحدد المرجع الذي تحمل عليه الظاهرتين ، أي الإيجاز والإطناب . وهو هنا يشعر بالصعوبة ، ويعبر عنها . ولذلك رأى أن الأمر في اللغة لا يمكن أن يكون إلا بضرب من البناء على العادة والعرف . ويتدخل في الحد هنا شيء يتصل بالمتكلمين وبأوضاعهم الاجتماعية والمعرفية ، وبالحاجات التي يسخرون لها استعمالاتهم اللغوية . فهو يرى المستعملين ثلاثة أقسام على الأقل ، حسب ما ورد في هذا الحد : قسم وسط يجري اللغة لمجرد تأدية ما يحتاجه من المعاني وسده من الحاجات ، وقسم يقع دون ذلك لعجزه عن تأدية المعنى ، فلا يستطيع بالعملية اللغوية أن يؤدي شيئا وتقصر أداته عن مراده ، وقسم ثالث في قدرته أن يأتي ما يأتيه القسم الأول ، ولكن في قدرته أيضا أن يزيد على ذلك .

وما دمنا في مسألة تقوم على مفهومي النقص والزيادة فمن المعقول أن يقع الالتجاء إلى مرتبة بينهما لا تزيد ولا تنقص ، وهذه المرتبة عنده هي كلام الأوساط الذين يحاولون باللغة التواصل مع غيرهم وينفذون بها حاجاتهم ، ويستعينون على قضائها وليس لهم من قصد وراء ذلك . فهؤلاء يمكن اتخاذ منجزهم اللغوي مقياسا نقيس عليه بقية الأقوال . ومن المناطق التي تدل في هذه الفقرة على وعيه النظري المتطور في تحديده لهذه الأمور ، الاعتراف الذي جاء به في قوله : «ولا بد من الاعتراف بذلك» ، ذلك أن المقياس ما لم يقع قبوله من قبل جميع المتعاملين في اللغة نفسها ، لا يمكن أن تكون له السلطة الفارقة بين الإنجازات اللغوية .

فالمقيس عليه إذن يحتاج إلى قبول وتسليم ليكون فيصلا ، وليكون حكما ، وحتى تمكن العملية من أساسها . وهذا كما سنرى شرط من

الشروط الأساسية التي وضعت في الدراسات اللغوية والأسلوبية لما يعرف بالمقياس أو المعيار(La norme)[1] . ثم يبني السكاكي المصطلح ويقدمه في شكل يختصر كل ما كان ذكر وهو قوله : «متعارف الأوساط» . ويختتم التعريف بقضية في غاية الأهمية سنحاول أن نبرز مكانتها في الدراسات الحديثة ، وهو أن هذا الوسط لا يخضع لحكم القيمة ، بمعنى أنه الإنجاز الذي يكاد يفلت من قانون التقويم ؛ لأنه لا يتقصد ذلك ولا يريد منه صاحبه إلا أن تؤدي ألفاظه معانيه بلا زيادة ولا نقصان ، وخارج كل طموح فني أو جمالي . وهو ما يشار إليه عادة بالدرجة الصفر التي يكون الغرض منها مجرد التواصل ، وتكون الوظيفة الأدبية أو الشعرية منكمشة إلى حد الغياب والانطماس .[2]

ولا يهمنا هنا أن نعقد مقارنة بين هذا الذي انتبه إليه السكاكي في القرنين السادس والسابع ، وبين المحاولات المختلفة التي وقعت من عشرينات القرن الماضي إلى اليوم في فهم العلاقة بين الوظيفة الإنشائية في اللغة ، وبين أساليب التعبير والإجرء . وإن كان ما وصل إليه السكاكي بمنطوق النص ، لا بالتأويل ، يغري بهذه المقارنة ، ويدعو إلى ضرورة أن نبين كيف أن التفكير في الظواهر اللغوية تفكيرا مجردا ، على بعد الشقة الزمنية ، واختلاف الشروط المعرفية ، من شأنه أن يوقف على طرق في النظر والاعتبار متشابهة بل متطابقة .

---

(١) انظر : Dictionnaire de linguistique , Larousse, 1973, p.342 .

(٢) انظر تفاصيل ذلك عند :

Varga (Kibédi) :Rhétorique et littérature , études de structures classiques, Didier, Paris, 1970. وانظر أيضا :

Barthes(R):Le degré zéro de l' écriture, Paris 1956.

فالعدول سواء كان في التركيب ، أوفي طرق إنتاج المعنى في النص بالمجاز وبمختلف الأساليب التي تطرد في النصوص التي تحمل مقاصد زائدة على مقاصد الإبلاغ والتواصل ، يحتاج إلى نقطة ثابتة ، وطريقة مجمع عليها نقيس على أساسها ذلك العدول ونشير إليه .[١]

فنحن في طرق أداء المعنى نعتبر قدماء ومحدثين ، أن المجاز والاستعارة والكناية وما إليها من الوجوه والأساليب معدولة عن الحقيقة ، أي عن الإجراء الذي تكون فيه الألفاظ راتبة على المعاني بالوضع والاصطلاح ، بحيث لا يحتاج المتكلم إلى أكثر من اتباع النهج المشترك بين مختلف مستعملي اللغة . كذلك يكون الشأن بالنسبة إلى التركيب ؛ لأن التركيب هو أيضا من الطرق التي بها يخرج الكلام عن أصل المعنى لتأدية معان ثوان كفيلة بتحقيق مقاصد المتكلم من كلامه[٢] . ولذلك لا بد هنا أيضا من مقياس به نجلو تلك الخصوصية ، ونحدد مدى بعدها عن أصل التركيب لندرك ما تضيفه إلى القول من خصائص المعنى .

وإذن لا بد من صورة من صوره نعتبرها محايدة ، بمعنى أنها تقف بالمعنى عند درجته الأولى بلا زيادة ولا نقصان . وهذا عين ما تشير إليه الدراسات الأسلوبية والشعرية[٣] اليوم ، خاصة تلك التي علقت فعل

---

(١) في مفهوم العدول دراسات كثيرة بلغات متعددة . انظر مثلا

Groupe "M" :Rhétorique générale, P.P41.42.

(٢) انظر في ذلك السكاكي ، المصدر المذكور ، ص ، ١٦١ .

(٣) انظر :

Guiraud(P):Essais de stylistique ، Problèmes et méthodes ، éd. Klincksieck, Paris, 1968.

Riffaterre (m):Essais de stylistique structurale, Ed. Flammarion, Paris, 1971.

النص في متقبله بمفهوم العدول أو الخروج عن جاري الكلام ومتعارف الإجراء . ولا مناص هنا من أن نشير إلى شيء نعتبره في ما قال السكاكي لفتة مهمة وفكرة رائدة ، وهي دعوته إلى ضرورة اعتراف المتكلمين باللسان نفسه بتلك المنزلة التي تتخذ مقياسا ، وإلا انصرمت الأمور وفقد الحكم المعيار الذي يمكن أن يقام عليه ويبنى . ولئن لم يتوسع السكاكي في تحليل هذه المسألة فإن إصراره على ضرورة الاعتراف ، شعورا منه بدقتها وصعوبتها ، والقضايا النظرية التي يمكن أن نثيرها ، وهو ما فعله المحدثون لأسباب يسهل فهمها . فأطنبوا في عرض المشاكل المعرفية والإجرائية التي تقف دون الاتفاق على هذا المعيار ، وهي مشاكل لصعوبتها أجبرت الدراسات الأسلوبية الحديثة على الزهد في مسألة العدول تفسيرا لفرادة النص[1] وتميزه وراحت تبحث عن طرق أخرى لا تطرح المشاكل التي تطرحها هذه .

تعامل الشراح مع الحد :

تلاخيص المفتاح وشروحه كثيرة بدأت بعد موت السكاكي بنصف قرن تقريبا[2] ، وتواصلت إلى وقت متأخر جدا ، وليس من غرضنا في هذا البحث أن نستعرضها جميعها ؛ لأن الكثير منها في هذا الباب متشابه في طريقة الطرح يكاد يعيد بعضه بعضا ، ولذلك اخترنا من الشروح نموذجين نحاول من خلالهما أن نرى ما آل إليه هذا الطرح النظري المهم ، وما هي وجوه الإضافة إن وجدت التي أضافها هؤلاء الشراح . واخترنا أن نركز

(١) انظر : Mounin (G);Clefs pour la linguistique, éd, seghers, Paris, 1971.

Ricoeur(P):La métaphore vive , Seuil, 1975.

(٢) انظر : مطلوب (أحمد) : **شروح التلخيص** .

حديثنا على شرحين هما :

- شرح سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٦ للهجرة .[١]

- وشرح المغربي المتوفى سنة ١١٢٨ للهجرة .

أما الأول فلأن صاحبه معروف بتناوله للقضايا الفلسفية والأصولية ، مما قد يمكنه من أن ينظر إلى هذا الطرح من زاوية تعمقه وتربط الصلة بينه وبين الاهتمامات الغالبة على الرجل فيزيده تدقيقا ، ويساهم في تأكيد الانتظام الذي بدا لنا مسعى السكاكي الأساسي من كتابه .[٢]

وأما الثاني فلكونه من الشروح المتأخرة جدا التي استفاد مؤلفوها من النقاش الذي دار في المسألة قرونا طويلة ، ثم لما عرف عن صاحبه أيضا من اهتمام بجزئيات العلوم الفقهية وعلوم القرآن بصفة عامة ، وشغفه ببيان مسائل الإعجاز انطلاقا من المعارف البلاغية .

وسنقتصر على ما بدا لنا في هذين الشرحين إضافة ، دون أن نشير إلى التفاسير والشواهد التي لا تزيد على توضيح ما هو في ظاهر نص السكاكي أو في متضمنه .

على أن العودة إلى الشروح بتمامها وكمالها عمل مهم لا بد من القيام به ، بعيدا عن الرأي السلبي الذي التصق في تاريخ التعليم التقليدي بمسألة الشروح والحواشي . فالرأي السائد عند عامة الناس أنها لا تضيف إلى المشروح شيئا ، بل لعلها تنقص منه بإغراقه في مسائل جزئية وتشقيقات لا تضيف شيئا .

---

(١) التفتازاني (سعد الدين) : **المطول** ، تح . عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط . ١ ، ٢٠٠١ .

(٢) المغربي (ابن يعقوب) : **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح** ، ضمن شروح التلخيص ، بيروت ، دار السرور .

ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه في مساهمة التفتازاني في هذا الباب رده على اعتراض القزويني صاحب التلخيص المشهور على السكاكي في المفتاح . فبعد أن أورد القزويني ، تعريف السكاكي الذي تبسطنا في تفسيره ، أتى بحديث السكاكي عن الاختصار بانيا الفرق بينهما على المقياس الذي به ننتهي إلى أن في القول إيجازا أو اختصارا .[1]

أما الإيجاز فمقياسه في نصه متعارف الأوساط في كل الأحوال .

وأما الاختصار فباعتبار كونه نسبيا أيضا يمكن أن يحمل تارة على متعارف الأوساط لتحديده ، ولكنه يتعين أيضا بقياس الصياغة اللغوية على ما يقتضي ظاهر الكلام من البسط . يقول القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ، نقلا عن السكاكي ما يلي : «ثم قال : الاختصار لكونه من الأمور النسبية يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارة وإلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر أخرى» ، (القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص . ٢٠٩) .

وهذا النقل عن السكاكي يفهم منه أن القزويني يرى عنده فرقا بين الإيجاز والاختصار سببه المقيس عليه . فهما يتحدان تارة فيه ولكن يفترق الإيجاز عن الاختصار في المقيس عليه ، الثاني وهو ما يقتضي المقام من البسط .

فإذا كان المنجز اللغوي أقل مما يقتضي المقام من البسط ، سمي ذلك اختصارا لا إيجازا .

وبعد هذا الاستعراض يدخل القزويني في مناقشة تعريف السكاكي في نقطتين :

النقطة الأولى في قوله إن النسبي لا يمكن الحديث فيه إلا بترك

---

(١) التفتازاني ، المصدر المذكور ، ص . ٤٧٩ وما بعدها .

التحقيق وهو يرى : «كون الشيء نسبيا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي» .

والنقطة الثانية عنده هي فساد التعريف ؛ لأنه يردنا إلى جهالة في ما يخص المسألتين الرئيسيتين ، وهما البناء على متعارف الأوساط والبسط الذي يكون المقصود جديرا به .

والجهالة عنده هي صعوبة التوفق إلى ضبط هذا المستوى اللغوي الذي جعله السكاكي مقيسا عليه وهو متعارف الأوساط وثانيا ما يقتضي المقام من البسط وما لا يقتضي .

والواضح أن القزويني في نقده هذا لم ينتبه أو لعله تجاهل الجملة الاعتراضية الواردة في فقرة السكاكي وهي قوله : «ولا بد من الاعتراف بذلك» ، وذهبنا عند التحليل إلى أنها تنم عن وعيه بالقضايا الكثيرة التي تنجم عن اختيار معيار معين يحتكم إليه ، ولذلك حمل المسألة على أن تكون من قبل المتكلمين اصطلاحا بينهم ، أو كالاصطلاح يجعلهم يغضون الطرف عن المشاكل النظرية المترتبة عن ذلك الاختيار .

ولذلك لا نعتقد أن السكاكي كان غافلا عن هذا الذي بنى عليه القزويني اعتراضه .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى ما يكون السياق حقيقا به من الأصل . فهذه مسألة اعتبارية قابلة للاختلاف ما لم يرتبط المتكلمون بنهج في أداء المعنى ، يستنتجونه من الاستعمالات العربية المختلفة في كل مستوياتها .

ثم إن القزويني يعرض أيضا عن الأهمية النظرية التي احتواها قول السكاكي باعتباره النسبي ، يستمد وجوده وصفاته من العلاقة التي تقوم بينه وبين غيره .

فالزيادة أو النقصان وهي أمور كمية لا بد فيهما من كم معيار نعتبره

وسطا بين هاتين الدرجتين .

وسيتولى التفتازاني الرد على السكاكي ردا لا يخلو من أهمية وذلك بأن أبطل الفرق الذي رآه القزويني عند السكاكي بين الإيجاز والاختصار، ضاما الطرفين في طرف واحد هو الإيجاز باعتباره يدل عنده على معنيين :

- كون الكلام أقل من عبارة المتعارف (التفتازاني ، المطول ، ص٤٨٠) .
- كونه أقل مما هو مقتضى ظاهر الكلام (التفتازاني ، المطول ، ص٤٨٠) .

ويذهب إلى أن المسألتين في مفتاح العلوم متطابقتان . وقد كانت مطابقته بين الإيجاز والاختصار مقدمة للرد عليه ، ردا نعتبره مهما في تساؤله عن صلوحية التعريف الذي يقوم على ما سماه «جهالة» ، أي عندما تكون بعض الوحدات البانية للحد والتعريف موطن خلاف ومعقدا تختلف في شأنه الآراء . وبنى رده ،وهذا وجه الأهمية في رأينا ، على تبسطه في استعراض مفهوم القدرة اللغوية عند المتكلمين ، وهي عنده ثلاثة أقسام : يتصدرها ما سماه «دأب البلغاء» ، ولهؤلاء القدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر ، يتصرفون في ذلك بحسب ما تقتضي المقامات ، فيحققون في كل واحد منها ما يناسبه . وهناك «المتوسطون» وقدرتهم وسط بين الجهال والبلغاء ، ولهم في تفهيم المعاني حظ معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية ، ويدلون على معانيهم بحسب الاصطلاح والمواضعة . وهذه مرتبة يعرفونها ويعرفها البلغاء بناء على قاعدة من أحاط بالأكبر أحاط بالأصغر .

وهكذا يكون البناء على المتعارف في قدرة هاتين الطبقتين : البلغاء والمتوسطون أو عامة الناس .

أما البناء على البسط مما يقتضي ظاهر المقام فهو من اختصاص البلغاء وحدهم . فهم يعرفون أي مقام يقتضي البسط ، وما يقتضي من مقدار في ذلك البسط ، يتأتى لهم ذلك بمعارفهم الواسعة العميقة ، وبالدربة التي

حصلت لهم أساليب العرب في تعليق مبانيها بمعانيها ، مع مطابقة ما يقتضي الحال من التبسط في الكلام (التفتازاني ، ص٤٨١) .

وبعد هذا التقسيم ينتهي إلى أنه لا موجب للحديث عن جهالة ، ولا موجب بالتالي للتشكيك في كفاية الحد . وبعد هذا النقاش انتهى التفتازاني إلى بناء سلم في علاقة الألفاظ بالمعاني وطرق التعبير الممكنة عن المعنى الواحد .

وبدأ هذا السلم بالحديث عن «المساواة» (ص٤٨٣) . وقد جاء حديثه عنها معتمدا على الشواهد ، بعيدا عن كل اعتبارات نظرية ، وإن كان سينتهي بعد هذا التحليل إلى أمر نعتقد أنه من أهم إضافاته . والشاهدان هما : الآية ٤٣ من سورة فاطر : ﴿ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله﴾ . وبيت من الشعر من أشهر أبيات الشعر العربي وهو الذي قاله النابغة في الاعتذار :

فإنك كالليل الذي هو مدركي
خلت أن المنتأى عنك واسع

والشاهدان عنده يؤديان المعنى على تمامه بلا زيادة ولا نقصان ؛ أي على أساس المساواة التامة بين اللفظ والمعنى .

ولمن أهم ما جلب انتباهنا في هذا القسم إثارته لاعتراض يمكن أن يعترض به معترض على مسألة المساواة في الشاهدين بحجة حذف المستثنى منه في الآية : «من الناس» ، وحذف جواب الشرط في البيت (كأن يقول القائل وإن خلت المنتأى عنك واسع فهو ليس كذلك) .

ويترتب عن هذه الطريقة في المقايسة أن المثالين مبنيان إذن على الإيجاز لا على المساواة . فرد بعنف على من يذهب هذا المذهب . ويهمنا من هذا الرد طرحه لقضية تعتبر من أهم القضايا وأعقدها في الجملة النظرية التي نعتمدها معيارا أو مقياسا . ويرفض أن تكون الصورة النحوية

النظرية المجردة التي تكون على هذا التمام صورة يمكن مصادفتها في المنجز من اللغة ، ويعتبر الاعتراض تشقيقا واستدعاء لشيء لا وجود له إلا في وهم النظرية . فهو يرى أن هذه الصورة المثلى التي قد يحتج بها المعترض صورة لا طائل من ورائها ، إذ لا يتوقف عليها تأدية أصل المراد حتى إنك لو صرحت بذلك لوقعت في الإطناب بل في التطويل . وإمعانا في بيان تهافت هذا المعنى في الاعتبار ، يعزز موقفه بقاعدة نحوية قال بها كثير من النحاة ، وهو عدم احتياج الشرط الواقع حالا إلى جزاء . فيكون الرد هكذا مبنيا على اعتبارين : حجة استند فيها إلى المدونة النحوية ، وحجة ثانية تعبر عن وجهة نظره في الجملة المثال المجردة التي نتخذها مقياسا ، وهو كما أشرنا إلى ذلك قليل الاعتداد بالأنماط والمناويل التي لا يصدقها الاستعمال ولا تضيف إلى أصل المعنى شيئا ، يقول : «فإن قيل : كلا المثالين غير صحيح لأن في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون إيجازا لا مساواة قلنا : اعتبار ذلك أمر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان إطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن أصل المراد ممنوع على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج إلى الجزاء» (التفتازاني : المطول ، ص٤٨٤) .

وينهي التفتازاني دراسته للباب بوضع مخطط لعلاقة الألفاظ بالمعاني ، جمع فيه ما جاء عند السكاكي وعند الشراح إلى زمانه ، مع إدخال التغيرات الآتية من مواقفه الشخصية وتصوراته ونجمله في الرسم التالي :

المعنى لفظ مساو لا ناقص زائد

أما المغربي فقد افتتح حديثه عن الباب بنقاش واسع لمسألة الحد

والتعريف : تعريف الإيجاز والإطناب ، وتناول خاصة من ذلك مصطلح «متعارف الأوساط» بتبسط مهم ، لكنه لم يخرج فيه على ما جاء عند التفتازاني . إذ هو مثله يحمل المسألة على الزيادة أو النقص قياسا على مستوى معيار ثابت يقع الاتفاق عليه . والشيء الوحيد الذي يلفت الانتباه في هذا النقاش هو عودته إلى مسألة تعريف النسبي ، أيكون بترك التحقيق والتعيين أم لا ؟وبعد نقاش مستفيض ينتهي إلى أنه لا يفهم من كلام السكاكي أنه يمنع تعريف النسبي مطلقا وإنما يمنعه على وجه مخصوص وإن كانت طرق استدلاله على هذه المسألة لا تخلو من شكلية وغموض[1] .

وانطلاقا من النقاش الذي وجدناه عند التفتازاني ليرد ما ذهب إليه القزويني من فرق عند صاحب المفتاح بين الإيجاز والاختصار ، وانتهى صاحب المطول إلى المطابقة بينهما على عكس ما ذهب إلى ذلك السكاكي ، تطرق المغربي إلى مسائل مهمة دقيقة قد تبدو أحيانا ضربا من التشقيق والتفريع لا طائل من ورائهما . وقد يكون السبب فيهما تسرب المباحث الأصولية والفقهية إلى مسائل لغوية . ولكننا نجد في هذا الاحتفاء بالتفاصيل مسائل نعتقد أنها تساهم في بلورة المصطلحات ، والمفاهيم والتوسيع من دائرتها ، لعل في طليعة ذلك ما جاء عنده متعلقا بمعنى المقام وما يقتضيه ذلك المقام من المتكلمين من ضرورة أن يطابق كلامهم مقتضاه .

ويلفت النظر تقسيمه المقام بحسب المقتضى إلى ظاهر وباطن ، يقول : «وإن اقتضاء ذلك المقام لما هو أبسط . إنما هو بحسب ظاهر المقام لا بحسب الاعتبار الباطن ، وقد تقدم أن المقام يقتضي ظاهرا وباطنا» . (المغربي ،

---

(١) التفتازاني : المصدر المذكور ، ص ٤٨٠ .

ص٦٢٤) . وإحساسا منه بدقة هذا الطرح وبصعوبة تمثله استدعى آية هي من الشواهد المطردة في كتب البلاغة ، لا سيما انطلاقا من مفتاح العلوم ، وهي الآية الرابعة من سورة مريم في قول زكريا عليه السلام : «رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا» . وقد سبق للسكاكي أن بنى لهذه الآية في المفتاح سلما متعدد الدرج ، ينطلق فيه من أصل المعنى وهو«شخت» و«كبرت» إلى الآية ، كما تشكلت بأساليب وطرق في القول تظافرت على بنائها خصائص في التركيب ووجوه من البيان ؛ كالتشبيه والاستعارة والكناية[1] .

ولا يكتفي المغربي بتبني هذا السلم ، وإنما يطبق عليه مفهومه الذي ذكرناه للمقام ، مجريا إياه على الإمكانيتين اللتين يرجع إليهما في تعريف هذه الظواهر اللغوية المعدولة ، وهما معيار متعارف الأوساط من جهة وما يقتضيه المقام من البسط والتكثير من جهة أخرى . وبدأ بحمل الآية على المعيار الأول ، وهو حمل لا يثير أي مشكل وانتهى منه إلى نفي أن تكون هذه الآية من الإيجاز ، اعتبارا أن المتعارف هنا هو أصل المعنى في الآية وهو يا رب إني شخت . فإذا كان هذا هو أصل المعنى فمن الصعب أن نعتبر الآية من باب الإيجاز ؛ لأنها تحويل له وتكثير بوسائل لغوية مختلفة ، وبركوب وجوه في إنتاج المعنى هي من جهة الكمية أكثر بكثير من هذا المعنى الأصل . ولكننا متى حملنا الآية على ما يقتضيه ظاهر المقام من البسط ، وهو هنا مقام التشكي ، وهو مقام يفتح الباب على التفاصيل المختلفة ، ويدعو المتكلم إلى ذكر العوارض التي تنتاب الانسان بفعل الدهر وتقدم السن .

وعند هذا الحد ، يطرح قضية بدت لنا في غاية الأهمية ، بانيا إياها على الاستدراك ، يقول : «لكن باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما

(١) انظر صمود (حمادي) ، التفكير البلاغي ، ص . ص ٤١٦ـ٤١٨ .

ذكر» ، (المغربي ، ص٦٢٥) . وهو استدراك مهم من نواح عديدة من بينها : إن كان المقام الباطن يقتضي الاقتصار على ما ذكر ، لم يبق معنى للمقايسة والتنسيب ، حتى لكأن المقام الظاهر هنا بنية نظرية يقيس عليها الإنسان بنية الكلام الفعلية ، وهي بنية نظرية لا مجال إلى تعجيمها وإعطائها الصورة اللغوية التي تقتضيها .

فما العمل إذن ؟هل نعتبر البنية المنجزة إيجازا أم أننا نعتبرها مطابقة لمقتضى المقام؟ ولتقريب هذا التصور من الأذهان ، يضرب مثلا من حياة الناس اليومية ، ومفاده أنه إذا قال صياد «غزال»عند خوف فوات الفرصة ؛ فإنه قال حديثا أقل من المتعارف ، وهو «هذا غزال» ، ولكنه ليس أقل مما يقتضي المقام ؛ لأن المقام يقتضي هذا الاختصار . وقد أدى به ذلك إلى القول بأن الإيجاز هو أقل من مقتضى المقام ، بشرط أن يقتضي المقام أكثر من المتعارف (ص٦٢٥) .

وثانيهما هو أن هذا النقاش يبرز مدى تحكم القضايا العقائدية عند هؤلاء في القضايا اللغوية . فليس من باب الصدفة أن وضع المغربي هذه الثنائية المتعلقة بالمقام ، وهي ثنائية الظاهر والباطن ، لاسيما وهو يجري ذلك على شواهد قرآنية ، وعلى آية من بين تلك الشواهد مخصوصة لها حظ وافر في ما كتبه السكاكي وما كتب بعده من تلاخيص وشروح . وبما أن المتكلم في القرآن هو الذات العلية ، وبما أنها موصوفة بالكمال ، بحيث أنه لا يمكن إلا أن يكون كلامها النموذج الأسمى الذي لا يمكن أن يوسم بأي وجه من وجوه النقص ، بحيث جاء باطن المقام ليعدل من مقتضى ظاهره ،وهو ظاهر يمكن أن يبنيه الإنسان على ما يقتضي المعنى الماثل في النص . مثلما يقتضي معنى التشكي من التبسط في ذكر التفاصيل والعوارض . ومن ثم جاء الباطن يعدل من هذا الذي خطر بالبال ، ويؤكد أن الآية منسوجة على تمام المطابقة بين مقالها وما يقتضي مقامها . وأكبر

دليل على ذلك أن المغربي لم يكلف نفسه عرض المقاييس التي على أساسها نضبط ما يقتضيه باطن المقام. فلئن كان في عرض ما يقتضيه ظاهره قد استند إلى المعنى أو الأصل المعنوي، وما يقتضيه في ذهن الناس وفي استعمالهم من ضروب التفصيل والتفريع، وهي حجة في ذاتها ليست مقنعة تمام الإقناع لأنها مرتبطة بذوات المتكلمين، وطرائقهم في التصرف إزاء النوائب والأوصاب، فإنه في مسألة ما يقتضيه باطن المقام كان يقلب المسألة، ولا يتقدم بها حتى رأينا الحديث يدور على نفسه تحت تأثير الوجهة العقائدية التي أشرنا إليها. (انظر تفاصيل ذلك ص٦٢٥ وما بعدها).

ومن أطرف ما أضافه المغربي إقراره بأن كل العمليات التي يمكن أن يجريها دارسو مثل هذه القضايا هي من باب «التحكم المحض»، الذي لم يعرف له قائل. ومعنى هذا أنها قضايا تأويلية واصطلاحات نظرية لا يمكن أن ننتهي فيها إلى رأي قاطع، باعتبار أن القارئ عنصر أساسي فيها يضيف إليها أو ينقص منها على مقدار ثقافته، وعلى مقدار تحكمه في اللغة ومعرفته بنصوصها، وإدراكه للقوالب التي يضع فيها العرب كلامهم. ولذلك رأى أن مراد السكاكي بالتعريف الممنوع إنما هو التعريف المقتضي تعيين المقدار، بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص، لنقف من ذلك على اتحاد المنسوب إليه. وهو هنا لا يقع في ما وقع فيه القزويني عندما ربط امتناع التعريف بالجهالة التي يرد إليها التعريف في عدم قدرتنا على تعيين متعارف الأوساط أو ما يقتضي المقام من البسط، وإنما تجاوز ذلك لأنه أدرك أن السكاكي ليس غافلا عن كل هذه القضايا النظرية التي يطرحها اختيار المعيار أو ما يقتضي المقام. ولذلك دعا إلى أن يقع الاعتراف بذلك مقدارا منسوبا إليه. أي أن تتفق المجموعة اللغوية على مستوى من اللغة وطريقة في القول تتخذها حدا وسطا ومقدارا تاما تطابق فيه الألفاظ المعاني

مطابقة مطلقة ، وأن هذا المقدار لا يمكن أن يكون إلا في الاستعمالات التي لا يحملها أصحابها مقاصد تزيد على الفائدة المرجوة منها ، أي المقدار الذي لا تكون فيه الفائدة مقرونة بالاستحسان . يقول : «وذلك أن العامة تكثر حاجتهم للمعاني ولا ينتبهون للطائف ، وإنما يشترط فيها أيضا إيصال الغرض الوضعي لقضاء الأوطار ووجود الدلالة المخرجة لها عن حكم النعيق» (المغربي ، ص٦٢٣) .

www.booksall.net

القسم الثاني

التــــأويل

www.booksall.net

١- استدراك على رأي :

كنا أشرنا في خاتمة بحث لنا سابق عن الشفوي والمكتوب مدخلا إلى تاريخ البلاغة عند العرب ، إلى أن الإيجاز أسلوب مناسب لمقامات الشفوي والتخاطب القائم على الجمهور والمواجهة ، بل ربطنا بين احتفاء النظرية البلاغية به وغلبة المشافهة على الحضارة والثقافة العربية الإسلامية[١] .

وكان الذي حملنا على هذا الربط انتشاره في أجناس أدبية يربط الباحثون بلا حرج بينها وبين الطبيعة الشفوية الغالبة في تلك الحضارة ؛ كالخطبة والترسل الذي رأينا المختصين فيه يعتبرونه حلقة عبور من الشفوي إلى المكتوب[٢] ، وربما كان اطلاعنا على بعض الأجناس والأشكال الوجيزة المتداولة في الأدب العربي كالحكمة والأمثال والفقر البليغة هو الذي جرأنا على طرح هذا الرأي[٣] ، ذلك أن هذه الأشكال أو الأجناس تتوفر على قدرة هائلة على الفعل في المتلقي وإحداث الوقع الذي يتقصده المتكلم . وفعلها هذا يتحقق من غير أن يكون للمتلقي إلمام بالظروف الحافة بنشأتها والمقام الأول الذي ولدها إن وجد . فهي طرق في القول تتسم بعدم حاجتها

---

(١) باديس (نور الهدى) : **بلاغة المنطوق وبلاغة المكتوب** .

(٢) بن رمضان (صالح) : **الرسائل الأدبية من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة** ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، تونس ، ٢٠٠١ ، انظر ص ١١٥ وما بعدها .

(٣) انظر : بن علي (جميل) : **الأجناس الوجيزة في النثر العربي القديم** ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العربية ، منوبة أفريل ٢٠٠٦ .

إلى سياق يبرر وجودها ؛ بل إنها تستمد تلك القدرة على التأثير من تنزلها بمختلف السياقات ، عابرة بذلك الأزمنة والأجناس والأنواع حتى لكأنها نصوص مكتفية بذاتها ، تختزل تاريخها المجهول وتباشر فعلها خارج «أسباب نزولها» . وهذه العقيدة متمكنة منا تمكنها من القدامى الذين درسوها وركزوا في درسهم لها على وقعها وفعلها في المتلقين[1] . وإن كانوا لا يعلمون شيئا عن نشأتها . ولم يغب عنا أيضا أن المحاولات التي قام بها دارسون من القدامى والمحدثين لبعض أجناسها بالبحث عودا على بدء عن نشأتها الأولى ، إنما هو تأكيد لهذا الذي كنا نقول وإقرار بأنه لا تحتاج لتفعل ما تفعل إلى أن نقف على المقام الأول الذي وضعت من أجله ، بل إن ذلك البحث الذي هو نوع من سبر ذاكرتها لم تنتج عنه إلا أخبار هي في غالب الأحيان متوهمة موضوعة ، ونوع من النصوص الذي تنتجه النصوص ، إذ لا شيء يدل على أن قصة المثل التي تقف عليها في كتب الأمثال هي قصة حقيقية ، بل الغالب على الظن أنها قصص خيالية مشتقة من ذلك «الأصل المنبت» القادر على الترحال دونما حاجة إلى تبرير وجوده[2] .

ولكن دراستنا لهذا الباب ، من النص الذي اعتبرناه نصا مؤسسا ، وهو نص الرماني إلى كتب التلاخيص والشروح التي جاءت متأخرة يدعونا إلى تدقيق هذا الذي كنا اقترحناه ، وإحاطته بجملة من الاحترازات حتى يتسنى لنا الاستدراك على الموقف وفتح باب التأويل في شأنه .

١ . ففي الإيجاز لا شك ما يغري بالربط بينه وبين المشافهة ، على ما ذكرنا ، ولكن فيه أمر آخر كشفته لنا هذه الدراسة ، وهو أنه طريقة في

---

(١) بن علي (جميل) : المرجع نفسه .

(٢) بن رمضان (صالح) : **الرسائل الأدبية** ، الباب الرابع ، الفصل الثاني ص ٥١٩ وما بعدها .

القول لا تنحصر أهميتها في مسألة الكم ، وأن صنفه الأصلي الذي أجمعت عليه المصادر على أنه المعني والمقصود بالدرس ، هو الصنف الذي تكون فيه العبارة اللغوية قادرة على اختزان مستويات من المعنى لا نصل إليها إلا بالتأويل والبحث عن الأدلة المؤدية إلى تلك المعاني المتراصة داخل الكلام الذي ننعته بالموجز . والتأويل والاستدلال باعتبارهما آليتين للوقوف على تلك المراتب من المعاني يحوجان إلى التدبر ، وإعمال العقل ، وإعادة النظر في النص والمقارنة بينه وبين غيره من طرق القول التي وضعت لأداء المعنى نفسه أو لأداء معنى قريب منه . فلقد توسعت كتب البلاغة في هذا المقام في إبراز طبقات المعاني المستخرجة من أية القرآن التي جاء فيها : «ولكم في القصاص حياة»[1] ، مقارنين بينها وبين قول آخر مأثور مشهور جاء على لسان فصحاء العرب وخطبائهم وهو قولهم : «القتل أنفى للقتل» . فرأوا تأكيدا في ذلك لإعجاز القرآن ووقوعه في دائرة لا يقدر عليها الناس .

رأوا للآية فضلا على القول المشهور المعدود عندهم من عيون القول ونوادره من وجوه هي عندهم ثمانية :

أولها أنه أقل منه أصواتا ، وثانيها بالتصريح بالمطلوب والنص عليه وهو الحياة ، بما يقوي من قدرته على الزجر عن القتل بغير حق «لكونه أدعى إلى القصاص» . أما ثالثها فمتولد عن تنكير هذا المطلوب «حياة» ، وما في ذلك التنكير من التعظيم ومن التمحض للدلالة على النوعية ، ورابعها «اطراده بخلاف قولهم فإن القتل الذي ينفي القتل هو ما كان على وجه

---

(١) انظر على سبيل المثال : القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تح . عبد القادر حسن ، مكتبة الآداب ، القاهرة . ١٩٩٦ . ص . ص٢١٥-٢١٦ .

القصاص لا غيره .»[1] . وخامسها تجنبه التكرار وهو عندهم من عيوب الكلام ، بينما ظهر التكرار في القول المنسوب إلى الفصحاء من العرب ، وسادسها استغناؤه عن تقدير المحذوف في حين احتاج قول العرب إلى إظهاره كما تقول «القتل أنفى للقتل من تركه» ، وسابعها الجمع بين متقابلين . فالقصاص ضد الحياة والجمع بينهما طباق . وثامنها وهو من وجوه البلاغة في الآية إخراج الحياة من الموت بجعل القصاص منبعا لها ومولدا يدل على ذلك حرف الجر «في»[2] .

وبقطع النظر عن الشواغل العقدية الواضحة على هذه المقارنة ؛ فإننا أثبتناها لغرض مختلف أردنا منه أن نبين هذه اللطائف في التحليل التي رتبت في سلم لا جدال في أنه لا يتم لصاحبه إلا عن تدبر وروية ، وأن المستمع لهذه الآية لا يمكنه عند تلقي المعنى المراد من الاهتداء إليها . فلا بد للوقوف عليها من التحليل وتقليب النظر في النص . وهذا يدعونا إلى التدقيق في الحكم الذي أطلقناه وإعادة طرح السؤال المتعلق بصلة الأساليب بنهج المشافهة أو الكتابة .

ثم إن دراستنا لهذا الباب واطلاعنا على النصوص المهمة فيه ، التي أشرنا إليها في القسم الأول ، جعلنا نقف عندهم على ما يذهب إلى عكس ما ذهبنا إليه ، بأن اعتبروا الإيجاز من الأساليب التي لا يتسنى إدراك أهميتها إلا عند جمهور ثابت القدم في البلاغة ، قادر على إدراك ما فيها من لمح وإشارة ، في حين اعتبروا الإطناب وما يقوم عليه من وجوه التفصيل والتكرار وتلوين الفكرة بصياغات مختلفة ، اعتبروه من الكلام المبسوط الذي يتجه به المتكلمون إلى جمهور أوسع لا يتطلب منهم فهمه

---

(١) المصدر السابق : ص ٢١٥ .

(٢) القزويني : الإيضاح ، ص ٢١٦ .

وإدراكه كفاءة عالية ومرتبة في البلاغة متمكنة . بل إن بعضهم اعتبر التبسط في القول والإطناب فيه مذهبا من مذاهب تقريب المعنى من السامع باستثارة فضوله ، وتحريك نوازعه النفسية حتى يقبل عليه ، ويحيط بموضوعه . يقول القزويني في هذا المعنى في كتاب الإيضاح ، في الصفحة الثامنة والعشرين بعد المائتين في قسمه الأول «بأن الإطناب مذهب في الإيضاح بعد الإبهام وذكر الخاص بعد العام» ، ليرى المعنى في صورتين مختلفتين أو ليتمكن في النفس فضل تمكن . فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته ، على سبيل التفصيل والإيضاح ؛ فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك . فإذا ألقي كذلك تمكن ، فيه فضل تمكن وكان شعورها به أتم أو لتكتمل اللذة بالعلم به . فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم . وإذا حصل الشعور به من وجه ، دون وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول ، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها من الباقي ألم ، ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى ، واللذة عقيب ألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم»[١] .

فلا مناص إذن من أن نعيد النظر في العلاقة بين سبيل القول وقناته ، والأساليب الي يمكن أن تكون لها أنسب . بل ربما حملنا كلام البلاغيين ، الذي ذكرنا بعضه ، على مراجعة هذه المسألة وبنائها على أسس أشد إقناعا وأكثر ملاءمة .

صحيح أن الإيجاز ، ولاسيما في الأشكال المشهورة في الأدب العربي ، لا يحوج السامع إلى تدبر ما يسمع والتفكير فيه ؛ لأن ثقافته المكتسبة هيأت له أسباب الوقع التي تكون لها عليه ، وإن كان في غير

---

(١) القزويني : الإيضاح ، ص . ٢٢٨ .

حاجة أن يفهم المعنى على دقائقه . ويكون سبيل الحصول على الدلالة من المناسبة الواقعة بين ما اختزنت العبارة من معنى وبين ما هو مرسوم في ذهن السامع من تاريخ استعمالها وأساليب جريانها .

إلا أن ذلك أيضا لا يقع إلا للذين خبروا هذه النصوص ، وعرفوا إمكان استعمالها ، والسياقات الغالبة على ذلك الاستعمال . فهذه أساليب لا تؤدي ما تؤدي إلا عند خاصة الخاصة .

ثم إنها ، إضافة إلى ذلك ، أساليب تتكثف فيها الدلالة وتتقدم فيها الإشارة ، والذي لا علم له بذلك لا يمكنه أن يدرك تلك المعاني ؛ لأنها معان مضمرة والسبيل إليها اللمحة الدالة والإشارة الخفية الخفيفة .

والخطر ما لم تجتمع هذه المعرفة أن لا تحرك في السامع أي وجه من وجوه المعنى ، وأن يذهب في ظنه أنها مجرد حلية وزينة لأنها تقوم على الاقتصاد في ما يرتب بين تلك المعاني ويربط . ولا بد لفهمها من القيام بهذا الجهد الذي يبين ما انطمس ويشير إلى ما عفا وذهب .

وهذا ما يشير إليه القزويني عندما ذكر العلاقة بين الإجمال والتفصيل . فمن الناس مالا يدرك المجمل في تمام معناه ، إلا إذا أردف بمفصل يشير إلى شعاب المعنى ، ويظهر للسامعين العلاقات التي تقوم بين مختلف مكوناته .

فالإنسان يحتاج عند مخاطبة الناس إلى ألا يبني خطابه على نهج واحد ، لا فقط من جهة مراعاته للمخاطبين ، ولكن أيضا من جهة القوى التي تبني المعنى داخل الخطاب ، والتي تبعث فيه أجناسا من الحركات والأقوال لتصل به إلى تحقيق التواصل والانسجام . ولذلك نرى من أخذ في كلام مضطرا إلى أنواع من العمليات لا غنى عنها ، كالتفسير والتكرار والاستدراك وكل ذلك لأن النص أو الخطاب يبني معناه لبنة لبنة ، ويصل إلى تحقيق المقاصد التي علقت به بعمليات متنوعة تخرج بالسامع في

تحصيل من الخطية المطلقة ، وتحوجه إلى أن يكون فعل القراءة والفهم في مسارات متعددة مختلفة(١) .

فالخطب التي وصلنا بعضها ، والتي بناها أصحابها على الإيجاز وتجنب هذه الأساليب التي ذكرنا ، هي خطب «نماذج» قل أن نصادف مثلها من ناحية عملية . بل لعلها خطب فكر أصحابها في صياغتها تفكيرا طويلا لتستوي على الهيأة التي وصلتنا . فهي لذلك لا تصلح أن تكون مقياسا نقيس عليه . وإن شئنا لا يمكن أن تتوفر إلا في أمثال نادرة في إبراز ما حصل من تطور في المبحث من الرماني إلى شروح التلخيص :

اتضح من دراسة هذا الباب أن من التطورات المهمة الحادثة فيه موقعه من أقسام البلاغة ووجوهها . فلقد كان المبحث فاتحة الوجوه التي حاول الرماني بها أن يفسر مأتى الإعجاز ، وأصبح في الدراسات المتأخرة يحتل الباب الثامن من علم المعاني مباشرة قبل البداية في دراسة باب البيان .

ولا يقتصر التحول على هذه الرتبة التي سنحاول تفسير أسباب ما جد فيها من تغير ، وإنما في تخلص هذا الوجه في الدرس من التوظيف العقدي المباشر ، وإن بقيت بعض المسائل والشواهد تذكر بالأصل .

لقد كان هم الرماني الاحتجاج لإعجاز القرآن وفضله على كل ما وقع للعرب من أجناس وأنواع ، وعجزهم عن الإتيان بمثله ومجاراته تأكيدا لهذه المنزلة المخصوصة التي بها يقع التمييز بين ما هو في طاقة البشر وبين ما هو من دائرة المعجز . وقد سبق لنا أن بسطنا القول في وجه من وجوه هذه

---

(١) انظر في ذلك مدخل«خطاب» ص . ص ١٨٥-١٩٤ :

Charaudeau(P) et Maingueneau(D):Dictionnaire d' analyse du discours, Seuil, 2002.

المسألة في عمل سابق[1] .

والسؤال الذي لابد من طرحه هو السبب الذي من أجله جعل الرماني هذا الباب فاتحة لأبواب عشرة ضمتها رسالته ، واعتبرها نكتا دالة على إعجاز القرآن .

وليست الإجابة عن هذا السؤال أمرا هينا ، خصوصا والرجل لم يبرر سبب تنظيمه لها على هذا الوجه . ولم نقف في نصه الذي حللناه في الجزء الأول من هذا العمل على إشارات تعين على الإجابة عنه .

ومما يزيد الأمر تعقدا أننا لا نقف على نظام معقول في إيراد الأبواب وجهاز أو نسق يمكن أن نفوز به بالربط بينهما ، حتى لكأن الرماني اصطفاها وأوردها على غير نظام ، رائده في ذلك أنها مجتمعة تترافد لإنتاج المعنى الذي يسعى إلى التأكيد عليه ، والإقناع به وهو تفرد القرآن ووقوعه في مرتبة تختلف اختلافا نوعيا عن مراتب النصوص المعروفة في ذلك الوقت ، وتنقطع عنها انقطاعا يؤكد أن القرآن مقدود على غير مثال .

لا شك في أن الرماني وجد في المادة المبثوثة في المصادر السابقة ، والتي جمع أغلبها الجاحظ في صورة أخبار وأقوال ، بعضها جاء في بيان فضل قول على قول ، وجاء بعضها الآخر وهو الأهم في التعريف والتحديد . وجد إذن في ذلك سندا اعتمد عليه لإبراز قيمة هذا المنحى في ترتيب المباني على المعاني ، كما وجد فيها أحكاما معيارية تنزل هذا الوجه منزلة مهمة في باب إجراء اللغة ، والتفنن في تلوين المعاني . ولا

---

(١) انظر عملنا الموسوم ب : المتلقي في دراسات إعجاز القرآن ، منشور بحوليات الجامعة التونسية عدد ٣٥ سنة ١٩٩٤ .

شك عندنا أن وقوفه في مؤلفات الجاحظ على تعريف للبلاغة يقتصر فيه صاحبه على الإيجاز محددا ، كان من العوامل المهمة التي لفتت نظره إليه .

ولا شك عندنا أيضا في أن النص المدروس ، وهو القرآن ساهم أيضا في إنزال هذا الباب المنزلة التي ذكرنا .

فالاحتجاج لطرائقه في التعبير وبناء المعنى ، أكد لديه أهمية هذه الظاهرة في كل إجراء لغوي . وفي هذا النص على وجه الخصوص .

فليس من باب الصدفة أن يكون الاهتمام بالإيجاز في مظهريه الرئيسيين ، وهما الإيجاز بالحذف ، والإيجاز بالقصر ، إنما هو استجابة لواقع الاستعمال اللغوي فيه . ففي القرآن من الآيات ما خرج عن سمت العرب في بناء اللغة وفيه صور معدولة من التراكيب نبهتهم إلى أهمية هذا الباب ومنزلته وقدرته على احتواء ذلك المعدول ، وتنظيمه في أطر تيسر على القراء مناهج تخريجه وتأويله . يدل على ذلك ما صادفنا لديه من شواهد قرآنية يكاد لا يذكر غيرها ، سواء في النوع الأول أو النوع الثاني .

ثم إنه من الواضح أن جنسه المبني على الحذف لم يكن عنده الوجه المهم ؛ لأن السياق قادر على مد القارئ بما يهديه إلى أصل البنية ويوقفه على ما حذف منها . وإنما المهم عنده هو النوع الثاني الذي ليس فيه حذف ، وفيه قدرة كبيرة على اختزال الأبنية داخله بما يوفر من طبقات في المعنى تحوج المتكلم إلى تأويل وتدبر ، وتحوجه ، لو أراد أن يقول كل تلك المعاني المستخلصة ، إلى أن يتوسل بأبنية لغوية مختلفة . فهذه الطاقة الكبيرة ، التي يتمتع بها هذا الأسلوب ، هي التي يمكن أن تكون أنسب لإبراز الفضل وتأكيد العجز . ولقد ذكرنا في التحليل مقارنته بين صورتين من صور الكلام عدتا من بليغ القول وفصيحه ، وهما قول العرب : «القتل

أنفى للقتل» ، وقول القرآن «ولكم في القصاص حياة»[1] .

ولقد أدت المقارنة بينهما إلى إبراز فضل طريقة القرآن في التعبير عن المعنى نفسه ، وقدرة هذا الأسلوب على تكثيف المعنى وتقليل اللفظ بحيث تصبح اللغة ، وقد انحسر مداها ، أكثر قدرة على بناء المعاني وتكثيرها .

ولا شك أيضا في أن الرماني أدرك للأسباب التي ذكرنا قدرة هذا الأسلوب على الفعل والتأثير واستدعائه القراء على اختلاف مراتبهم إلى أن يتدبروا هذه لسياقات المبنية على الإيجاز للفوز بما تحمل من معنى ، كل حسب كفاءته واتساع مدى التأويل لديه .

ونعتقد أن هذه المنزلة ليست أيضا غريبة عن الطرق والمناهج التي كان يبرز حسبها القول ، ونعني بذلك طغيان القناة الشفوية على ما كان يتم بين المتكلمين من وجوه التواصل اللغوي . فمقام الحضرة والمواجهة كان يدعو المتكلمين والمخاطبين إلى الرفع من طاقة اللغة على الفعل والتأثير ؛ لأن القصد بذلك يحصل من أيسر السبل وأقصرها ، لاسيما إذا كان الجمهور المخاطب متمكنا من البلاغة ، ثابت القدم في وجوهها وأساليبها . وقلنا إن التعويل على الوقع لا يرتهن دائما بقدرة المخاطب على التأويل . فقد تكون للكلام على المستمعين سلطة ، وإن لم يدركوا تمام الإدراك طبقات المعاني التي يختزنها القول . والإيجاز مهيأ من هذه الوجهة إلى القيام بهذا الدور ؛ لما يحمل عليه القراء من قبول هيأته بناء على الاستعمالات الكثيرة السابقة والسياقات العديدة التي أنجز فيها ذلك النوع الوجيز من الحكم والأمثال والتوقيعات وغيرها .

قد يكون الرماني إذن لهذه الأسباب مجتمعة نزل الإيجاز في مقام

---

(١) انظر في ذلك القزويني : المصدر نفسه . الصفحة نفسها .

الفاتحة لكل تلك النكت التي ذكرها . ولعله فعل ذلك لسبب آخر تاريخي ، وهو أن أغلب المباحث الأخرى التي وردت في نكته لم تتبلور حدودها وأقسامها وطرائق دراستها كما تبلور مبحث الإيجاز .[1]

واهتمام الرماني بهذا الباب وما وضع له من حدود وأقسام وشواهد سيوجه إلى حد كبيرتناول المتأخرين له وإن أعرض الكثير منهم كما ذكرنا عن جملة من القضايا النظرية التي بنى عليها هذا الباب وحاولنا إبرازه في ما سبق .[2]

ويمكن أن نؤكد أن أبرز وجوه هذا التأثير تتمثل في اهتمامه هو بصنفه الثاني الذي لا يقوم على الانتباه إلى ما حذف من القول ، وإنما على قدرة العبارة على توليد المعاني وما تختزنه من إمكان في القراءة يحققه القراء على مر الأزمنة . بل إن الاحتفاء بالتصنيف وإيراد الصنفين في أغلب المؤلفات التي خصصت للمبحث حيزا مستقلا ، كان في الغالب الأعم مدخلا إلى الاهتمام بالضرب الثاني منه . فمن المؤلفات ما لم يهتم بالتصنيف ولا حتى بالباب جملة ، ولكنه ذكر في مواقع مختلفة هذه القدرة على تكثير المعاني ومن ثم الإشادة بهذا الأسلوب وبيان ما فيه من التفوق والنفع .

---

(١) يتأكد هذا الكلام بالنظر في المؤلفات التي تناولت التأريخ للبلاغة العربية من ذلك مثلا :

- ضيف (شوقي) : **البلاغة تطور وتاريخ** ، دار المعارف بمصر ، ط . ٢ ، القاهرة (د . ت) .
- سلام (محمد زغلول) : **أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى أواخر القرن الرابع الهجري** ، دار المعارف القاهرة (د . ت) .
- الحمصي (نعيم) : **البلاغة بين اللفظ والمعنى من عصر الجاحظ إلى عصر ابن خلدون** ، مجلة المجمع العربي بدمشق ١٩٥٠ ، العددان ، ٢٤-٢٥ .

(٢) انظر القسم الأول من هذا العمل .

فقد بدا لنا ، رغم ما تحمل عليه شروط دراسة الباب البلاغيين من ضرورة الإحاطة بمكونات المبحث جملة كالتعريف ، والتقسيم ، وإيراد الشواهد ، كانت تحملهم إذن على الإيفاء بمتطلباته ، ولكن ذلك من أجل التوسع في هذا الصنف الثاني وبيان فضله أسلوبا من أساليب القول ومنهجا في بناء المعنى غريب الشأن عظيم المنزلة .

ولا يصعب على من تعقب حضوره في المؤلفات البلاغية على امتداد العصور من أن أمره ، كاد ينحصر في نوع منه وهو الإيجاز القائم على تقليل اللفظ وتكثير المعنى . بل رأينا بعضهم يعرض إعراضا تاما عن هذا الجانب الكمي ويخطئه إذ لا معنى عنده لمسألة التقليل بناء على أن المعنى لا يتأتى إدراكه إلا إذا كانت العبارة على مقداره . وإنما المسألة عندهم أنها قدرة تتوفر في المتكلم على بناء ما يقول على نهج يحرك في اللغة طاقاتها الكامنة ، ويستثير لدى السامع أو القارئ ما فيه من قدرة على اشتقاق أشياء متعددة من شيء واحد . وبذلك يتأكد لدينا أن التطورات الحاصلة في دراسة العرب لهذا الباب تطوران :

- تطور أول ذكرناه وهو احتفاؤهم منه بصنفه الثاني .
- تخليصهم المبحث من سلطة الكم واجتهادهم في إبراز ثانوية ذلك ، وتهافته والتعويل فيه على ما فيه من تخزين للمعنى وتكثيف له ، وإنتاج بنية في باطنها أكثر مما يدل عليه ظاهرها . فيترك أمرها للقارئ أو للسامع يؤولها ، ويقف منها على طبقات المعاني المتراكبة التي تسلم طبقة منها إلى طبقة ثانية . وهذا الاعتبار الذي ذكرناه واضح تمام الوضوح عند عبد القاهر الجرجاني في السياقات التي حاولنا تحليلها[1] .

---

(١) انظر القسم الأول : الحديث المتعلق بالجرجاني .

ومن أهم ما يلاحظ في مساهمة الجرجاني في تطوير هذا المبحث ربطه إياه بمسألة معنى المعنى . فلقد أشرنا عند تحليلنا لمساهمته إلى أهمية إجراء هذا المنوال بصفة جلية في باب البيان لتفسير ما سماه المعنى بواسطة أو الذي لا نصل إليه إلا بتحويل المعنى الأول إلى دال يسلمنا إلى المعنى الثاني . وهو شأن الأساليب والصور التي أدرجها في ذلك الباب حتى ذهب في تصور الدارسين أن معنى المعنى مقتصر عليه ، وإذا به يستعمله في هذا النوع من الإيجاز الذي تتعدد فيه المعاني من اللفظ الواحد . ويعتبر هذا خطوة نظرية مهمة في طرد المنوال والرفع من قدرته على التفسير بتوسيع الدائرة التي يمكن أن يجرى فيها . وستكون لنا إلى هذه المسألة عودة فيما يأتي من الحديث في هذا القسم التفسيري التأويلي ، كما سنحاول المساهمة انطلاقا من هذه المسألة في الإجابة عن السؤال الذي طرحه بعض الباحثين في إمكانية طرد المنوال أي منوال معنى المعنى والتوسيع من دائرة فعله(١) .

وبينا أن الجرجاني لم يتردد في طرده على هذا الوجه الذي يتسم بالقدرة على اختزال المعاني المختلفة ، وإن كانت الطريق المؤدية إلى تلك المعاني فيه تختلف عن الطريق التي نسلكها عند البحث عن وجوه المعنى في الاستعارة مثلا .

أما مع السكاكي والتلاخيص والشروح فإن التطور سيزداد وضوحا ، وسنصبح أكثر إدراكا لأهمية هذا الباب ولمكانته في شبكة الوجوه والأبواب وأساليب أداء المعنى .

---

(١) المبخوت (شكري) : **الاستدلال البلاغي** ، دار المعرفة للنشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة ، وحدة البحث في تحليل الخطاب ، ط . ١ ، ٢٠٠٦ ، ص . ص ٣٧-٧٨ .

حاول السكاكي أن يقيم لمسائل البلاغة نسقا متكاملا مترابط الأقسام ، ننتقل فيه من قسم إلى قسم وفق منطق واضح معلوم . وقد بنى كتابه كما هو معروف على خمسة أقسام هي على النحو التالي : الصرف فالنحو فالمعاني فالبيان فالاستدلال .

ولا نحفل بما أدرجه في كتابه من سواها .

ولئن كان هذا النظام يدعو ، إلى فهمه ، وتفسير منطلقاته والوقوف على الدوافع التي حملته على أن يبنيها على هذا النحو . فإننا لن نقف من كل ذلك إلا على ما يتعلق بالمسألة التي نحن بصدد درسها(١) .

جاءت هذه المسألة عنده في قسم المعاني من الباب الثامن والأخير منه . وهذا يحملنا على التساؤل عن الأمرين معا : ما مبرر إدراج الحديث عن الإيجاز والإطناب في باب علم المعاني؟وما هي دلالة أن يضعه حيث وضعه من هذه المرتبة الانتقالية التي تنهي قسما وتفتح قسما جديدا؟ لئن كان الجواب عن السؤال الأول ميسورًا ؛ لأن الإيجاز والإطناب أسلوبان في قول المعنى حسب قصد المتكلم وقدرته على المطابقة بين طريقة التعبير ومقتضى الحال ، مما يجعل الأساليب الكثيرة المندرجة في هذا الباب تتقصد المعاني الزائدة أو ما سماه هو المعاني الثواني لا أصل المعنى ؛ لأن غايته من هذا الباب خواص التراكيب لا التراكيب .

ومن معاني الخصوصية لديه انخراط المعنى في سياق وتحميل المتكلم ما يقول مقاصد يريد بلوغها من السامع بمعان زائدة ، تنشأ من تلك الخواص المرسومة في التراكيب ، ويمكن الوصول إليها بمقارنة بين التركيب المنجز الماثل في السياق الحامل للمقاصد المطابق لمقتضى الحال ، التي أنجز

---

(١) أي كل ما يتعلق بالباب الثامن في المؤلفات البلاغية التي انبنت على شرح التلخيص وهو الباب المخصص للإيجاز والإطناب .

من أجلها ، والتركيب كما تشير إليه البنى النظرية الماثلة في نظام اللغة .

إذا كان الجواب عن السؤال الأول ميسورا ، باعتبار أن الإيجاز لا يظهر إلا في الخطاب ، أي عندما ننتقل بالمعنى من وضعه الأصل المقطوع عن السياق ، المبدأ من المقاصد والحاجات ، إلى التركيب عندما يدخل في سياق ويحمل بلواحق معنوية . فإن الإجابة عن السؤال الثاني أعسر وتأويل منزلة الإيجاز والإطناب من القسم هذه المنزلة الفاصلة الواصلة بين المعاني والبيان أعقد .

للإجابة عن هذا السؤال نذكر بأن السكاكي وشراح تلخيصه سلكوا في تقديمه في الظاهر المسلك المعهود بإيراد الحدود والاقسام والتوسع في ذكرها ، وذكر ما تقوم عليه من فنون مختلفة في توسيع المعنى وتفريعه . وأوردوا الشواهد الخاصة بكل فن من تلك الفنون ، وبكل مسألة من تلك المسائل . إلا أن كل ذلك لم يحجب العناية الفائقة التي أولوها للقسم الثاني ، كما لم يحجب سيره على إثر عبد القاهر الجرجاني في تحليل الباب وضبط قضاياه .

فكل من القزويني والتفتازاني والمغربي ركزوا درسهم على ما بدا لهم فيه مهما ، أكثر من أهمية الأقسام والأنواع ، وهو هذه الإمكانية الهامة في توليد المعنى وبنائه في درجات . فقد أطنبوا انطلاقا من شاهد قرآني كنا رأيناه عند غيرهم ، وهو قوله تعالى : ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ أطنبوا في استخراج المعاني المختلفة التي يمكن اشتقاقها من هذه الطريقة في القول . وأكدوا جميعا أن هذه المعاني المختلفة ليست قائمة في ظاهر اللفظ وإنما نصل إليها بالتدبر والتأويل ، ولذلك فهي ليست مبذولة لكل المتعاملين باللغة ، وإنما تخص طبقة منهم دون طبقة . هي الطبقة التي ، لإلفها هذا المستوى الراقي من الكلام ، ولتمرسها بطرق القول التي تتقصد الخصوصية ، وتنبني من أجل الفوز بها ، هي وحدها القادرة على إدراك هذا

الأسلوب والوقوف على ما فيه من تميز .

وبما أن هذه المعاني الحاصلة بالتأويل والاستدلال ليست مرسومة بصورة مباشرة في ظاهر البنية وما ظاهر البنية ، إلا رائز يهدي إليها ولا يهتدي إليها من السامعين والقراء إلا من كانت قدرة القراءة لديه متطورة فإنها معان نصل إليها بذلك الذي سماه الجرجاني «معنى المعنى» . وهذا يعني أن هذا القسم من الإيجاز لا يستقيم إلا لمن كان قادرا على هذه العملية الصعبة المعقدة ، التي يتحول فيها كل معنى مكتشف إلى علامة تهدي إلى معنى ثان وهكذا .

إن صح هذا يكون وضع الباب حيث وضع إشارة خفية إلى العلاقة القائمة بينه وبين باب البيان ، ومؤشرا على أن المنوال الذي اخترعه الجرجاني ، ورأيناه يوسع من قدرته التفسيرية بإدخال المعنى التأويلي فيه ، ومن ثم إجرائه على هذا الصنف من الإيجاز سببا في هذا الجوار ، واتحادا بين آخر باب من علم المعاني وقسم البيان ، لما يجمع بينهما من إمكانية إجراء هذا المنوال التفسيري عليهما معا .

٢- المنطلقات النظرية في دراسة المسألة وأهم الآراء التي عليها بنوا تصورهم للأساليب:

نحتاج لتبين تلك المنطلقات إلى طرح عدد من الأسئلة حصلت لنا من دراسة الباب عند أهم البلاغيين من الجاحظ إلى شروح التلخيص . وهي أسئلة متى أجبنا عليها ، أو انتبهنا إلى الصعوبات القائمة أمام الجواب عنها جوابا قاطعا ، استطعنا ان نساهم في بلورة الباب الذي نعتبره مبحثا ضروريا في المباحث اللغوية والمباحث البلاغية على وجه الخصوص ؛ لأن العبرة ليست فقط بما يساق في الأبواب من حدود وأقسام وشواهد ، وإنما أيضا بالبنى الخفية المضمرة التي تنبني عليها تلك الأبواب .

والسؤال الأساسي الذي يجب أن يكون في صدارة الأسئلة ، من وجهة نظرنا ، هو في قضية الحال سؤال الكيفية ؛ أي كيف تؤدي اللغة المعنى؟ لأن الحديث عن الكيفيات هو الذي يفصل بين علم وآخر من العلوم الدائرة على ظاهرة اللغة ، وهو على كل حال سؤال جوهري في علم البلاغة ؛ لأنه علم يرصد التغيرات الحاصلة في العبارة عن المعنى الواحد ، وبيان ما ينجر عنها من فائض قيمة به يكون لها الرواج والفعل الذي تريد أن تصل إليه .

ويتعلق بهذا السؤال سؤال ثان أكثر من الأول خصوصية ، وهو السؤال المتعلق بالمعنى إذ يحمل بذاتية المتكلم ومقاصده من كلامه ، والسياق الذي يتنزل فيه . إذن يتعلق سؤالنا بنوع من المعاني خاص سماه البلاغيون «المعاني الثواني» في مقابل ما سموه «أصل المعنى» . وهو مبحث لا بد من النظر فيه بكل تأن ورفق لأن النتائج التي قد تترتب عن ضبطه وتحديده قد تؤثر في قراءتنا للمنظومة البلاغية جملة .

فهل المعاني الثواني هي التي لا يكون الغرض منها مجرد التخاطب وإنفاذ الحاجة ، وإنما هي المعاني التي تزيد على شحنتها الاعلامية وإثبات العلاقة بين المسند والمسند إليه مثلا معنى زائدا لا بد أن نبحث عنه ، ولا بد أن نحدد دوره في الرفع من تأثير الكلام في سامعه ، وقدرته على الوصول بقصد المتكلم إلى الذين نتوجه إليهم بالكلام . وهذا يجرنا بالاستتباع إلى الحديث عما يجب أن يحدث في اللفظ حتى يصبح قادرا على حمل هذا الجنس من المعنى .

وقد جمع البلاغيون كل ذلك في عبارة موجزة ولكنها مولدة لأغلب أبواب البلاغة ، وهي مولدة على الأقل للباب الذي سموه علم المعاني وهو لفظ «الخصوصية» . وهم يقابلون عند إجرائه بين ضربين من البنى : بنى تأتي على عموم ما يفترض النظام ، وبنى تنتهج في تعيين ذلك النظام

وإنجازه صورا خاصة تقتضيها المعاني التي نريد التعبير عنها .

لا سيما وهم يؤكدون على أن الحالة الطبيعية في علاقة المبنى بالمعنى هي علاقة المطابقة والمساواة التي يكون فيها اللفظ على قدر المعنى ، ويكون له طبقا حسب عبارة الجاحظ . وهي متى حصلت أي تلك الخصائص في التركيب ، أحوجت السامع لإدراك المعنى إلى ضرب من التفكير والتأويل واستخلاص الغائب من الشاهد . وقد أثرنا هذه المسائل لأنهم عدوا الإيجاز في جملة الأساليب والطرق التي فيها من المعاني أكثر مما يدل عليه ظاهر البنية . وعليه نرى أن دراسة هذا الباب تحتاج إلى أن نجيب عن جملة الأسئلة التي طرحناها ، وهي تمثل وجها من وجوه تلك المنطلقات التي نريد الإمساك بها والوقوف عليها .

أما المجموعة الثانية من الأسئلة التي نحتاج إلى طرحها ، ونحن نتصدى لدراسة هذا الباب ، فتتعلق بتصورهم لقدرة المتكلم وسلطانه على اللغة . فهم كأنهم يصدرون عن فرضية تسلم له بالحرية المطلقة في بناء خطابه . فهو يوجز متى أراد ويطنب متى أراد بما أنه مصرف اللغة والحاكم في أمرها . نعم إن النظرية البلاغية العربية اهتمت بالمتكلم أكثر من اهتمامها بأي عنصر آخر من عناصر القول ، لكن هذا لا يمنعنا من أن نطرح عليها جملة من الأسئلة يحصل بالإجابة عنها ربما ضرب من التعديل من هذا التصور ، وفتح باب البحث على أهمية العناصر الأخرى المكتنفة للفعل اللغوي . وهذا يحملنا على العودة إلى ما رتبوه في هذا الباب ، علنا نقع على بعض الإشارات التي تحرر الفعل اللغوي من سلطة المتكلم الفرد ، كاعتبار السامع طرفا فاعلا في بنية القول ، وكذلك موضوع الحديث ، لأن له ربما سلطة على القول بأن يستدعي من الأساليب والطرق ما يلائمه أو ما جرت العادة على الاستعانة به فيه .

كذلك السياق الحاضن للقول ونوع الجمهور الذي يتلقاه . وإذاك ترانا

مجبرين على إعادة الأمر من أساسه بطرح سؤال حرية المتكلم وحرية اختياره . هل صحيح أن المتكلم يتخير كلامه بقطع النظر عن كل تلك العناصر؟ أم أن اختياره موجه بها وإن إلى حد؟ هل بإمكانه أن يوجز متى أراد الإيجاز أو أن يطنب إذا أراد الإطناب ، من دون أن تقوم دواع أخرى من خارجه تدعو إلى ذلك . وبعبارة أخرى نقول هل هو مخير أم مشدود إلى جملة من القوانين تتعلق بملابسات الخطاب أكثر مما تتعلق بإرادة المخاطب ذاته؟

ويجرنا هذا القسم الثاني من الأسئلة إلى سؤال أشمل ندرك أهميته في تاريخ البلاغة العربية ، وهو يتعلق بمعرفة الصلة بين باب الإيجاز وباب البيان . وما هي السلطة التي تمارسها مقولة البيان على هذا المبحث ، إذ رأينا البلاغيين يقدمون فيه المعنى على كل معطى آخر في الخطاب اللغوي ، ويؤكدون ، في مختلف ما سطروا ، على ربط تلك الأساليب بمفهوم الفائدة والمنفعة .

أما أن هذا المبحث مندرج في مسألة المعنى فلا نحتاج فيه إلى دليل ؛ لأن اللغة بطبيعتها موضوعة لتؤدي المعنى ، وهي الوظيفة التي علقتها بها النظريات القديمة عند العرب وعند غيرهم من الأمم ، ولنا في التراث اللغوي القديم تحليلات مهمة تؤكد هذا الدور ، لعل من أكثرها شهرة تلك التي تعتبر اللغة أسا في كل تنظيم اجتماعي ورابطة أساسية بين أفراده[1] . وقد أفاض الفلاسفة والحكماء في بيان ذلك . وعن هذا التصور لوظيفة اللغة ترتبت المسائل المختلفة التي تعتني بدراستها وبالعلاقات المختلفة التي تربط بينها وبين المعاني التي تؤديها . حتى إن كل الأقسام

---

(١) انظر تفاصيل هذه المسألة عند المسدي (عبد السلام) : **التفكير اللساني في الحضارة العربية** ، الدار العربية للكتاب ، تونس ١٩٨١ .

المهتمة بدرس الظاهرة اللغوية وتحليلها لا بد أن تنتهي إلى موضوع المعنى وكيفية الدلالة .

ولعل من أبرز القضايا التي أفاضوا في الحديث عنها تقسيمهم دلالات اللغة إلى دلالات حقيقية ودلالات مجازية . وعلى هذه القسمة الثنائية انبنت البلاغة القديمة ، وانبنى رأي القدماء في الحاجة إلى مراتب التعبير باختلاف حاجات الإنسان . وعليه أيضا رتبوا أسبقية الحقيقة على المجاز ، واعتبروا المجاز مرحلة لا تبرز الحاجة إليها إلا بدواع تتجاوز ما يريد المتكلم تأديته في حالة الإبلاغ العادي البسيط[١] . والدراسات الكثيرة في هذا الموضوع تغنينا عن الإفاضة فيه .

أما المعاني التي نروم البحث فيها هنا ، وربما جعلتنا نطمح إلى إعادة النظر في هذه الأسس التي قامت عليها البلاغة ، باقتراح تصور قد لا تكفي فيه هذه القسمة الثنائية التي راجت في الدراسات البلاغية . ومسألة المعاني الثواني هذه التي أشرنا إليها مسألة تستحق أن نتعمقها حتى نخرج بها عن إسار هذه الثنائية التي تولد المعنى الزائد أو المعنى من الدرجة الثانية من خروج المتكلم عن حقائق المعنى إلى طرق في تأديته فيها تجاوز وخروج عن سمت في العبارة معلوم . ولا يتسنى الحديث عن المعاني الثواني إلا بإعادة النظر في المقصود بأصل المعنى في مصطلح البلاغيين ، وهو مفهوم ملازم لكل ما اقترحوه في حديثهم عن المعاني الثواني .

فهل يدل أصل المعنى على ما يسمى المعنى الحقيقي ، وهو المعنى الذي يتأدى بالمواضعة ، واحترام نظام اللغة في الأداء . وإذاك تصبح المعاني الثواني هي المعادل للمعاني المجازية في نظام يقوم على هذه

---

(١) انظر : الجرجاني (عبدالقاهر) : **دلائل الإعجاز** ، ص . ٢٨٠ . وما بعدها .

الثنائية؟ أم أن أصل المعنى في النظرية البلاغية متصور مجرد لا وجود له بالفعل وأن كل فعل لغوي وإنجاز قولي ، لارتباطه بمقاصد وأغراض وتنزله في سياق معين وشروط قول حافة ، هو دائما إنجاز يؤدي معنى ثانيا .

وإن ثبت هذا ترتب عليه تجاوز ثنائية الحقيقة والمجاز ، وتجاوز تصور منتشر عن اللغة ووظائفها إلى شيء آخر يصبح فيه القول ، بالضرورة ، قولا غير محايد لا مناص له من أن يحمل معنى زائدا على ذلك الأصل ؛ أو بعبارة أخرى تكون كل عملية إنجاز لغوي عملية بلاغية .

٣- كيف نظرت الدراسات البلاغية الحديثة إلى المسألة ؟

سنقتصر من بين هذه الدراسات على ما كان موضوع المعاني الأول والمعاني الثواني في صلب مشروعها في البحث ، وما كان تأخره في الزمن يكفينا الرجوع إلى ما جاء قبله ؛ لأنه جمع في ذلك المشروع شتات تلك المواقف وبين ما فيها من وجوه الطرافة أو الخطأ . ولعل كتاب الباحث خالد ميلاد الموسوم بـ : «الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة»(١) من أهم تلك المشاريع ، ومن أكثر الكتب إحاطة بالمسألة ومناقشة للأطروحات المختلفة التي قيلت بشأنها .

ولئن كان المشروع يهمنا في جملته فإننا سنركز حديثنا منه على الفصل الثالث المعنون بـ«المعاني الثواني للإنشاء»(٢) .

تندرج دراسة خالد ميلاد في تصور نظري بني أساسا في الجامعة التونسية في تدريس مادة النحو من أوائل الستينات ، ووقع هذا البناء لبنة

---

(١) انظر ميلاد (خالد) : الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة : دراسة نحوية تداولية . تونس . ٢٠٠١ .

(٢) يبتدئ الفصل المذكور من ص ٣٨١ إلى ص٤٤٥ .

فلبنة من جيل الرواد الأوائل إلى اليوم . ويصرح الباحث بأنه يتبنى من كل تلك المجهودات منوال الباحث صلاح الدين الشريف ، ولا سيما في المحلات التي تؤسس البنية النظرية للقول ؛ وقد أحال عليه في مواطن عديدة في دراسته[1] (انظر على سبيل المثال ص٣٨٤ وص٣٨٧) والتزامه هذا لم يمنعه من أن يتعقب المسالة في أهم المصادر العربية القديمة في علوم مختلفة عند علماء الأصول والفلاسفة ، وعند البلاغيين وعند المختصين في علوم القرآن . وقد اتبع في تقريب المسألة وتوضيح رأيه فيها مستويين . مستوى نظريا ومستوى عمليا صاغه في أمثلة حللها ، ورسوم لخص بها جملة ما أدى به إليه البحث .

والظاهر أن خالد ميلاد في هذا البحث يميل إلى اعتبار المعنى الأول (المعاني الأول) معنى تجريديا يحدث عن البنية النحوية عند التصور . وإن كنا لم ندرك تمام الإدراك المقصود بالتجريد في بحثه . فهل هو دلالة على ما هو موجود في النظام باعتباره إمكانا وتصورا؟ أم هو المجرد عن السياق؟ والأمران مختلفان ؛ لأننا إن فهمنا التجريد بمعنى الوجود التصوري في مقابل الإنجاز وهو الوجود الفعلي القولي ، أمكننا أن ننتهي إلى أن كل إنجاز في مقام معين ، مهما كانت العناصر الداخلة في بناء المقول ، إنما هو حدث يقتضي بالضرورة معنى أول ومعنى ثانيا . وهذا يعني أنه لا وجود لكلام تقوله يقتصر معناه على المعنى الأول فحسب . فكل كلام نقوله محمل ضرورة معنى ثانيا لا بد من البحث عنه ، وإن لم يكن واضحا في ظاهر القول . أما إذا ذهبنا في معنى التجريد إلى معنى اللغة ولما تنخرط في سياق بمعنى أنها تراكيب يمكن بناؤها في مستوياتها الصوتية والصرفية والإعرابية والمعجمية ، ولكنها تبقى معلقة منبتة عن السياق ، حتى إذا نزلت في سياق اكتسبت معناها الثاني

---

(١) انظر على سبيل المثال ص٣٨٤ وص ٣٨٧ .

وهو تلك الدلالة المخصوصة التي يضيفها المقام إلى اللغة . وهذا ما انبنت عليه كثير من الدراسات في القرن العشرين قبل أن تنتشر الدراسات التداولية وتقنع بطريقتها في الدرس والنظر .[(١)]

فلقد كان علماء الأسلوب مثلا في بعض الاتجاهات يرون أن من اللغة في الاستعمال ما لا يزيد على ما يؤديه ظاهر اللفظ ، وأشاروا إلى ذلك بتلك العبارة المشهورة «الدرجة الصفر» ، ومن اللغة ما يحمله المتكلم مقاصد زائدة . وعليه بنوا رأيهم في مزية القول ورتبته من البلاغة والتفوق .

ولعل من أسباب ارتباكنا في فهم تخريج خالد ميلاد لمسألة المعاني الأول والمعاني الثواني ، الشكل التمثيلي الذي أثبته في الصفحة التسعين بعد الثلاثمائة من أطروحته للتصور الذي يصدر عنه . فقد وضع في مرتبة أولى المعنى الأول مساويا لما سماه «دلالة نحوية مجردة» ؛ وقد ذكر مستواها الصوتي ، ومستواها الصرفي ، ومستواها الإعرابي ، ومستواها المعجمي . وأشار بسهم واضح المعالم إلى إنجاز تلك الدلالة في مقام معين عناصره المتخاطبون والمكان ، والزمان ، والأغراض لينتهي إلى أن الدلالة المخصوصة وهي عنده «دلالة نحوية مقامية» هي التي نعبر عنها بالمعنى الثاني . وواضح أنه يقابل بين المجرد والمنجز . وهذا يعني أن المجرد عنده هو مجرد تحريك آليات البناء ليحصل التركيب . وهو كما قلنا مستوى منقطع معلق لأنه ليس نازلا في مقام بعينه . وبعض الأمثلة التي ساقها خالد ميلاد تحمل الباحث على فهم الأمر على جهتين : فتحليله لقول القائل :

ج ١ : عبد الله كريم ينتهي في نهاية المطاف إلى أنه إثبات غفل ذو قوة واحد أما :

---

(١) انظر : Benveniste (E):Problèmes de linguistique générale Paris, 1975, p.p 80 وما بعدها .

ج٢ : زيد كثير الرماد فقد انتهى به التحليل إلى قوله إثبات ذو قوة ٢ وهو توكيد ومبالغة .

ولكنه يقول إثر ذلك مباشرة في ج ١= إثبات والمعنى الثاني مجرد الإخبار على سبيل الابتداء .

أما في ج ٢ فالمعنى الثاني فيه التوكيد والمبالغة في الدعوى . وبالمقارنة بين التحليلين نراه يبحث لكل جملة عن معنى ثان ، وإن كان ذلك المعنى فارغا . فهل يعني هذا أن ج ١(عبد الله كريم) هي طريقة في الإخبار تؤدي ما تؤديه منفصلة عن سياق القول . إذ يمكن في سياق معين أن يكون لهذه الجملة معنى ثان يحصل من الإثبات نفسه . ففي قولك في سياق حديث «عبد الله كريم» رفع لما قد يكون في ذهن السامع من الشك أو الريبة في الأمر ، فتثبت ما تعتقد أنه عند المخاطب باب من أبواب الاختلاف .

إن المسألة تقتضي مزيدا من الدرس والتمحيص ؛ لأن النتائج التي قد تنجر عن القول ، بأن الإنجاز هو دائما مرتبط بمعنى ثان يؤدي إلى إعادة النظر إعادة جذرية في البلاغة العربية حدودا وأقساما وقضايا ، كما يؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين البلاغة والنحو .

وعلى كل حال فإن الدراسات التداولية اليوم كأنها تنحو هذا النحو وتدعو إلى ضرورة الانتباه إلى المقاصد المتعلقة بكل الإنجازات اللغوية ، وإن كانت تلك المقاصد غير بينة[١] . والالتزام النظري الذي بنى على أساسه

---

(١) نجد معلومات ضافية عن هذه القضية في مداخل متعددة من المعجم الذي وضعه موشلار وروبول في التداولية :

Mochescler (J) et Reboul(A.):Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris Seuil, 1994,

الباحث خالد ميلاد حديثه نتجت عنه في هذا الباب آراء لم يشتهر أن الناس قالوا بها في القديم والحديث . ولعل من أبرزها قول الباحث : «إن الدرس البلاغي قاصر في الأغلب الأعم في نظرنا عن تجاوز نطاق الجملة ؛ وذلك لأن الجملة هي الوحدة النحوية الدلالية الأساسية ، ولأن ما تقوم عليه من إسناد يمثل مفهوما نحويا دلاليا مجردا يختزل الدلالة النحوية من جهة ، ويتكهن بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللغوي من جهة ثانية .» (ميلاد ، ص٣٨٧) .

فالمشهور أن البلاغة نشأة ووظيفة لا تقتصر على الجملة أو على نطاقها كما قال الباحث ، وإنما أساسها دراسة الأقوال والمخاطبات . وقد قامت عند العرب ، في فتراتها الأولى على الأقل ، على فنون من القول كانت الخطب ، باعتبارها أكثر أنماط أجناس المقام اكتمالا عمدتها . والخطيب كان ينشئ نصا متظافر العناصر مرتب الأقسام . فيه المقدمات وفيه الأقسام مرتبة ، وفي تلك الأقسام الحكاية وفيه الاستنتاج[1] . فكيف يمكن ألا تتجاوز البلاغة نطاق الجملة؟وكيف تسنى لرجل كالجاحظ ، وهو من المؤسسين الأوائل لهذا العلم ، أن يتحدث كل ذلك الحديث عن المتكلم والسامع والكلام ومقام الكلام ، إن لم يكن الأمر يتجاوز نطاق الجملة؟[2] (انظر صمود ، التفكير البلاغي ، الحدث الجاحظي) .

ولا يمكن لهذا الكلام أن يستقيم إلا إذا كان الباحث يعتبر أن كل الأبنية اللغوية المتولدة في مقام ، وكل اللغة التي يتكلمها الانسان تعود إلى هذه الجملة التي تختزل اللغة وتتكهن بكل ما سيحدث . وإذاك نبتعد

---

(١) انظر : Reboul(O):Introduction a la rhétorique, Puf, Paris, 1991.

(٢) انظر : صمود (حمادي) : التفكير البلاغي عند العرب : الحدث الجاحظي ، ص . ص ١٣٧-٣٠٧ .

عن مفهوم الجملة السائد في الدراسات النحوية ، لتصبح الجملة كائنا قادرا على اكتناه ما وجد وما لم يوجد . وتصبح كل المنجزات اللغوية : مخاطبات ونصوص ، إنما هي جملة تتوسع وتمتد ، وإذاك يبقى هذا التصور في حاجة إلى البرهان والإقناع .

٤- الإيجاز باعتباره اقتصادا في اللغة :

يمكن أن ننظر إلى مسألة الإيجاز من جهة ما يسمى بالاقتصاد اللغوي ، وهو قانون سائر المفعول في علاقة الإنسان بالألسنة جميعها على مايبدو[١] . ولا نحتاج إلى كبير تبرير لإدراجه في هذا المبحث ؛ لأن دلالته اللغوية والاصطلاحية تشير إلى ذلك صراحة ، كما أنهم في ترتيبهم لعلاقة الألفاظ بالمعاني قد بينوا المسألة على وجهها . فالإيجاز هو درجة من ترتيب المباني على المعاني دون درجة المساواة . نضيف إلى ذلك أن هذه المصطلحات مشتركة بين البلاغة وبين علم الحساب . فالمساواة مطابقة والإيجاز تفاوت . وبالنظر في هذا الباب عند البلاغيين ، نلاحظ أنهم أكدوا هذا المعنى بصورة مختلفة ، لعل أبرزها وأكثرها دلالة على اندراجه في باب الاقتصاد النوع الذي سموه الإيجاز بالحذف . ومصطلح الحذف هو أيضا من مصطلحات علم الحساب . فالحذف تقليل ونقص واختزال . وقد أطنبوا في تفصيل القول فيه ، وذكروا الإمكانيات المختلفة التي يظهر بها في الكلام . فتحدثوا عن الحذف الذي يصيب جزءا من الجملة ، والحذف الذي يصيب الجملة ، وحذف ما هو أكثر من الجملة[٢] . وذكروا في كل مرة ما على السامع أو المتلقي أن يقوم به من جهد لتقدير المحذوف ، وإرجاع

---

(١) انظر : Molinié (G):Dictionnaire de la rhétorique, Paris, 1992.

(٢) القزويني : **الإيضاح** ، ص . ص ٢١٨-٢٢٧ .

القول المعدول عن النمط النظري في التركيب إلى أصله . ويقف الباحث في التفاصيل التي ذكروها والشواهد التي استعانوا بها ، على آليات ذلك التقدير ، والكفاءات التي تسمح بالوصول إلى ضبطه وتعيينه . ومن أبرز ما وصلوا إليه في هذا الباب أهمية السياق الوارد فيه القول ، والتوجيه المعنوي الذي ترسمه الأقوال السابقة على مواطن الحذف والإضمار ، كما ذكروا جملة الأدلة التي تسمح بذلك التقدير ، ولم تغب عنهم في إيرادها الأدلة العقلية .[1]

والناظر في هذا القسم من الإيجاز ، يلاحظ أنهم رتبوه مستويين بالقياس إلى جهد التأويل الذي على السامع أو القارئ أن يقوم به .

أما المستوى الأول وجهده فيه بسيط لا يعدو الانتباه إلى ما وقع حذفه بقياس الشاهد على الغائب . وعمدته في ذلك البنية النظرية المجردة للجملة ، والمحلات المختلفة التي تتكون منها تلك الجملة ، حتى لكأنه إيجاز لمجرد تجنب التكرار وبناء أقوال وإن كانت مقبولة نحويا فهي غيرموجودة في مستوى الاستعمال . وعلى هذا النوع أغلب المجاز بالحذف وهو حذف في قدرة المتكلم لولا خوف الوقوع في ما لم تجر به العادات اللغوية إظهاره والإتيان به على وجهه . فاللغة في هذا المستوى قادرة على الإحاطة بموضوعها على التمام والكمال ، ولكن أسبابا بعضها من المتكلم وأغلبها من الاستعمال تمنع عن إيراد الصورة التي تحترم البنية النظرية ، وهي صورة قد ينجر عنها في الحديث كثيرمن الثقل والخروج عن صالح الاستعمال . وإن كانوا في هذا القسم من الإيجاز ، وهو الإيجاز بالحذف ، ذكروا أمرا عظيم الفائدة يأتي الحذف فيه من أن اللغة قاصرة على أن تحيط بموضوعها . فلا تستطيع قوله بصورة كاملة لأن جوانب منه تستعصي على العبارة

(١) القزويني : المصدر السابق ، ص ، ص ٢٢٥ــ٢٢٦ .

وتقوم في مواقع لما تدخلها اللغة . وهذا النوع يفتح نفس السامع والمتلقي على مذاهب التأويل الممكنة . فعدم التعيين يأتي فيه من أن اللغة تقف على باب شيء مركب غامض هو صورة تلتقط التقاطا ، ويستحيل الدخول إلى تفاصيلها . فعلى السامع أن يكمل القول ببناء تلك الصور التي عجزت اللغة عن تقديمها في شكل واضح يمكن السيطرة عليه .

والأمثلة الكثيرة التي ساقوها في هذا المضمار تتعلق بمشاهد القيامة والحالات المختلفة التي يكون عليها الناس يوم النشر ، ومآلهم بعد الحساب . وهي أشياء لا يصل الإنسان إلى رسم ملامحها إلا بضرب من التخيل وبناء العوالم التي لم يسبق له أن عرفها . من ذلك ما جاء في سورة الأنعام في الآية الثلاثين في حذف جواب الشرط في قوله : «ولو ترى إذ وقفوا على ربهم» . فهذا المشهد الذي يعبر عنه الفعل المتصل بالرؤية مشهد في طي الغيب ، يختزل كل ما جاء في القرآن ، وربما في غيره من الكتب المقدسة ، عندما يقف الناس بعد الموت والنشر في حضرة ربهم . ويمكن للنفس أن تذهب في رسم هذا المشهد كل مذهب ممكن ، لأن الأمر من عالم الغيب لا من عالم الشهادة . ولا تستطيع اللغة أن تؤديه إلا بفتح إمكان التأويل أمام السامعين ، فيتصور كل واحد منهم الأمر على ما في نفسه من إيمان ، ومن معرفة ، ومن قدرة على بناء العوالم المنتظرة التي يحاول النص القرآني أن يبنيها .

ومع ذلك فهذا القبيل من الإيجاز بالحذف لم ينل عندهم المكانة التي حظي بها نوع ثان من الإيجاز ، لا حذف فيه ولا إضمار بالمعنى النحوي للكلمة . فمن جهة التركيب يكون فيه الكلام مخرجا على سمت ما تصورت العرب في البنية ، لكنهم اعتبروه مع ذلك أهم الأقسام . بل لعلهم لم يفكروا في هذا الباب أصلا إلا من أجله . يقوم هذا النوع على ضرب من التقابل بين البنية اللغوية والمعاني المختلفة ، التي يمكن

استخلاصها من تلك البنية . وهو بلغة أكثر بساطة تقليل يقصد به التكثير ، أو هو الاقتصاد في البنية اللغوية والإطناب في مستوى المعاني الممكن استخلاصها من تلك البنية . وهذه المفارقة تحملنا ، متى تمسكنا بالتأويل «الاقتصادي» الذي اخترناه مدخلا إلى هذه المسألة على أن نعتبر ذلك رفعا من قدرة اللغة على إنتاج المعنى وتكثيره ، وهو ما يسمى في الاقتصاد بالإنتاجية .[١] فلم يعد الأمر هنا حذفا او اختزالا بقدر ما هو متراجحة[٢] ، تقوم حسب عبارتهم الجارية على «تقليل اللفظ وتكثير المعنى» ويكون دور السامع أو المتلقي ، في هذا المضمار ، أساسيا وأكبر من دوره في النوع الأول الذي ذكرناه . لأنه هو الذي سيسبر ما في الكلام من عمق ، ويستخرج ما في غضونه من معان متراكبة .

ويثير إدراج هذا النمط الثاني من الإيجاز في الباب نفسه الذي أدرجوا فيه الإيجاز بالحذف جملة من الأسئلة من أهمها : التساؤل عما إذا كان النوعان من الطبيعة نفسها؟ وما حملنا على هذا السؤال إلا ما لاحظناه في تفصيلهم لمسائل الباب من فرق بين ما يكون السامع أو المتلقي مدعوا إليه من مظاهر التفسير والتأويل . فإننا متى استثنينا نوع الإيجاز بالحذف ، الذي سببه وقوع اللغة دون صفة الموضوع الذي نتحدث عنه في ما سميناه ، بناء على الشواهد الكثيرة التي أدرجوها «مشاهد القيامة» . وهي طريقة في القول تفتح أمام القارئ أو السامع إمكان التأويل حتى يذهب في

---

(١) نعني بذلك ما في المصطلح الفرنسي Rentabilité من معان حافة ، ومن شروط تمكن من أن نصل بالعناصر نفسها إلى أقصى ما يمكن استخراجه منها .

(٢) وهي في الأصل تقوم على مبدأ التناسب العكسي بين الأدوات الجراة Inégalité ، نستعمل هنا المصطلح الرياضي وما يمكن الاستنتاج منها وهو صريح المعنى في قولهم : «تقليل اللفظ وتكثير المعنى» .

ذلك كل مذهب . فإن الإيجاز بالحذف يغلب على تصورهم له دعوة المتلقي إلى البحث بمساعدة السياق ، والصورة النظرية لبناء الجملة عن المحذوف ؛ وقد يكون ذلك المحذوف أحيانا بسبب من الاستعمال الجاري ، لأنك لو أظهرته لوقعت في ما كان سيبويه يسميه «تمثيلا» لا يتكلم به . وليس في حديثهم في هذا الباب في الغالب الأعم إشارة إلى مسألة المعنى . فالبحث يقتصر على الاهتداء إلى اللفظ المغيب ، وحرص البلاغيين على إيجاد الصيغة المثلى من الصيغة المعدولة المغيرة المنجزة .

أما هذا القسم فالأمر فيه مختلف كل الاختلاف ، لأن المطلوب الوقوف على جدول المعاني التي يمكن أن نصل إليها بالاستدلال من اللفظ . وعمل القارئ في هذا القسم الثاني يختلف عن عمله في القسم الأول ، فهو مدعو ، بما اختزن من نماذج لغوية راقية وبما اكتسب من معاشرته لنصوص الأدب والشعر من خبرة وباع ، أن يقطع المسافة الفاصلة بين الروائز اللغوية الماثلة في النص وطبقات المعاني المحتجبة وراءها .

فالعمليتان كما نرى مختلفتان تمام الاختلاف . ففي الأول نبحث عما لا سبيل إلى عدم الاهتداء إليه ، أي إن عمل المتلقي موجه بالسياق ، والسياق في الغالب يصونه عن الخطأ في الوقوف على ما وقع الاستغناء عنه . يعينه على ذلك أيضا معرفته بقوانين البناء ومراسم التركيب . أما الثاني فهو يبحث عن شيء مغيب ووسائل البحث المتوفرة له عن ذلك الغائب ، ليست في نصاعة وسائل البحث في الصنف الأول . ولا هي حتى بمتحددة معينة يمكن لأي قارئ من القراء أن يحيط بها على التمام والكمال . ولذلك يكبر في هذا الصنف دور القارئ وتصبح قدرته على الكشف رهينة كفاءاته التفسيرية والتأويلية . ولعلهم لهذا السبب احتفوا بهذا القسم الثاني أكثر من احتفائهم بالأول ، وتحدثوا فيه عن ملكات السامع وضرورة أن يكون راسخ القدم في المعرفة باللغة وأساليبها ، أكثر مما

تحدثوا عن ذلك في القسم الأول ، وإذن فلا مناص من التساؤل عن السبب الذي جعلهم يجمعون بينهما في باب واحد؟

ونحن نطرح السؤال ليقيننا بأن تكثيف العبارة وفتح البنية على متعدد المعنى يختلف اختلافا جوهريا عن حذف عنصر من عناصر الجملة أو الاستغناء عن محل من محلاتها .

يعود السبب ربما إلى ما كنا أشرنا إليه في عملنا هذا من تقيدهم تقيدا كاملا في هذا الباب وفي غيره من الأبواب بمسألة أداء المعنى . فكأن التكثيف في تصورهم ، وما يترتب عليه من معان تستخلص استخلاصا ، إنما هو ضرب من الحذف في اللفظ ، باعتبار أن كل تلك المعاني المستخلصة بالاستدلال كان قولها يحوج إلى متعدد الألفاظ والتراكيب . فلو أراد المتكلم أن يعبر عنها أفقيا لاحتاج إلى لفظ كثير .[1] فالجملة في هذا الموضع هي مجموعة من الجمل والأقوال استبطنتها ، واحتضنتها بحيث يستطيع الواحد ، وهو يعدد طبقات المعاني ، أن ينشر تراكيب افتراضية مدمجة في ذلك التركيب . وهذا يعني أن كل معنى من تلك المعاني مستقل في العبارة بلفظ من الألفاظ . وأن الإيجاز هنا لا يعدو أن يكون إبقاء على المعاني المتعددة ، مع الاستغناء عما كنا نحتاج إليه من العبارة لتأديتها . ولهذا السبب اعتبروا هذا الضرب من الإيجاز كالضرب الأول باعتباره في التصور استغناء عن لفظ كثير ردته قدرة المتكلم وبراعته إلى اللفظ المنجز ، فجاء هذا اللفظ وهو شكل أوحد أشكالا متضايفة فيه كامنة . (انظر النص الذي يشير فيه البلاغيون إلى أننا لو أردنا قول كل هذه المعاني لاحتجنا إلى لفظ كثير) .

---

(١) انظر الجرجاني(عبد القاهر) : دلائل الإعجاز ص . ص ٣٥٦-٣٥٧ . طبعة المنار . تح . محمد عبده .

٥- تجاوز قوانين الخطاب لدراسة البلاغيين في الأبواب :

في ما سبق لنا من حديث عن الباب الثامن من علم المعاني وهو الباب المخصص للإيجاز، والإطناب، رأينا نهج البلاغيين في دراسة كل طريقة في أداء المعنى على جهة، بما في ذلك الحدود والأقسام والشواهد التي يأتون بها لتوضيح المسائل، وتثبيت رأيهم فيها . ورأينا كذلك أن الدارس لهذه الأبواب يدرك أن البلاغيين فصلوا القول فيها باعتبارها مسالك مختلفة متباينة يصل بها المتكلم إلى المعنى . كما رأينا أن الغالب على اعتبارهم أنها مسالك متروكة لاختيار المتكلم، يختار منها ما به تبرز قدرته على البيان، وتمكنه من وسائل التعبير التي توفرها له اللغة . ففي باب الإيجاز مثلا، في فتراته المختلفة، نكاد لا نقع على اعتبارات تتجاوز قدرة هذا المتكلم ورسوخ قدمه في اختيار المباني الكفيلة بإجلاء المعاني في أوضح صورة وأتمها، مع الحرص دائما على تحقيق ما من أجله جاء باب المعاني وهو «الاحتراز عن الخطأ» في مطابقة مقتضى الحال . وهذه من أبرز الصفات التي يحوزها المتكلم عندما يصبح قادرا على اختيار سبل التعبير، التي تضمن له ما يقتضيه التخاطب من ضرورة أن تكون البنية مراعية للمعنى والمقصد الذي إليه قصد المتكلم .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن البلاغيين إذ يتحدثون عن الاحتراز عن الخطأ لا يعنون بذلك الخروج عن قواعد اللغة في درجتها البسيطة الأولى، كالخلط بين حركات الإعراب من رفع ونصب وجر أو بإجراء الكلمة على صياغة لم ترد في العربية على مقتضياتها . ولذلك يكاد المعنى عندهم هنا يطابق القصد . فللرد على المنكر أسلوب، ولتأكيد المعنى أسلوب، و التقديم والتأخير والإضمار والإظهار منازل لها في تأدية المعنى دقائق ولطائف هي التي نفرق بها بين من ثبتت قدمه في البلاغة

ومن لم تكن كذلك .[1]

والأساس النظري الذي تقوم عليه هذه المسائل ، متى أمعنت النظر هو إقرارهم بأن اللغة لا تكون مجانا أي إن كل شيء في البنية ، متى تعلق الأمر بالفصحاء والخطباء ، له وظيفة ويتظافر مع المعنى الأصلي أو المعنى الأول ليؤدي هذه المعاني الثواني المختلفة ، وهي المعاني التي تخرج الكلام من الاستعمال العادي إلى الاستعمال الذي يضاف فيه إلى المعنى الأول معنى ثان ، ويخرج بنا من مجال اللغة إلى مجال البلاغة .

وتأكيدا لوجهة النظر هذه ، أفاضوا في هذا الباب في الحديث عن الشروط التي يجب توفرها في المتكلم لكي تحصل له هذه القدرة التي لا يمكن أن تتأتى إلا للفصحاء والبلغاء الأبيناء . والسبب في ذلك أن هذا المسلك الذي يؤدي إلى المعنى من أخصر طريق يفتح الكلام على الاستدلال والتأويل . فتتعدد المعاني وتتراتب وتفيض على العبارة . فيجعلها تقول المعنى الكثير باللفظ القليل . ولا شك في أن إقحام هذه الإمكانية المضمرة في اللغة لا يمكن أن تتم لمن اكتفى بمستواها الي تطابق فيه الألفاظ المعاني على المساواة مطابقة كاملة . ذلك أن تكثير القليل ، وفتح البنية على متعدد الدلالات ، ليس من أغراض ولا من طبائع من يتخذ اللغة في حدها الأدنى ، باعتبارها وسيلة تعبير وإنفاذ للغرض لا تتعداهما إلى سواهما .

فأن تخرج من الندرة الكثرة ، وأن تكون قادرا على صياغة العبارة على الكثافة والتعدد يتطلب عارضة في البيان ، وخبرة بمسالك الوصول إلى المعنى ، وإثارة الكامن المضمر في اللغة . ولا غرابة إذن بعد كل هذا الذي

---

(١) انظر : ابن الأثير (ضياء الدين) : الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ١٤١ ومابعدها .

ذكرنا ، أن يكون الإيجاز مذهبا في أداء المعنى مقصورا على النخبة من المتكلمين بتلك اللغة ، وأن يكون الإيجاز عنوانا من عناوين التفوق الأساسية ، ومذهبا عزيزا في بناء المعنى .

فقد اعتبروا الإطناب ، لما فيه من وجوه الإعادة والتكرار والتفصيل والتوسع ، أنسب للجمهور العريض الذي ليس له في البلاغة من التمكن ما يسمح له بإدراك الخفي والوصول إلى الموجز العصي ، وتبعا لذلك رأوا أن هذا الأسلوب أنسب للمواضيع العامة التي تهم أوسع جماعة من الناس .

ولكن مع ذلك يبقى الإطناب أيضا مقصورا على هذا الصنف من المتكلمين الذين حبوه بالإيجاز ، ذلك أنهم اشترطوا فيه أن يكون الفائض على أداء المعنى آتيا لفائدة ، وإن لم تغير من ذلك المعنى في جوهره فإنها تحيطه بما يجعله مستساغا تقبل عليه أنفس المخاطبين . فيحصل لها المعنى وتحصل لهم تلك الفائدة باعتبارها قيمة مضافة ، تكون وظيفتها إما الزيادة في الفائدة أو الترويج لذلك المعنى ، وتهيئة الجمهور لتقبله في أريحية من يحصل على الشيء من سبيل ممتعة .

ودليلنا على ما نقول هو أن غير المتمكن الذي نقصت كفايته البيانية مهدد دائما بأن يقع في المحظور وفي غير المرغوب فيه ، ويتحول كلامه إلى تطويل لا فائدة ترجى منه . فتنقلب الأمور من الضد إلى الضد . من القدرة على أداء المعنى مع زيادة الفائدة إلى التطويل الذي لا فائدة فيه ، وإنما هو ضرب من الإفاضة غير المجدية ، والدخول في ما لاطائل من ورائه . فيصبح الكلام في عداد ما لا قيمة له . وينكشف بذلك قصور المتكلمين عن السير في هذه الطريق المحفوفة بالمزالق ، التي يمكن أن تنعرج بسالكها إلى التيه والضلال . على هذا النحو خصصوا الإيجاز والإطناب بمتكلم متطلع عارف بما في اللغة من قدرات اكتسبها من طول معاشرته للنصوص النماذج ، التي يحصل له منها بطول مراجعتها والاستئناس بها ، ملكة لا

يمكن أن تتوفر في غيره . وليس من باب الصدفة ، تأكيدا لضرورة توفر هذه الملكة ، أن وضعوا في مؤلفاتهم كلا من الإيجاز والإطناب على شفا خطر محدق بمن قل زاده وضعفت ملكته . فالإيجاز قد يتحول إلى إخلال وتعمية وقطع لسبيل المعنى . ويتحول الإطناب إلى هذيان وهراء ولغو يحتجب فيه المعنى من كثرة ما يضع له المتكلم من العبارات التي لا فائدة من ورائها .

على هذا النحو تكون القدرة عندهم تحركا في مجال طرفاه قد يؤدي أدنى تقصير فيهما إلى ضدهما ، وهذا يعني أن له في التفوق وطول الباع واتساع العارضة مفهوما ينبني على القيد والضيق . وليس من باب المجازفة ولا المغالاة أن نقارن بين قدرة المتكلم ، وهو يجري اللغة بين طرفين مهلكين لا ينجو من الوقوع فيهما ، إلا من برز وسيطر على آلته سيطرة مطلقة بما هو معروف في مجال الشعر . فالشاعر الفذ يتحرك هو أيضا داخل جملة من الضوابط والقيود ، قيود البيت ، وقيود البحر ، وقيود القافية . فالمتمكن منهم وأكثرهم قدرة هو الذي يستطيع أن يتحرك بحرية داخل هذه القيود ، وأن تكون قدرته أكبر مما تسلطه عليه من المكاره ، بل إن تلك القدرة ترد هذه القيود إلى محفز يدفعه إلى أن يكون شعره أكثر حرية وأكثر جريانا وراء بديع المعاني وفريدها . وقدرة الخطيب من قدرة الشاعر . عليه هو أيضا ألا يقع في ما يمكن أن يؤدي به إليه جموح عبارته وتهورها أو قصورها ووقوعها دون الغرض .

إلا أن دراستهم للباب على هذا النحو الذي ذكرنا ، وحرصهم على التفريق بين مختلف المسالك ، وربطهم ذلك بقدرة المتكلم أو بنوع المخاطبين أو بموضوع القول ، لا ينسينا شيئا أساسيا هو أن كل هذه الاعتبارات التي بسطوا القول فيها ، وفي وجوه الفرق بينها ، وفي ما يترتب على استعمالها من قيمة بلاغية وأدبية ، لا ينسينا أمرا آخر عظيم الأهمية عندهم وهو انتباههم إلى

القوانين العامة التي تتحكم في بناء المخاطبات ، وإجراء المتكلمين اللغة بحسب الأغراض والمقاصد والجمهور . فهذه القوانين في المدونة البلاغية قوانين ، تتجاوز الاعتبارات التي نجدها في كل باب عندما يدرس بصفة منفصلة ، ويجمعون الشواهد لتأكيد حيثياته ، بحيث نعتقد أن ما يسطرونه من مقررات بشأنها لا يمكن الاكتفاء به ما لم ننظر في ما انتبهوا إليه من قوانين وأبرزوا من مستلزمات لا تهم طريقة أداء المعنى في حد ذاتها ، وإنما تنظر إليها باعتبار أنها مكون من مكونات نص أو خطاب .[١]

وإذا نظرنا إلى الأبواب من هذه الزاوية ، أمكننا أن نتجاوز ما قد يبدو عليها من وجوه التشدد ، كما تسمح لنا بتنسيب كثير من الاعتبارات التي نبنيها لفائدة ما ينظم الخطاب في جملته ويحيط به وبإنجازه من مراسم ، إلى درجة يصبح فيها الشيء آيلا إلى نقيضه في الاتجاهين : فإذا أخذنا على سبيل المثال مبدأ من المبادئ الكبرى التي انتبه إليها البلاغيون في فترات متقدمة من دراستهم عند الجاحظ في «البيان والتبيين» وهو قانون «المناسبة» ، وهو قانون تلخصه القولة المشهورة عنده : «لكل مقام مقال»[٢] ، حيث تشترط أن تكون أقدار الألفاظ على أقدار المعاني ، وأقدار المعاني على أقدار المخاطبين ، أصبح الاحتفاء بالإيجاز والإطناب ، مثلا ، على ما سطرت مؤلفات البلاغيين أمرا نسبيا غير ثابت ، بحيث يصبح الإيجاز إطنابا في موضع من المواضع ، والإطناب إيجازا في مواضع أخرى .[٣] وبهذا يتأكد أن المقررات الواردة في دراسة الوجوه والأساليب

---

(١) انظر حديث الجاحظ المطول في البيان والتبيين ، ص ٩٩ وما بعدها عن المناسبة والملاءمة ، وهي عنده من القوانين التي تصبح فيها أساليب القول نسبية .

(٢) الجاحظ : الحيوان : ج١ . ٩٣ .

(٣) الجاحظ : المصدر نفسه .

ليست ملزمة بالصورة التي جاءت عليها في دراساتهم لها منفصلة عن اندراجها في الخطاب ، كما أن القيمة التي عينوها لكل أسلوب أو لكل وجه ليست قيمة مطلقة ثابتة تحصل عند كل إجراء ، لأن قوانين الصياغة والخروج باللغة من وضعها النظري إلى وضعها العملي ، رهينة الاستجابة لجملة من النواميس والضوابط تتغير بموجبها تلك المقررات التي سطروها في دراساتهم . فدراسة الأساليب منفصلة عن إجرائها في البلاغة ، يشبه إلى حد كبير دراسة النحويين لأقسام الكلام المكونة للجملة . حيث يغير الإسناد من دلالة تلك العناصر ، ويعطيها بالتركيب والتأليف معنى لم يكن لها عندما كانت مفردة . فليس المهم إذن معرفة ما أقرته النظرية البلاغية في دراسة الأساليب دراسة منفصلة . وإن كان يبقى لتلك الدراسة جانب من الأهمية يتصل بالحد والتمثيل واختيار النماذج المقنعة ، التي تعتبر النموذج الأسمى في ذلك الباب المدروس ، ولكنها غير كافية لأن المتكلم يحتاج إلى التشبع بالقوانين الكلية التي تضبط انبناء الخطاب ، وتسمح له بأداء الوظائف المعلقة به ، وهي قوانين تعيد صياغة المواقع التي يحتلها كل أسلوب من الأساليب بحسب متطلبات السياق ومقتضى الحال[1] . ومن ثم تصبح المعرفة بهذه القوانين الظاهرة والمضمرة أهم ربما من الإحاطة بالقيمة التي حددها البلاغيون للأسلوب عند دراسته ، منقطعا عن إجرائه في سياق مخصوص .

ونشير هنا عرضا إلى أن هذا الجانب لا تحفل به الدراسات البلاغية على أهميته ، ولهذا السبب لا يدرك كثير من الدارسين قصور ما يوجد في الكتب والدراسات وعدم كفايته ، إذ تعتبر التفوق البلاغي تفوقا في معرفة

---

(١) انظر في مقتضى الحال على سبيل المثال شرح التفتازاني ، المصدر المذكور ص ١٦٦ وما بعدها .

الأساليب والوجوه ، بينما تدعو بلاغة الخطاب إلى ضرورة إدراك أهمية تلك القوانين[1] .

ولذلك لا يمكن الاكتفاء بما جاء في تلك الأبواب منفصلا عن القوانين التي تلتئم الخطاب في جملته ، وتصبح القيمة أيضا لا تتعلق بالأسلوب في ذاته وإنما تتعلق بمراعاته لهذا القانون مراعاة تنتج تلك القيمة وتقنع بها .

وعلى هذا النحو يصبح استصفاء القوانين العامة التي تتحكم في إنجاز اللغة والخطاب أهم بكثير من المقررات التي تأتي في الأبواب في حد ذاتها ؛ أو على الأقل تصبح دراستهم لتلك الأبواب ، وإن كانت شيئا ضروريا باعتباره دراسة تفصيلية لطرق القول وأساليبه ، مرتهنة بكل تلك القوانين ، بل إنها قد تغير من ماهيتها استجابة لما يفرضه الخطاب على المتكلم من ضرورة مراعاة السياق العام الذي يتنزل فيه الخطاب ، وهو سياق متعدد الأطراف معقدها فيه المتكلم وما يريد إنفاذه من غايات ومقاصد . وفيه المخاطب وهو الطرف الأساسي الثاني في كل عملية تخاطب . فلا بد من احترام وضعه من حيث قدرته اللغوية ، ومن حيث العوالم التي يتحرك فيها ، ومن حيث استعداده لقبول الكلام الذي نتجه به إليه . وفيها القول والكيفيات التي يجب أن يبنى عليها بناء على هذين الطرفين الأساسيين . وفيها الموضوع الذي يبنى القول من أجله . وفيها كذلك الحال أو السياق التي نقول فيها ما نقول . فهذه العناصر مجتمعة تعود إليها الكلمة الأخيرة في تحديد ما يجب من الطرق والمسالك التي على المتكلم أن يسلكها ضمانا لما يريد الوصول إليه بكلامه أو بخطابه .

---

(١) في الدراسات المتعلقة بالخطاب اهتمام كبير بالقوانين المتحكمة في بنائه ، انظر على سبيل المثال معجم شارودو ومانقونو المذكور سابقا ، ص . ص ٣٥٧-٣٥٨ .

فليس إذن لأي أسلوب أو لأي طريقة في القول قيمة مطلقة منفصلة عن هذه الأوضاع ، التي يتنزل فيها الخطاب تنزلا يحولها من قيمة ثابتة إلى قيمة نسبية .

فلا مناص ، والحال ما ذكرنا ، من التفريق بين عرض المسائل ودرسها دراسة تفصيلية في مؤلفات البلاغيين ، لأنهم يريدون دراسة المسألة على كل وجوهها بقطع النظر عن المآل الذي تؤول إليه ، وبين ضوابط الإنجاز والعناصر المتحكمة فيه ، التي قد تستفيد من ذلك الدرس ولكنها تكون مجبورة على الاستجابة لمقررات أخرى تجبرها على أن تخرج عن تلك الضوابط ، وتصوغ الخطاب صياغة يتحكم فيها راهن القول ودواعيه ، وإدراك هذا الفرق أمر لا بد منه لكي نفهم المسافة الفاصلة بين «الوصفات التعليمية» التي يبنيها الخطاب البلاغي النظري في الكتب ، وبين إنجاز اللغة وإعطائها وجهها العملي في المخاطبات . فما جاء في كتب البلاغة من دراسات لمختلف تلك الأساليب وأهميتها في إنتاج المعاني الثواني ، شبيه إلى حد كبير بدراسة النحاة في كتب النحو لنظام اللغة . ونحن نعرف أن ذلك النظام ، وإن كان مشتقا من الاستعمال والإجراء ، يختلف عنه اختلافا بينا . وأكبر دليل على ذلك حديثهم عن التراكيب وخواص التراكيب . فبين الأمرين مسافة هي المسافة الفاصلة بين أبواب البلاغة المسطرة في الكتب وأنواع المخاطبات التي ينجزها المتكلم . وهذا معنى قولنا إن المسطور في كتبهم ليس مطلق القيمة ؛ أو إن شئنا فإنه لا يكتسي قيمته الأساسية إلا بالاستعمال .

وهكذا نؤكد مرة أخرى أن القيمة نسبية تتحكم فيها ضوابط تختلف عن الضوابط التي تتحكم في بناء الأبواب بناء منقطعا عن ظروف تحققها . وإن كنا نقر هنا أيضا بأن أصل تلك الأبواب الاستعمال .

يتبين لنا بعد دراسة هذا الباب أن الإيجاز والإطناب مسلكان

يتوخاهما المتكلم للوصول إلى المعنى . وقد غلب على تعريفهما عند البلاغيين ، الجانب الكمي الذي عبروا عنه بوضوح بعبارات تدل دلالة صريحة على مسألة الكم . إذ اعتبروا الإيجاز وصولا إلى المعنى من أقصر طريق ، والإطناب الوصول إليه من طريق أطول .

وحاولنا في تحليلنا أن نبرز كيف شغلوا في دراستهم للباب بالقسم الثاني من الإيجاز ، وهو الذي لا يقوم على الحذف . ورأينا كيف أنهم أولوا الجانب الكمي هنا تأويلا خاصا ردوا به هذا الوجه إلى تناسق التصور الذي أقاموه ، بأن اعتبروا كثرة المعنى المترتبة عن الصورة اللغوية التي ليس فيها حذف كأنما لو كانت حذفا لتعابير مختلفة تحوج إليها تلك المعاني التي أشاروا إليها ، حتى أصبحت صورة الإيجاز الذي يولد بالاستدلال من البنية الواحدة معاني مختلفة ، بنى وقع الاستغناء عنها لأن البنية المنجزة من الأدلة والشواهد على تلك المعاني ، ما مكنهم من الاكتفاء بها عن بقية البنى المختزلة المزوقة .

ويتأكد هكذا أن المنطلق النظري الذي يصدرون عنه منطلق يربط كل معنى بلفظ . وإذا ما غاب ذلك اللفظ فلا بد من تأويل يوصلنا إليه . فغيابه في المنجز من الخطاب ليس إلا غيابا صوريا . أو هو بعبارة أخرى غياب نحوله بالمعنى المستخلص بالاستدلال إلى حضور . وفي هذا تأكيد أيضا على أهمية المعنى في تصورهم ، وسبقه ، وجريان اللغة إلى التعبير عنه والكشف عن حقيقته .

ومن علامات تمسكهم بالمعنى ، إضافة إلى ما ذكرنا ، حرصهم الشديد على الربط ربطا ضروريا بين ما يحضر في السياق من بنى والمعاني التي يجب أن نستفيدها من ذلك الحضور . وهو أساس الفرق عندهم بين الإطناب والتطويل . فقد ذكروا أن الإطناب هو الذهاب إلى المعنى من طريق يزيد على المساواة ، ولكنها طريق يحصل عنها لسالكها نفع إن لم

يكن في ذات المعنى فهو في ما يدخله على المتكلم من بهجة وسرور، يخففان عنه عناء تلك الطريق المسلوكة. فكل شيء عندهم يجري إلى معنى، وكل شيء لا بد أن تترتب عليه منفعة.

ولما كان التطويل إفاضة في القول لا نستطيع أن نحدد معناها ولا أن نقف على وجوه نفعها، حاصروه واعتبروه من دلائل عدم تمكن المتكلم من وجوه تصريف اللغة على ما يجعلها تؤدي الوظيفة التي جعلت لتأديتها، وهو المعنى والفائدة والنجاعة.

كما رأينا أن اهتمامهم في ما درسوا وقرروا وقلبوا النظر فيه من شواهد كان في الغالب الأعم اهتماما منصبا على المتكلم، محددا للقدرات التي لا بد أن تتوفر فيه حتى يكون كلامه واقعا في شروط البلاغة مستجيبا لمقتضياتها. بينما تتعلق الوظائف التي حددوها للكلام بالسامع أكثر مما تتعلق بالمتكلم. ولكن تصورهم الذي بنته الفترات الأولى من تاريخ الفكر البلاغي، جعلهم يلقون بمسؤولية نجاح القول في الإيفاء بوظائفه وعدم نجاحه على المصرف له، الذي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار، وهو يتكلم، مختلف الأطراف التي تتظافر لإبراز ذلك المعنى وبنائه، رغم أنهم يعرفون حق المعرفة أن المتكلم أيضا قد «يؤتى من سوء فهم السامع» على حد عبارة الجاحظ. ولكن ذلك لا يخفف من الدور الذي على المتكلم أن يقوم به. فعليه في نظرهم أن يكون منتبها إلى ذلك، معدا له في القول الظروف التي تغيب سوء الفهم المذكور. والتركيز على المتكلم لا يعني أنهم لم يتفطنوا إلى العناصر الأخرى البانية للقول كموضوع القول ومنزلة المخاطبين والسياق أو مقتضى الحال.

ولكنهم لم يتبسطوا في هذه العناصر بما يكفي لبناء نسق تتكامل فيه أدوار هذه الأطراف، بسبب ما ذكرنا من تركيز على المتكلم الخطيب. وهو تركيز نجده أيضا في النظريات البلاغية القديمة كما جاءتنا عن اليونان وعن

الرومان خاصة .[1]

ورأينا أنهم في دراستهم لهذه الأسباب درسوها منفصلة عن مقتضيات إنجازها ، وبمعزل عن اندراجها في خطاب تتحكم في سياقه المقالي عناصر من داخله ، بعضها يفرض على المتكلم فرضا ، كما درسوها بمعزل عن القوانين والنواميس التي ينبني عليها الخطاب ، مما جعلنا نقول إن دراستهم لها تشبه إلى حد كبير دراسة اللغويين لنظام اللغة . ورأينا أن المقايسة بينهم تطرد لأن الفريقين ينطلقان من الاستعمال لبناء النموذج أو النسق ، لكن ذلك النسق ليكون ملزما مضطر إلى أن ينفصل عن الاستعمالات التي ولدته . ودراسة البلاغيين للوجوه والأساليب هي من هذا القبيل ؛ لأنهم يقلبون النظر فيها ويرسمون حدودها وأقسامها ويأتون بمدونة الشواهد المبينة عن دقائقها ، دون اعتبار ملابسات القول وظروفه ، ودون اعتبار مقاصد المتكلم ونوع المخاطبين والموضوع الذي يدور الحديث عليه .

وحملنا هذا على أن نقترح أن حديثهم عن هذه الأساليب ، بالشكل الذي ورد في مؤلفاتهم ، حديث يعلق بها قيمة مطلقة ، وليس الأمر كذلك عندما ننظر إليها مندرجة في خطاب مستجيبة ضرورة إلى قوانين بنائه . فقانون كقانون المناسبة مثلا يغير من إطلاقية قيمتها ويحولها إلى قيمة نسبية ؛ لأنه يأخذ بعين الاعتبار ملابسات إنجاز الخطاب جميعها ؛ ويحد هكذا من صورة الوجه أو الأسلوب كما تأتي في مؤلفات البلاغيين ؛ لأنه خطاب تتظافر على بنائه عوامل مختلفة وتسكنه حركات متجاذبة

---

(١) انظر : أهم نظريات الحجاج في التقاليد العربية من أرسطو إلى اليوم ، فريق البحث في البلاغة والحجاج ، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية ، تونس ١ ، كلية الآداب منوبة ١٩٩٨ .

متنابذة ، ويسعى إلى المقاصد من سبل متشعبة التركيب لا تكفي مقررات البلاغيين وحدها للإيفاء بمطالبها .

فالخطاب لا يمكن أن يقوم على جهة واحدة في تصريف اللغة ، كما أن المنفعة والنجاعة والإفادة التي يحرص عليها البلاغيون لا يمكن أن تتم بالإيجاز وحده . فبناء المعنى يحتاج إلى التفسير والتوكيد والتكرار والاستطراد ، كما يحتاج إلى عدد كبير من الروابط اللغوية والروابط المنطقية التي لا يمكن أن تكون في خطاب يقوم على الإيجاز ، وعلى الخلاص والتكثيف والتعويل دائما على قدرة المخاطب على تأويل الإشارة وفهم جوامع الكلم .

ولهذا السبب ربما نستبعد أن يبنى خطاب بتمامه وكماله على الأشكال الوجيزة كالحكم والأمثال والفقر البليغة . ولهذا أشار البلاغيون إلى أن المتكلم لا بد أن يسلك في الاستعانة بها سياسة معينة تجعلها كالترصيع في الخطاب والنقط في وجه العروس ، وإلا استحال الكلام إلى ترادف المكثف والوجيز فيذهب المعنى من حيث نريد الحصول عليه .

ويتأكد بهذا أن لانبناء الخطاب قوانين وحاجات تستفيد من دون شك مما يقوله البلاغيون وعلماء اللغة عامة في الأبواب التي يخصصونها لدراسة الأساليب والوجوه ، ولكن من الصعب أن يتقيد بها ، لأن حاجات التخاطب ليست مطابقة دائما للاعتبارات النظرية التي يعبرون عنها . ولهذا السبب ربما بقيت بعض النصوص التي صيغت باتباع نهج واحد نماذج تشير إليها كتب البلاغة ، وتدعو المتعلمين إلى قراءتها واستمداد بعض القدرات البيانية منها ، ولكن من غير أن تكون صورة لما ينجزه الإنسان في مقامات التخاطب المختلفة ، وطريقة نؤدي بها المعاني التي نريد أن نؤديها والمقاصد التي نسعى إلى بلوغها ، وتقديمها على أنها نماذج يدل في حد ذاته على استبعاد جريانها في كل أنواع المخاطبات ومما به ، نزيد

هذا المعنى توضيحا أن التسميات التي وضعها البلاغيون لها تدل في حد ذاتها على أنها مقتطفات قد يتأتى منها للإنسان نصيب يكبر أو يصغر من غير أن تكون منوالا نلتزمه في نسج ما نقول وما ننجز من ضروب الكلام . «فالفقر البليغة»وفي كتب الأدب والبلاغة منها نماذج ، وكذلك الخطب كالخطبة البتراء لزياد بن أبيه ، التي يبدو فيها الإيجاز واضحا وجهد الصناعة بينا ،لم تبق في التاريخ الأدبي وفي تاريخ المنجز النصي إلا لكونها تخرج عن المعتاد ، وتسلك إلى المعنى مسالك لا تتوفر إلا لقلة القلة من البلغاء . إضافة إلى أن قدرة المخاطبين على تمثل ما فيها من معنى ليس أمرا حاصلا متأكدا .

نعم في تاريخ البلاغة والكتابة عندنا وعند غيرنا من الأمم جماليات أقيمت على الإيجاز وما يتصل به من الإيحاء بالمعنى أو تكثيفه أو دعوة السامعين أو القراء إلى استنباطه بالعقل والاستنتاج ، إلا أن هذه النماذج نماذج قليلة وقلتها دليل على ما كنا نقول ، من أنها مسلك صعب وطريقة في إنتاج المعنى عزيزة المنال . وقد ذكر ذلك البلاغيون أنفسهم وأشاروا إلى ندرته إشارة واضحة . يقول ابن الأثير : «وأما الإيجاز فإنه عجيب الأمر شبيه بالسحر ، وذاك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق أن تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين . (ابن الأثير : المثل السائر ، ص . ٢٧٩) .

ومن الأمور المربكة التي لا بد أن نشير إليها ، والتي حصلت لنا من الدراسة التاريخية التي قمنا بها لهذا الباب ، هو تردد النظرية البلاغية بين قيمة الوجه في ذاته وقيمته مضمنا في الخطاب . والأمر مربك لأن حرصهم على حصول المنفعة والنجاعة وبلوغ القصد من القول لا يعادله إلا حرصهم على التبسط في بلاغة الوجه الواحد ، منفصلا عن سياق إنجازه وظروفه .

وقد انعكس هذا التردد على مكونات الخطاب جميعها من المتكلم إلى النص إلى السامع .

ففي بعض سياقاتهم يكاد حديثهم ينحصر في قدرة المتكلم وسبل بنائها ودعمها لديه ، دون الاهتمام بمآل ما ينتج وكيفية تلقيه ، وتراهم أحيانا أخرى يشيرون إلى ضرورة احترام أقدار المخاطبين وما لهم من قدرة على الفهم والتمثل ؛ لأنهم المعنيون بالقول . فمن دونهم لا فائدة فيه ولا نفع .

ويبرز هذا واضحا جليا في حديثهم عن الإطناب . ففروعه جميعها مبنية على الحرص على تقريب المعنى من السامع ، لفتح باب تأثيره فيه وبلوغ الغاية منه . وتجدهم أحيانا أخرى يهتمون بهيأة النص في ذاته ، يجتهدون في توضيح سبل بنائه وإخراجه على هيأة مخصوصة تقوي من طاقة فعله وإمكان تأثيره في السامع . ويمكن لدارس مدونة البلاغة العربية أن يجد فيها مظاهر تخدم المنظور الذي منه يرتب الأشياء وينسق بينها . فالذي يهمه التأثير بالقول أو فعل القول يجد ما به يؤول تلك النصوص ويخضعها لوجهة النظر التي يتبنى ، ومن أراد أن يدرس المسألة دراسة أدبية أو أسلوبية بإمكانه أيضا أن يقوم بذلك وأن يجد من العناصر ما به يتأكد لديه اهتمام العرب بالنص في ذاته .

أما من كانت تشغله شواغل القراءة فهو أيضا يجد في المدونة البلاغية ما يدل على أن أصحابها لم يغب عنهم أن النص لا يكتسب قيمة إلا في علاقته بهذا المتقبل . فهي مدونة يمكن أن تقرأ من مداخل مختلفة .

ولكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو البحث عن المدخل الذي بإمكانه أن يجمع كل تلك المظاهر في نظام متناسق ، وبنية تحيط بأغلب ما في تلك المدونة من مظاهر .

www.booksall.net

المصادروالمراجع

المصادر:

- ابن الأثير(ضياء الدين) : **المثل السائر**، تح . أحمد الحوفي وبدوي طبانه . مطبعة نهضة مصر الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٠ .
- التفتازاني (سعد الدين) : **المطول**، تح . عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . ٢٠٠١ .
- الجاحظ(أبوعثمان) : **البيان والتبيين**، تح ، محمد عبد السلام هارون ، ط . ٣ القاهرة(د . ت) .

الحيوان : تح ، محمد عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، ط . ٣ ، . ١٩٦٦ .
- الجرجاني (عبد القاهر) : **دلائل الإعجاز**، تح . محمد رضوان الداية وفايز الداية ، دار قتيبة ١٩٨٣ .

أسرار البلاغة : تح . ريتر ، دار المسيرة ، بيروت ، ط . ٣ . ١٩٨٣ .
- الرماني : **النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، تح . أحمد صقر ، طبعة دار المعارف ، القاهرة . ١٩٦٨ .
- السكاكي : **مفتاح العلوم**، طبعة الحلبي ، ط . ١مصر ١٩٣٧ .
- العسكري : الصناعتين ، تح . علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- القزويني : **الإيضاح في علوم البلاغة**، تح . عبد القادر حسين ، ط . ١ . القاهرة ، ١٩٩٦ .
- المغربي : (أبو العباس أحمد) : **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، نشر دارالكتب العلمية ، بيروت ، ط . ١ ، ٢٠٠٣ .

المراجع العربية :

- ابن رمضان (صالح) : **الرسائل الأدبية من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة** ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ٢٠٠١ .
- ابن (صوف) مجدي : **انتظام التصورات اللسانية عند السكاكي** ، بحث لنيل شهادة الدكتوراه مودع بقسم الرسائل بكلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة ، ٢٠٠٦ .
- ابن علي (جميل) : **الأشكال الوجيزة في النثر العربي القديم** ، رسالة دكتوراه مودعة بقسم الرسائل ، كلية الفنون والآداب والإنسانيات بمنوبة ، أفريل ٢٠٠٦ .
- ابن عياد (مراد) : **المدونة في البلاغة العربية أسسها ، مقاييسها ، مناهجها ، وظائفها** ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس ، ٢٠٠٦ .
- باديس (نور الهدى) : **بلاغة المنطوق وبلاغة المكتوب** ، دراسة في تحول الخطاب البلاغي من القرن الثالث إلى القرن الخامس للهجرة ، مركز النشر الجامعي ٢٠٠٥ .
- **تصور العرب لعلاقة اللفظ بالمعنى وأثره في فهمهم للمجاز** ، شهادة الكفاءة في البحث ١٩٩٠-١٩٩١ ، قسم الرسائل ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس .
- **المتلقي في دراسات إعجاز القرآن** ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٣٥ ، ١٩٩٤ .
- البوشيخي (الشاهد) : **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ** ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٢ .
- الحمصي (نعيم) : **البلاغة بين اللفظ والمعنى من عصر الجاحظ إلى عصر ابن خلدون** ، مجلة المجمع العربي بدمشق ، ١٩٥٠ .

- الزيدي (توفيق) : **جدلية المصطلح والنظرية النقدية**، قرطاج، ٢٠٠٠ .
- سلام (محمد زغلول) : **أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى أواخر القرن الرابع الهجري**، طبعة دار المعارف، القاهرة، (د . ت) .
- ضيف (شوقي) : **البلاغة : تطور وتاريخ**، نشر دار المعارف بمصر، ط . ٢ القاهرة (د . ت) .
- صمود(حمادي) : **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس**، ط . ٢ ، منشورات كلية الآداب منوبة، ١٩٩٤ .
في نظرية الأدب عند العرب، دار شوقي للكتب، ط . ١ ، ٢٠٠٢ .
أهم نظريات الحجاج في التقاليد العربية من أرسطو إلى اليوم، فريق البحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية تونس ١ ، كلية الآداب منوبة ١٩٩٨ .
- عاصي (ميشال) : **مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ**، دار العلم للملايين، ط . ١ بيروت، ١٩٧٤ .
- المبخوت (شكري) : **الاستدلال البلاغي**، دار المعرفة للنشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط . ١ ، ٢٠٠٦ .
- المسدي (عبد السلام) : **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١ .
- مطلوب (أحمد) : **مصطلحات بلاغية**، ط . ١ ، بغداد، ١٩٧٢ .
البلاغة عند السكاكي، ط . ١ بغداد، ١٩٦٤ .
- ميلاد (خالد) : **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة**، دراسة نحوية تداولية، تونس، ٢٠٠١ .
- النويري (محمد) : **علم الكلام والنظرية البلاغية عند العرب**، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ودار محمد علي الحامي، تونس، ٢٠٠١ .

المراجع الأجنبية:

-Aquien (M.) Molinié (G.): Dictionnaire de rhétorique et de poétique, la pochothèque, librairie générale, de France, Paris, 1999.

- Barthes (R.): l'aventure Sémiologique, éd. Du Seuil, Paris, 1985.

- Barthes (R.): le degré Zéro de l'écriture, Paris, 1956.

- Benveniste (E.): Problèmes de linguistique générale, Paris, 1974.

- Charaudeau (P.) - Maingneneau (D.): Dictionnaire d'analyse du discours, Seuil, 2002.

- Dictionnaire de Linguistique, Larousse, 1973.

- Groupes "M": Rhétorique Générale, éd. Larousse, Paris, 1970.

Guiraud (P.): Essais de Stylistique, Problèmes et méthodes, éd. Klincksieck, Paris, 1968.

- Jolles (A.): Formes simples, Paris, Seuil, 1972.

- Issacharoff (M.) - Madrid (L): de la pensée au langage, José Corti, Paris, 1995.

- Molinié (G.): Dictionnaire de la rhétorique, Paris, 1992.

- Meyer (M.): Histoire de la rhétorique, Librairie Générale Française, Paris, 1999.

- Mochescler (J.) Reboul (A.): Dictionnaire encycloédique de pragmatique, Paris, Seuil, 1994.

- Mounin (G.): Clefs pour la linguistique, éd. Seghers, Paris, 1971.

- Sperber (D.) - Wilson (D.): La pertinence, les éditions de minuit, Paris, 1989.

- Reboul (O.): Introduction à la rhétorique, P.U.F., Paris, 1991.
- Ricoeur (P.): la métaphore vive, Seuil, 1975.
- Riffarterre (M.): Essais de stylistique structurale, éd. Flammarion, Paris, 1971.
- Varga (K.): Rhétorique et littérature, études de structures classiques, Didier, Paris, 1970.
- Wolff (F.): Dire le monde, P.U.F., Coll. Quadrige, 1997.

فهرس الموضوعات



Rhetoric of Wordiness and Rhetoric of Conciseness

نقد أدب
CRITIQUE

بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة

لا مناص من التفريق بين عرض المسائل ودرسها دراسة تفصيلية في مؤلفات البلاغيين لأنهم يريدون دراسة المسألة على كل وجوهها بقطع النظر عن المآل الذي تؤول إليه، وبين ضوابط الإنجاز والعناصر المتحكمة فيه التي قد تستفيد من ذلك الدرس ولكنها تكون مجبورة على الاستجابة لمقررات أخرى تجبرها على أن تخرج عن تلك الضوابط وتصوغ الخطاب صياغة يتحكم فيها راهن القول ودواعيه وإدراك هذا الفرق أمر لا بد منه لكي نفهم المسافة الفاصلة بين "الوصفات التعليمية" التي يبنيها الخطاب البلاغي النظري في الكتب وبين إنجاز اللغة وإعطائها وجهها العملي في المخاطبات. فما جاء في كتب البلاغة من دراسات لمختلف تلك الأساليب وأهميتها في إنتاج المعاني الثواني شبيه إلى حد كبير بدراسة النحاة في كتب النحو لنظام اللغة. ونحن نعرف أن ذلك النظام وإن كان مشتقا من الاستعمال والإجراء يختلف عنه اختلافا بينا. وأكبر دليل على ذلك حديثهم عن التراكيب وخواص التراكيب. فبين الأمرين مسافة هي المسافة الفاصلة بين أبواب البلاغة المسطرة في الكتب وأنواع المخاطبات التي ينجزها المتكلم. وهذا معنى قولنا إن المسطور في كتبهم ليس مطلق القيمة أو إن شئنا فإنه لا يكتسي قيمته الأساسية إلا بالاستعمال.


ISBN 978-9953-36-214-9



